

٥٤١ — حدثنا قُتَيْبَةُ وَأَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حَنْصَلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَنَ يُفْطِرُ عَلَى تَمَرَاتٍ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَصَلَّى .
قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

٣٨٦ — أبواب السفر

بابُ التَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ

٥٤٢ — حدثنا عبدُ الوهابِ بنُ عبدِ الحَكَمِ الْوَرَّاقُ الْبَغْدَادِيُّ

يوم تشرع فيه الأضحية والأكل منها فشرع له أن يكون فطره على شيء منها قاله ابن قدامة . قال الزين بن المنير : وقع أكله صلى الله عليه وسلم في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهما الخاصة بهما ، فإخراج صدقة الفطر قبل الغدو إلى المصلى ، وإخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها .

قوله (كان يفطر على تمرات الخ) وفي رواية لابن حبان والحاكم بلفظ : ما يخرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو أقل من ذلك أو أكثر وترا كذا في الفتح وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم الفطر أكل قبل أن يخرج سبع تمرات ، وإذا كان يوم الأضحية لم يطعم شيئاً ، وفي إسناده ناصح أبو عبد الله وهو ضعيف .
قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه البخاري في صحيحه من طريق هشيم عن عبيد الله ابن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك .

أبواب السفر

باب التَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ

قوله (حدثنا عبد الوهاب بن عبد الحَكَمِ الْوَرَّاقُ الْبَغْدَادِيُّ) صاحب أحمد روى عن يحيى بن سعيد الأموي ومعاذ بن معاذ ، وعنه أبو داود والترمذي

وأخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : سَأَفَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ لَا يُصَلُّونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ كُنْتُ

وَالنَّسَائِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ : قُلُوبٌ مِنْ يَرَى مِثْلَهُ ، وَثَقَّهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٥١ لِاحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ) بِالتَّصْغِيرِ الطَّائِفِيُّ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيُّ الْخَزَّازُ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةٌ وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا فِي عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : حَمَلَهُ الصَّدُوقُ وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ ، قَالَ الْخُزْرَجِيُّ : احْتَجُّ بِهِ لِإِثْمَةِ السَّنَةِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي مُقَدِّمَةِ قَتَحِ الْبَارِي : وَقَالَ النَّسَائِيُّ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَهُوَ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَقَالَ السَّاجِيُّ : أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثِ رِوَايَاتِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . قَالَ الْحَافِظُ . لَمْ يَخْرُجْ لَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ شَيْئاً أَتَمَّهِ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ .

قوله (فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين) وفي رواية الشيخين قال : صحبت النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك وفي رواية لمسلم : صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل ، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل . وظاهر هذه الرواية وكذا الرواية التي ذكرها الترمذي أن عثمان لم يصل في السفر تماماً ، وفي رواية لمسلم عن ابن عمر أنه قال : ومع عثمان صدرا من خلافته ثم أتم ، وفي رواية : ثمان سنين أو ست سنين . قال النووي : وهذا هو المشهور أن عثمان أتم بعد ست سنين من خلافته وتأول العلماء هذه الرواية بأن عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير منى . والرواية المشهورة بإتمام عثمان بعد صدر من خلافته محمولة على الإتمام بمعنى خاصة وقد صرح في رواية بأن إتمام عثمان كان بمنى . وفي الصحيحين أن عبد الرحمن ابن يزيد قال : صلى بنا عثمان بمنى أربع ركعات ، فقليل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين ،

مُصَلِّياً قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لِاتِّمَامِهَا .

وفي الباب عن عُمرَ وعليٍّ وابنِ عباسٍ وأنسٍ وعمرانَ بنِ حصينٍ وعائشةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عُمرَ حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من حديثِ يحيى بنِ سُلَيْمٍ مثلَ هذا .

وصليت مع أبي بكر الصديق بمئى ركعتين ، وصليت مع عمر بن الخطاب بمئى ركعتين ، فليت حظى من أربع ركعتان متقبلتان .

واعلم أن عائشة رضى الله تعالى عنها أيضاً كانت تتم في السفر وسيأتي ذكر سبب إتمامها (لا يصلون قبلها ولا بعدها) أى لا يصلون السنن الرواتب قبلها ولا بعدها ، وليس المراد به نفي التطوع في السفر مطلقاً . وسيجىء تحقيق هذه المسألة في باب التطوع في السفر (لو كنت مصلياً) أى رواتب (قبلها أو بعدها لِاتِّمَامِهَا) قال الحافظ في الفتح : يعنى أنه لو كان مخيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه لكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصل الراتبة ولا يتم انتهى .

قوله (وفي الباب عن عمر وعلي وابن عباس وأنس وعمران بن حصين وعائشة) أما حديث عمر فأخرجه مسلم . وأما حديث علي فأخرجه البزار قال : صلّيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ركعتين إلا المغرب ثلاثاً ، وصلّيت معه في السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثاً . قال الحافظ الهيثمى في مجمع الزوائد : في سنده الحارث وهو ضعيف . وأما حديث ابن عباس فأخرجه مسلم . وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان . وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه أبو داود . وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى ابن سليم مثل هذا) وقد عرفت ترجمة يحيى بن سليم ، وأصل هذا الحديث في الصحيحين كما عرفت أيضاً .

وقال محمد بن إسماعيل : وقد روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر عن رجل من آل سُرَاقَة عن ابن عمر .

قال أبو عيسى : وقد روى عن عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطوع في السفر قبل الصلاة وبعدها وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقصر في السفر وأبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلافته .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

وقد روى عن عائشة أنها كانت تقيم الصلاة في السفر .

والعمل على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

قوله (وقد روى عن عطية العوفي عن ابن عمر الخ) أخرجه الترمذي في باب التطوع في السفر .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) وهو القول الراجح المعول عليه (وقد روى عن عائشة أنها كانت تقيم الصلاة في السفر) أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : الصلاة أول ما فرضت ركعتان فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر . قال الزهري : فقلت لعروة : فما بال عائشة تقيم ؟ قال : تأولت ما تأول عثمان . قال الحافظ في فتح الباري : قد جاء عنها سبب الإتمام صريحاً وهو فيما أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه : أنها كانت تقيم في السفر أربعاً ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ؟ فقالت يا ابن أخي إنه لا يشق على ، إسناده صحيح وهو دال على أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل انتهى كلام الحافظ .

وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق إلا أن الشافعي يقول : التَّقصيرُ
رُخصةٌ له في السفر ، فإن أتمَّ الصلاةَ أجزأ عنه .

قوله (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق إلا أن الشافعي يقول التَّقصير
رخصة له في السفر فإن أتم الصلاة أجزأ عنه) . قد اختلف أهل العلم هل القصر
واجب أم رخصة والتام أفضل ؟ فذهب إلى الأول الحنفية ، وروى عن علي
وعمر ونسبه النووي إلى كثير من أهل العلم . قال الخطابي في المعالم : كان مذهب
أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر وهو
قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس ، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز
وقتادة والحسن ، وقال حماد بن سليمان : يعيد من يصلي في السفر أربعاً ، وقال
مالك : يعيد مادام في الوقت انتهى ، وذهب إلى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال
النووي : وأكثر العلماء ، وروى عن عائشة وعثمان وابن عباس . قال ابن المنذر :
وقد أجمعوا على أنه لا يقصر في الصبح ولا في المغرب .

واحتج القائلون بوجوب القصر بحجج منها : ملازمته صلى الله عليه وسلم
للقصر في جميع أسفاره ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم بحديث صحيح أنه أتم
الرباعية في السفر البتة . كما قال ابن القيم . وأما حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم رواه الدارقطني فهو حديث فيه
كلام لا يصلح للاحتجاج وإن صحح الدارقطني إسناده ، وكذا حديثها قالت :
خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر وصمت وقصر
وأتملت فقلت بأبي وأمي أفطرت وصمت وقصرت وأتملت ، فقال أحسنت
يا عائشة . رواه الدارقطني ، لا يصلح للاحتجاج وإن حسن الدارقطني إسناده .
وقد بين الشوكاني في النيل عدم صلاحيتهما للاحتجاج في النيل بالبدن ، من شاء
الوقوف عليه فليرجع إليه .

ويناب عن هذه الحجة بأن مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب إلى
ذلك جمهور أئمة الأصول وغيرهم .

ومنها حديث عائشة المتفق عليه بألفاظ منها : فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر ، قالوا هو دليل ناهض على الوجوب لأن صلاة السفر إذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها ، كما أنها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر .

ويجاب عنه بأنه من قول عائشة غير مرفوع وأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة . وفي هذا الجواب نظر أما أولاً فهو بما لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع ، وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة مرسل صحابي وهو حجة .

ويجاب أيضاً بأنه ليس هو على ظاهره فإنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة حديث ابن عباس أنه قال : إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم ، على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة أخرجه مسلم قالوا : هذا الصحابي الجليل قد حكى عن الله تعالى أنه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أتقى لله وأخشى من أن يحكى أن الله فرض ذلك بلا برهان .

ومنها حديث عمر رضي الله عنه أنه قال : صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام من غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد والنسائي وابن ماجه قال في النيل : رجاله رجال الصحيح إلا يزيد بن زياد بن أبي الجعد وقد وثقه أحمد وابن معين . قال ابن القيم في الهدى : هو ثابت عنه .

واحتج القائلون بأن القصر رخصة والتمام أفضل بحجج منها : قول الله تعالى (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ونفى الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة وعلى أن الأصل التمام والقصر إنما يكون من شيء أطول منه .

وأجيب بأن الآية وردت في قصر الصفة في صلاة الخوف لا في قصر العدد لما علم من تقدم شرعية قصر العدد .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه الجماعة إلا البخاري . قالوا : الظاهر من قوله صدقة أن القصر رخصة فقط .

٥٤٣ — حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا هُشَيْمٌ أخبرنا علي بن زيد
ابن جُدعان عن أبي نضرة قال : سئل عمران بن حصين عن صلاة المسافرين
فقال : حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلّي ركعتين ، وحججت

وأجيب بأن الأمر بقبولها يدل على أنها لا يحصى عنها وهو المطلوب .

ومنها : ما في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ففهم القاصر ومنهم المتم ، ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب
بعضهم على بعض ، كذا قال النووي في شرح مسلم قال الشوكاني في النيل : لم نجد
في صحيح مسلم قوله : ففهم القاصر ومنهم المتم ، وليس فيه إلا أحاديث الصوم
والإفطار انتهى . قلت : لم نجد أيضا هذا اللفظ في صحيح مسلم . قال : وإذا
ثبت ذلك فليس فيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليهم وقد
نادت أقواله وأفعاله بخلاف ذلك .

ومنها : حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم
ويفطر ويصوم ، أخرجه الدارقطني ، وقد تقدم وقد عرفت هناك أنه لا يصلح
للاحتجاج . هذا كله تاخير ما ذكره القاضي الشوكاني في النيل مع زيادة
واختصار ، وقال الشوكاني في آخر كلامه : وهذا النزاع في وجوب القصر
وعدمه ، وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب . وأما دعوى
أن التمام أفضل فدفوعة بملازمة صلى الله عليه وسلم للقصر في جميع أسفاره وعدم
صدور التمام عنه ، ويبعد أن يلزم صلى الله عليه وسلم طول عمره المفضول ويدع
الأفضل انتهى .

قلت : من شأن متبعى السنن النبوية ومقتضى الآثار المصطفوية أن يلزموا
القصر في السفر كما لازمه صلى الله عليه وسلم ولو كان القصر غير واجب فاتباع
السنة في القصر في السفر هو المتعين . ولا حاجة لهم أن يتموا في السفر ويتأولوا
كما تأولت عائشة وتأول عثمان رضي الله عنهما . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

مع أبي بكرٍ فصلَيَّ ركعتينِ ، ومع عمرُ فصلَيَّ ركعتينِ ، ومع عثمانُ ستَ سنينَ
من خلافتهِ أو ثمانِ سنينَ فصلَيَّ ركعتينِ .

قوله : (ومع عثمان ست سنين من خلافته أو ثمان سنين فصلَي ركعتين) ،
وفي حديث ابن عمر عند مسلم : ثم إن عثمان صلى بعد أربعاً ، وعند البخاري
ثم أتمها . قال الحافظ في الفتح : والمقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر
مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً . وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم
المقيم فيتم ، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزهير
قال : لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف إلى
دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا : لقد عبت أمر ابن عمك
لأنه كان قد أتم الصلاة . قال : وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها
الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً ، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة ،
فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة .

وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي
صلى الله عليه وسلم إنما قصر لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته فأخذوا لأنفسهما
بالشدّة انتهى . وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي ، لكن الوجه الذي قبله أولى
لتصريح الراوى بالسبب انتهى كلام الحافظ وذكر سبب آخر فقال : روى
الطحاوى وغيره عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا
أكثرها في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع ، وروى البيهقي من
طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمنى ثم خطب
فقال : إن القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ولكنه حدث
طعام يعني بفتح الطاء والمعجمة نخت أن يستنوا ، وعن ابن جريج أن أعرابياً
ناداه في منى : يا أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين ، وهذه
طرق يقوى بعضها بعضاً ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام وليس
بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٥٤٤ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ
وإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَبَذَى الْحُلَيْفَةَ الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ .

أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر ، وهذا ما أدى إليه اجتهاد
عثمان انتهى .

واعلم أنه قد ذكر لإتمام عثمان الصلاة في منى أسباب أخرى ولم أتعرض
لذكرها فإنها لا دليل عليها بل هي ظنون ممن قالها .

قوله . (هذا حديث صحيح) في إسناده على بن زيد بن جدعان ، قال الحافظ
في التقریب : ضعيف ، وقال في التلخيص : حسنه الترمذی وعلى ضعيف انتهى .
قلت : على بن زيد بن جدعان عند الترمذی صدوق كما في الميزان وغيره
فلأجل ذلك حسنه وصححه على أن لهذا الحديث شواهد ، وكمن حديث ضعيف
قد حسنه الترمذی لشواهد .

قوله : (وإبراهيم بن ميسرة) الطائفي نزيل مكة ثبت حافظ .

قوله : (صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعا) أى في اليوم
الذى أراد فيه الخروج إلى مكة للحج أو العمرة (وبذى الحليفة ركعتين) ذوالحليفة
بضم الحاء المهملة وفتح اللام موضع على ثلاثة أميال من المدينة على الأصح وهو
مقات أهل المدينة ، وإنما صلى بذى الحليفة ركعتين لأنه كان في السفر .

واعلم أنه لا يجوز القصر إلا بعد مفارقة بنيان البلد عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد ورواية عن مالك ، وعنه أنه يقصر إذا كان من المصّر على ثلاثة أميال ،
وقال بعض التابعين إنه يجوز أن يقصر من منزله : وروى ابن أبي شيبة عن على
رضي الله عنه أنه خرج من البصرة فصلى الظهر أربعا ثم قال : إنا لو جاوزنا هذا
الخص لصلينا ركعتين . ذكره ابن الهمام ، كذا في المرقاة . قلت : وروى عبد الرزاق

هذا حديثٌ صحيحٌ .

٥٤٥ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَاذَانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ لَا يَخَافُ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ » .

قال ابو عيسى : هذا حديثٌ صحيحٌ .

في مصنفه أخبرنا سفيان الثوري عن داود بن أبي هند أن علياً لما خرج إلى البصرة رأى خصاً فقال لو لا هذا الخصر لصليت ركعتين ، قلت : وما الخصر قال بيت من قصب . وذكر البخاري تعليقاً فقال : وخرج على فقصر وهو يرى البيوت فلما رجع قيل له : هذه السكوفة قال لا حتى ندخلها . وروى أيضاً أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة حين يخرج من شعب المدينة ويقصر إذا رجع حتى يدخلها ، كذا في نصب الراية .

قوله : (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا رب العالمين فصلى ركعتين) ، فيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أو تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) ، ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم فقيل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل : هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل ، وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة بالخوف إلى ركعة وفيه نظر . لما رواه مسلم من طريق يعلى بن

٣٨٧ - باب ما جاء في كم تقصر الصلاة

٥٤٦ - حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا هشيم أخبرنا يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي أخبرنا أنس بن مالك قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصلّى ركعتين ، قال قلت لأنس : كم أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ؟ قال عشرة .

أمية وله صحبة . أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال : إنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم . فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها في الخوف خاصة ، وفي جواب عمر رضى الله عنه إشارة إلى القول الثاني . وروى السراج عن أبي حنظلة قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، فقلت . إن الله عز وجل قال . (إن خفتم) ونحن آمنون ، فقال : سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا يرجح القول الثاني ، كذا في فتح الباري .

قوله . (هذا حديث صحيح) قال الحافظ في الفتح ، وصححه النسائي .

باب ما جاء في كم تقصر الصلاة

يريد بيان المدة التي إذا أراد المسافر الإقامة في موضع إلى تلك المدة يتم الصلاة ، وإذا أراد الإقامة إلى أقل منها يقصر وقد عقد البخاري في صحيحه باباً بلفظ : باب في كم تقصر الصلاة . لكنه أراد بيان المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها جاز له القصر ولا يجوز له في أقل منها .

قوله . (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة) أى متوجهين إلى مكة لحجة الوداع (فصلّى ركعتين) أى في الرباعية ، وفي رواية الصحيحين على ما في المشكاة . فكان يصلى ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة (قال عشرة) أى أقام بمكة عشرة ، قال القاري في المرقاة . الحديث بظاهره ينافي مذهب الشافعي من أنه إذا أقام أربعة أيام يجب الإتمام انتهى .

وفي الباب عن ابن عباس وجابر .
قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

قلت . قد نقل القارى عن ابن حجر الهيثمى ما لفظه : لم يقم العشر التى أقامها لحجة الوداع بموضع واحد ، لأنه دخلها يوم الأحد وخرج منها صبيحة الخميس ، فأقام بمنى ، والجمعة بنمرة وعرفات ، ثم عاد السبت بمنى لقضاء نسكه ثم بمكة لطواف الإفاضة ثم بمنى يومه فأقام بها بقيته ، والأحد والاثنين والثلاثاء إلى الزوال ، ثم نفر فنزل بالمحصب وطاف فى ليلته للوداع ، ثم رحل قبل صلاة الصبح .
لمتفرق إقامته قصر فى الكل . وبهذا أخذنا أن للمسافر إذا دخل محلا أن يقصر فيه ما لم يصر مقبلا أو ينو إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج أو يقيمها واستدلوا لذلك بخبر الصحيحين ، يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كما رويها أيضاً . فالإذن فى الثلاثة يدل على بقاء حكم السفر فيها بخلاف الأربعة انتهى .

وقال الحافظ فى فتح البارى : قدم النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة كما فى حديث ابن عباس ، ولا شك أنه خرج صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس رضى الله عنه ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها فى اليوم الثامن فصلى الظهر بمنى ، ومن ثم قال الشافعى إن المسافر إذا أقام ببلدة قصر أربعة أيام ، وقال أحمد . إحدى وعشرين صلاة انتهى كلام الحافظ .

قوله . (وفى الباب عن ابن عباس وجابر) ، أما حديث ابن عباس فأخرجه البخارى وأبو داود وابن ماجه وأخرجه الترمذى فى هذا الباب ، وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود .

قوله . (حديث أنس حديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود النسائى .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقام في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين قال ابن عباس : فنحن إذا أقمنا ما بيننا وبين تسع عشرة صلينا ركعتين وإن زدنا على ذلك أتممنا الصلاة .
وروى عن علي أنه قال : من أقام عشرة أيام أتم الصلاة .
وروى عن ابن عمر أنه قال : من أقام خمسة عشر يوماً أتم الصلاة .
وروى عنه ثنتي عشرة .

قوله . (وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقام في بعض أسفاره) أى في فتح مكة ، وأما حديث أنس المتقدم فكان في حجة الوداع قاله الحافظ ابن حجر ، وحديث ابن عباس هذا أخرجه البخارى في صحيحه (تسع عشرة يصلي ركعتين) ، وفي لفظ للبخارى تسعة عشر يوماً ، وفي رواية لابي داود عن ابن عباس سبع عشرة ، وفي أخرى له عنه خمس عشرة ، وفي حديث عمران بن حصين . شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانية عشر ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول . يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر . رواه أبو داود (قال ابن عباس . فنحن إذا أقمنا ما بيننا وبين تسع عشرة صلينا ركعتين وإن زدنا على ذلك أتممنا الصلاة) ، هذا هو مذهب ابن عباس رضى الله عنهما ، وبه أخذ إسحاق بن راهويه وراه أقوى المذاهب (وروى عن علي أنه قال : من أقام عشرة أيام أتم الصلاة) ، أخرجه عبد الرزاق بلفظ : إذا أقيمت بأرض عشرأ فأتتم . فإن قلت أخرج اليوم أو غدا فصل ركعتين . وإن أقيمت شهراً ، (وروى عن ابن عمر أنه قال . من أقام خمسة عشر يوماً أتم الصلاة) ، أخرجه محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال . إذا كنت مسافراً فوطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً فأتتم الصلاة ، وإن كنت لا تدري فأقصر الصلاة ، وأخرج الطحاوى عن ابن عباس وابن عمر قالا : إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً أتم الصلاة ، وروى عنه ثنتي عشرة) ، أخرجه عبد الرزاق . كذا في شرح الترمذى لسراج أحمد السرهندى

وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى أَرْبَعًا .
وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ قَتَادَةُ وَعُطَاةُ الْخِرَاسَانِيُّ وَرَوَى عَنْهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ
خِلَافَ هَذَا . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدُ فِي ذَلِكَ .
فَأَمَّا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ السَّكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى تَوْقِيتِ خَمْسِ عَشْرَةٍ ،
وَقَالُوا : إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسِ عَشْرَةٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ .
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ .

(وروى عنه داود بن أبي هند خلاف هذا) روى محمد بن الحسن في المحجج
عن سعيد بن المسيب قال . إذا قُدمت بلدة فأقيمت خمسة عشر يوماً فأتَمَّ الصلاة ،
(واختلف أهل العلم بعد) بالبناء على الضم أى بعد ذلك (فى ذلك) أى فيما ذكر
من مدة الإقامة ، (فأما سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ السَّكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى تَوْقِيتِ خَمْسِ
عَشْرَةٍ وَقَالُوا إِذَا أُجْمِعَ) أى نَوَى (عَلَى إِقَامَةِ خَمْسِ عَشْرَةٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ) وهو قول
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزَّهْرِيِّ
عَنْ عَمِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ خَمْسَ عَشْرَةٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ، قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِنَحْوِهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَاخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ إِسْحَاقَ فِيهِ
فَرَوَى مِنْهُ مُسْنَدُ أَوْ مَرْسَلَا وَرَوَى عَنْهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ مِنْ قَوْلِهِ انْتَهَى ، وَقَدْ ضَعَفَ
النَّوَوِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ، لَسَكَنَ تَعْقِبَهُ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِئِ حَيْثُ قَالَ : وَأَمَّا رِوَايَةُ
خَمْسَةِ عَشْرٍ فَضَعُفَهَا النَّوَوِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ رِوَايَاتِهَا ثَقَاتٌ وَلَمْ يَنْفَرِدْ
بِهَا ابْنُ إِسْحَاقَ ، فَتَدَاخَرَتْ لَهَا النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عِرَاقَ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عَمِيدِ اللَّهِ كَذَلِكَ
فَهِيَ صَحِيحَةٌ انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ .

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ الْمَذْكُورَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ تَوْقِيتَ ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ
كَأَحْكَامِ التِّرْمِذِيِّ (وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ)
(٨ — تحفة الاحوذى — ٣)

وقال مالك والشافعي وأحمد : إذا أجمع على إقامة أربع أتم الصلاة .
وأما إسحاق فرأى أقوى المذاهب فيه حديث ابن عباس ، قال : لأنه
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم تأوله بعد النبي صلى الله عليه وسلم
إذا أجمع على إقامة تسع عشرة أتم الصلاة .
ثم أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة ، وإن
أتى عليه سنون .

قال الشوكاني في النيل : لا يعرف له مستند فرعى وإنما ذلك اجتهد من
نفسه انتهى .

قلت : لعله استند بما روى عن ابن عمر توقيت ثنتي عشرة . (وقال مالك
والشافعي وأحمد : إذا أجمع على إقامة أربع أتم الصلاة) . قال في السبل صفحة ١٥٦ :
وهو مروى عن عثمان والمراد غير يوم الدخول والخروج ، واستدلوا بمنعه
صلى الله عليه وسلم المهاجرين بعد مضي النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة ،
فدل على أنه بالأربعة الأيام بصير مقياً انتهى .

قلت : ورد هذا الاستدلال بأن الثلاث قدر قضاء الحوائج لا لكونها غير
إقامة ، واستدلوا أيضاً بما روى مالك عن نافع عن أسلم عن عمر أنه أجلى اليهود
من الحجاز ، ثم أذن لمن قدم منهم تاجراً أن يقيم ثلاثة أيام ، قال الحافظ في التلخيص
صححه أبو زرعة . (أما إسحاق) يعني ابن راهويه ، (فرأى أقوى المذاهب فيه
حديث ابن عباس) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقام في بعض أسفاره تسع
عشرة يصلي ركعتين ، (قال) أي إسحاق (لأنه) أي ابن عباس (روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم ثم تأوله بعد النبي صلى الله عليه وسلم) أي أخذ به وعمل
عليه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، (ثم أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يقصر
ما لم يجمع إقامته وإن أتى عليه سنون) ، جمع سنة أخرج البيهقي عن أنس أن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاموا براهر من تسعة أشهر يقصرون

٥٤٧ — حدثنا هنادٌ أخبرنا أبو معاوية عن عاصم الأحمولٍ صحبكم عن ابن عباسٍ قال : « سافر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم سَفَرًا فصلَّى تسعةَ عشرَ يوماً ركعتينِ ركعتينِ ، قال ابن عباسٍ : فتحن نصلى فيما بيننا وبين تسعَ عشرةَ ركعتينِ ركعتينِ ! فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعاً .
قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ .

الصلاة ، قال النووي إسناده صحيح وفيه عكرمة بن عمار ، واختلفوا في الاحتجاج به واحتج به مسلم في صحيحه انتهى ، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة انتهى . وأخرج البيهقي في المبرقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر قال ارنج علينا الثلج ونحن بأذربيجان ستة أشهر في غزاة وكنا نصلى ركعتين انتهى . قال النووي وهذا سند على شرط الصحيحين ، كذا في نصب الراية . وذكر الزيلعي فيه آثاراً أخرى .

قوله : (سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سَفَرًا) أى في فتح مكة كما تقدم (فصلى) ، أى أقام فصلى (تسعة عشر يوماً ركعتين ركعتين) ، وفي رواية للبخارى أقام النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر يقصر ، قال الحافظ في الفتح أى يوماً بليلة زاد في المعازى بمكة وأخرجه أبو داود بلفظ سبعة عشر بتقديم السين ، وله أيضاً من حديث عمران بن حصين : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه عام الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين . وله من طريق ابن إسحاق عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة .

وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن قال تسع عشرة عد يومى الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفهما ، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما ، وأما رواية خمس عشرة فضعفها النووي في الخلاصة وليس بجيد لأن رواها ثقات ، ولم ينفرد بها ابن إسحاق فقد أخرجهما النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله

٣٨٨ — باب ما جاء في التطوع في السفر

٥٤٨ — حدثنا قتيبة أخبرنا الليث بن سعد عن صفوان بن سليم عن أبي بكرة الغفاري عن البراء بن عازب قال : « صحبت رسول الله صلى الله

كذلك ، وإذا أثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبع عشرة ، فحذف منها يومى الدخول والخروج ، فذكر أنها خمس عشرة ، واقتضى ذلك أن رواية تسع عشرة أرجح الروايات . وهذا أخذ لإسحاق بن راهويه . ويرجحها أيضاً أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة . انتهى كلام الحافظ ، وقال فى التلخيص بعد ذكر الروايات المذكورة ، ورواية عبد ابن حميد عن ابن عباس بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما افتتح مكة أقام عشرين يوماً بقصر الصلاة ما لفظه : قال البيهقي أصح الروايات فى ذلك رواية البخارى وهى رواية تسع عشرة ، وجمع إمام الحرمين والبيهقي بين الروايات السابقة باحتمال أن يكون فى بعضها لم يعد يومى الدخول والخروج وهى رواية سبعة عشر وعددها فى بعضها ، وهى رواية تسع عشرة وعد يوم الدخول ولم يعد الخروج وهى رواية ثمانية عشر . قال الحافظ : وهو جمع متين وتبقى رواية خمسة عشر شاذة لمخالفتها ورواية عشرين وهى صحيحة الإسناد إلا أنها شاذة أيضاً ، اللهم إلا أن يحمل على جبر السكسر ، ورواية ثمانية عشر ليست بصحيحة من حيث الإسناد انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن غريب صحيح) ، وأخرجه البخارى وابن ماجه وأحمد .

باب ما جاء فى التطوع فى السفر

قوله : (عن صفوان بن سليم) ، بضم السين مصغراً ثقة ، (عن أبي بكرة) بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة الغفارى . مقبول من الاربعة كذا فى التقريب ، وقال فى الخلاصة وثقه ابن جبان . وقال فى قوت المغتذى بضم الموحدة وسكون السين المهملة تابعى لا يعرف اسمه ولم يرو عنه غير صفوان بن سليم ،

عليه وسلم ثمانية عشر سَفَرًا فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر .

وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنه .

قال أبو عيسى : حديث البراء حديث غريب قال سألتُ محمدًا عنه فلم يعرفه إلا من حديث الليث بن سعد ولم يعرف اسم أبي بُسرة الغفاري

وليس له في الكتب إلا هذا الحديث عند المصنف وابن ماجه ، وربما اشتبه على من يتنبه له بأبي بصرة الغفاري بفتح الباء وبالصاد المهملة ، وهو صحابي اسمه حميل بضم الحاء المهملة مصغراً انتهى .

قوله : (ثمانية عشر سفراً) بفتح السين المهملة والفاء قال الحافظ العراقي : كذا وقع في الأصول الصحيحة ، قال : وقد وقع في بعض النسخ بدله شراً وهو تصحيف كذا في قوت المغتذي (فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر ، ، الظاهر أن هاتين الركعتين هما سنة الظهر ، فهذا الحديث دليل لمن قال بجواز الإتيان بالرواتب في السفر ، قال صاحب الهدى : لم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر إلا ما كان من سنة الفجر انتهى . قال الحافظ في الفتح متعباً عليه : ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال : سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك الركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر وكأنه لم يثبت عنده . لكن الترمذي استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً . وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر انتهى .

قوله : « وفي الباب عن ابن عمر ، ، قد روى عنه في هذا الباب روايتان وسيجيء تخريجهما .

قوله : (حديث البراء حديث غريب) . أخرجه أبو داود وسكت عنه .

ورآه حسنًا ورؤي عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة ولا بعدها » . ورؤي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتطوع في السفر ثم اختلف أهل العلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرأى بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يتطوع الرجل في السفر وبه يقول أحمد وإسحاق ولم ير طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة ،

قوله : (وروى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة ولا بعدها) . أخرجه البخاري ومسلم من طريق حفص بن عاصم قال صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم جاء رحله وجلس فرأى ناساً قياماً فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لو كنت مسبحاً أتممت صلاتي ، صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يزداد في السفر على ركعتين ، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك ، وقد أخرجه الترمذي من وجه آخر . (وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه كان يتطوع في السفر) ، أخرجه الترمذي في هذا الباب قال بعض العلماء : هذا محمول على التذكر وما روى عنه : أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر محمول على النسيان . والله تعالى أعلم .

وروى مالك في الموطأ بلاغا عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عبيد الله يتنقل في السفر فلا ينسرك ذلك عليه .

قوله : (فرأى بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يتطوع الرجل في السفر وبه يقول أحمد وإسحاق) . المراد من التطوع النوافل الراتبة ، وأما النوافل المطلقة فقد اتفق العلماء على استحبابها ، (ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة) ، يعني أن من قال بعدم التطوع في السفر مراده أن التطوع رخصة في السفر ، فقبل الرخصة ولم يتطوع ، وليس مراده أن التطوع في السفر ممنوع ،

ومن تَطَوَّعَ فَلَهُ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ كَثِيرٌ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ
التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ .

٥٤٩ — حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ حَجَّاجٍ
عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ
فِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ .

(وهو قول أكثر أهل العلم يختارون التطوع في السفر) ، قال النووي في شرح
مسلم : قد اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر واختلفوا في
استحباب النوافل الراتبة ، فتركها ابن عمر وآخرون ، واستحبها الشافعي والجمهور ،
ودليله الأحاديث العامة المطلقة في ندب الرواتب ، وحديث صلاته صلى الله عليه وسلم
الضحى يوم الفتح بمكة وركعتي الصبح حين ناموا حتى تطلع الشمس وأحاديث
أخرى صحيحة ذكرها أصحاب السنن ، والقياس على النوافل المطلقة ، ولعل
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر فإن النافلة
في البيت أفضل ، ولعله تركها في بعض الأوقات تنبهاً على جواز تركها ، وأما
ما يحتاج به القائلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى ، لجوابه
أن الفريضة متحتمة . فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها ، وأما النافلة فهي إلى خيرة
المكلف ، فالفرق به أن تكون مشروعة ، ويتخير إن شاء فعلها وحصل ثوابها ،
وإن شاء تركها ولا شيء عليه انتهى .

قال الحافظ في الفتح تعقب هذا الجواب بأن مراد ابن عمر بقوله : لو كنت
مسبجاً لأتممت . يعني أنه لو كان خيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام
أحب عليه . لسكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم
انتهى . قلت : المختار عندي أن المسافر في سعة إن شاء صلى الرواتب وإن شاء
تركها والله تعالى أعلم .

قوله : (عن حجاج) ، هو ابن أروطاة السكوني القاضي صدوق كثير الخطأ

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر .

٥٥٠ — حدثنا محمد بن عبيد المحاربي أخبرنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر قال : «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر ، فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين والصبر ركعتين ولم يصل بعدها شيئاً والمغرب في الحضر والسفر سواء ثلاث ركعات لا ينقص في حضر ولا سفر وهي وتر النهار وبعدها ركعتين .

والتدليس . (عن عطية) هو ابن سعد بن جنادة السكوني أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً كان شيعياً مدلساً من الثالثة ، كذا في التقريب . وقال في الميزان عطية بن سعد العوفي السكوني تابعي شهير ضعيف عن ابن عباس وأبي سعيد وابن عمر ، وعنه مسعر وحجاج بن أرطاة وطائفة .

قوله : (الظهر في السفر ركعتين) ، أي فرضاً (وبعدها) أي بعد صلاة الظهر (ركعتين) أي سنة الظهر .

قوله : (هذا حديث حسن) . إنما حسن الترمذي هذا الحديث مع أن في سنده حجاج بن أرطاة وعطية ، وكلاهما مدلس وروياه بالعننة فإنه قد تابع حجاجاً بن أبي ليلى في الطريق الآتية ، وكذلك تابع عطية نافع فيها .

قوله : (والمغرب في الحضر والسفر سواء) ، حال أي مستويًا عددهما فيهما ، وقوله : ثلاث ركعات بيان لها ، (ولا ينقص في حضر ولا سفر) على البناء للفاعل ، أي لا ينقص رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب عن ثلاث ركعات في الحضر ولا في السفر ، لأن القصر منحصر في الرباعية (وهي وتر النهار) جملة حالية كالتعليل لعدم جواز النقصان ، قاله الطيبي وحديث ابن عمر هذا يدل على جواز الإتيان بالرواتب في السفر .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ سمعتُ محمدًا يقولُ ما رَوَى ابنُ أبي
لَيْلَى حديثًا أعجَبَ إليَّ من هذا .

٣٨٩ — باب ما جاء في الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ

٥٥١ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ
عَنْ أَبِي الطَّافِلِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى
العَصْرِ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَّلَ العَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ
وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرَبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى
يُصَلِّيَهُمَا مَعَ الْعِشَاءِ وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرَبِ عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّيْهَا مَعَ الْمَغْرَبِ .

باب ما جاء في الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ أَيَّ فِي السَّفَرِ

قوله : (عَنْ أَبِي الطَّافِلِيِّ) ، اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّيْثِيُّ ، وَرَبَّمَا
سَمِيَ عَمْرُوًّا ، وَلَدَ عَامُ أَحَدٍ وَرَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ
وَعَمَّنْ بَعْدَهُ وَعَمَّرَ إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ
مِنَ الصَّحَابَةِ ، قَالَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ، كَذَا فِي التَّقْرِيبِ .

قوله : (كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ) ، غَيْرُ مَنْصَرَفٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ
قَرِيبٌ مِنَ الشَّامِ (قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ) أَيَّ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنْ زَيْغَ الشَّمْسُ هُوَ مِيلُهَا
عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ إِلَى جَانِبِ الْمَغْرَبِ ، (عَجَّلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ
جَمِيعًا) ، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ فِي السَّفَرِ وَهُوَ نَهْضُ صَرِيحٍ فِيهِ
لَا يَحْتَمَلُ تَأْوِيلًا .

وفي الباب عن عليّ وابن عمر وأنس وعبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وأسامة بن زيد وجابر .

قوله : (وفي الباب عن عليّ وابن عمر وأنس وعبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وأسامة بن زيد وجابر) ، أما حديث عليّ فأخرجه الدارقطني عن ابن عقدة بسند له من حديث أهل البيت وفي إسناده من لا يعرف . وفيه أيضاً المنذر السكاكوسي وهو ضعيف ، وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند بإسناد آخر عن عليّ أنه كان يفعل ذلك ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه الجماعة إلا ابن ماجه ، وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما ، فإذا زاغت قبل أن يرتحل ، صلى الظهر ثم ركب . وفي رواية لمسلم : كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما ، قال الحافظ في فتح الباري : قوله صلى الظهر ثم ركب كذا فيه الظهر فقط ، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما . وبه احتج من أبي جمع التقديم ، لكن روى إسحاق بن راهويه هذا الحديث عن شبابة فقال : كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل . أخرجه الإسماعيلي .

وأعل بتفرد إسحاق بذلك عن شبابة ثم تفرد جعفر القرياني به عن إسحاق .

وليس ذلك بقادح فإنهما إمامان حافظان انتهى . وقال في بلوغ المرام بعد ذكر حديث أنس هذا ، وفي رواية الحاكم في الأربعين بإسناد الصحيح صلى الظهر والعصر ثم ركب . ولأبي نعيم في مستخرج مسلم : كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل ، انتهى . وقال في التلخيص : وحديث أنس رواه الإسماعيلي والبيهقي من حديث إسحاق بن راهويه عن شبابة بن سوار عن الليث عن عقيل عن الزهري عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل . وإسناده

صحيح ، قال النووي : وفي ذهني أن أبا داود أنكره على إسحاق ولكن له متابع
رواه الحاكم في الأربعين له عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن إسحاق
الصغاني عن حسان بن عبد الله عن الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب
عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر
الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل
صلى الظهر والعصر ثم ركب . وهو في الصحيحين من هذا الوجه بهذا السياق وليس
فيهما والعصر وهي زيادة غريبة صحيحة الإسناد ، وقد صححه المنذرى . من هذا
الوجه ، والعلائق وتعجب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک ، وله طريق
أخرى رواها الطبراني في الأوسط ثم ذكرها الحافظ بسندها ومثها ، وأما حديث
عبد الله بن عمرو فليست من أخرجه ، وأما حديث عائشة فأخرجه الطحاوي
وأحمد والحاكم عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يؤخر
الظهر ويقدم العصر ، ويؤخر المغرب ويقدم العشاء ، وأما حديث ابن عباس
فأخرجه أحمد وآخرون بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر
إذا زاغت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب ، فإذا لم تزغ في
منزله في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر ، وإذا
حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء ، وإذا لم تحن في منزله ركب
حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما . قال الحافظ في الفتح : في إسناده حسين
ابن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن
أبي قلابة عن ابن عباس ، لا أعلمه إلا مرفوعاً : أنه كان إذا نزل منزلاً في السفر
فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، ثم يرتحل فإذا لم يتبها له المنزل مد
في السير فسار ، حتى ينزل فيجمع بين الظهر والعصر أخرجه البيهقي ، ورجاله ثقات
إلا أنه مشكوك في رفعه ، والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه
آخر مجزوماً بوقفه على ابن عباس ولفظه : إذا كنتم سائرين فذكر نحوه ،
انتهى كلام الحافظ . وأما حديث أسامة بن زيد فأخرجه البخاري ومسلم ، وفيه
بيان الجمع بمزدلفة . وأما حديث جابر وهو جابر بن عبد الله فأخرجه مسلم في
حديث طويل في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر
ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً .

قال أبو عيسى : وروى علي بن المديني عن أحمد بن حنبل عن قتيبة هذا الحديث وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة لانعرف أحداً رواه عن الليث غيره وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عن الطفيل عن معاذ حديث غريب . والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء » . رواه قرة بن خالد وسفيان الثوري ومالك وغير واحد عن أبي الزبير المكي وبهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يقولان : لا بأس أن يجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداهما .

قوله : (وروى عن علي بن المديني عن أحمد بن حنبل هذا الحديث) ، أي حديث معاذ المذكور في الباب .

قوله : (وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة الخ) . قال الحافظ في التلخيص بعد نقل كلام الترمذي : هذا وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم . وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة ، ويقال إنه غلط فيه تغير بعض الأسماء ، وأن موضع يزيد بن حبيب أبو الزبير وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : لا أعرفه من حديث يزيد والذي عندي أنه دخل له حديث في حديث . وأطنب الحاكم في علوم الحديث في بيان علة هذا الخبر فيراجع منه . قال وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل . أخرجها أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وهشام مختلف فيه ، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير كمالك والثوري وقرة بن خالد وغيرهم ، فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم انتهى .

قوله : (وبهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق) قال الحافظ في الفتح قال بإطلاق جواز الجمع كثير من الصحابة والتابعين ، ومن الفقهاء الثوري

٥٥٢ — حدثنا هذا أخبرنا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن

والشافعي وأحمد وإسحاق وأشهب ، انتهى . يعنى قالوا بجواز الجمع فى السفر مطلقاً ، سواء كان سائراً أم لا ، وسواء كان سيراً مجداً أم لا . قال الحافظ : وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة . وهو قول الحسن والنخعي وأبى حنيفة وصاحبيه ، انتهى . وقيل : يختص الجمع بمن يجد فى السير . قاله الليث وهو القول المشهور عن مالك . وقيل : يختص بالمسافر دون المنازل . وهو قول ابن حبيب . وقيل : يختص بمن له عذر . حكى عن الأوزاعى . وقيل : يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروي عن مالك وأحمد وأختاره ابن حزم انتهى . (يقولان لا بأس أن يجمع بين الصلاتين فى السفر فى وقت إحداهما) ، كذا فى النسخ يقولان بصيغة التثنية ، والظاهر أن يقول : يقولون بصيغة الجمع والمعنى يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يجوز الجمع بين الصلاتين فى السفر بجمعى التقديم والتأخير ، وهو الحق واستدلوا على جواز جمع التقديم بحديث معاذ المذكور فى الباب وبحديث أنس وبحديث ابن عباس وبحديث جابر ، وقد ذكرنا ألفاظ هذه الأحاديث ، واستدلوا على جواز جمع التأخير بحديث ابن عمر الآتى فى هذا الباب ، وبحديث أنس الذى تقدم لفظه .

وأجاب الحنفية عن هذه الأحاديث بأنها محمولة على الجمع الصورى .

ورد هذا الجواب بأن الأحاديث الواردة فى الجمع بعضها نصوص صريحة فى جمع التقديم ، وفى جمع التأخير . لا تحتل تأويلاً . قال صاحب التعليق الممجد : حمل أصحابنا يعنى الحنفية الأحاديث الواردة فى الجمع على الجمع الصورى . وقد بسط الطحاوى الكلام فيه فى شرح معانى الآثار ، لكن لا أدرى ماذا يفعل بالروايات التى وردت صريحة بأن الجمع كان بعد ذهاب الوقت ، وهى مروية فى صحيح البخارى وسنن أبى داود وصحيح مسلم وغيرها من الكتب المعتمدة على ما لا يخفى من نظر فيها ، فإن حمل على أن الرواية لم يحصل التميز لهم ، فظنوا قرب خروج الوقت ، فهذا أمر بعيد عن الصحابة الناهين على ذلك ، وإن اختير ترك تلك الروايات بإبداء الخلل فى الإسناد فهو أبعد وأبعد مع إخراج الأئمة لها وشهادتهم بتصحيحها ، وإن عورض بالأحاديث التى صرحت بأن الجمع كان

ابن عمر أنه استغيث على بعض أهله فجده به السير وأخر المغرب حتى غاب

بالتأخير إلى آخر الوقت والتقديم في أول الوقت ، فهو أعجب ، فإن الجمع بينهما يحملها على اختلاف الأحوال ممكن بل هو الظاهر ، انتهى كلام صاحب التعليق الممجّد . وقال إمام الحرمين : ثبت في الجمع أحاديث نصوص ، لا يتطرق إليها تأويل ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ومزدلفة ، فإن سببه احتياج الحاج إليه ، لاشتغالهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تنقيد الرخص ، كالقصر والفطر بالنسك إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرفق من القصر ، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعتيه ، ورفق الجمع واضح لمشقة النزول على المسافرين انتهى ، كذا نقل كلام إمام الحرمين الحافظ في الفتح .

وتعقب الخطابي وغيره على من حمل أحاديث الجمع على الجمع الصوري ، بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها عما لا يدركه أكثر الخاصة ، فضلاً عن العامة . ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس : أن لا يخرج أمته . أخرجه مسلم .

قواه : (أنه استغيث على بعض أهله) ، أى طلب منه الإغاثة على بعض أهله ، وذلك أن صفية بنت أبي عبيد زوجة ابن عمر كانت لها حالة الاحتضار . فأخبر بذلك وهو خارج المدينة ، فجده به السير وعجل في الوصول ، كذا في بعض الحواشي . قلت : في صحيح البخارى في باب يصلى المغرب ثلاثاً في السفر قال سالم : وأخر ابن عمر المغرب وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد الخ . قال الحافظ في الفتح : قوله استصرخ بالضم أى استغيث بصوت مرتفع وهو من الصراخ والمصرخ المغيث انتهى . (فجده به السير) أى اهتم به وأسرع فيه يقال جد يجد ويجد بالضم والكسر وجد به الأمر وأجد وجد فيه وأجد إذا اجتهد

الشَّقَقُ ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

كذا في النهاية . (وأخر المغرب حتى غاب الشفق ثم نزل فجمع بينهما) ، وفي
رواية البخارى في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد من طريق أسلم قال
كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ،
فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق ثم نزل فصلى المغرب والعتمة جمع
بينهما (كان يفعل ذلك إذا جد به السير) استدلل بهذا الحديث من قال باختصاص
رخصة الجمع في السفر بمن كان سائرا لا نازلا .

وأجيب بما وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه : أن النبي
صلى الله عليه وسلم آخر الصلاة في غزوة تبوك ، خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ،
ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً . قال الشافعى في الأم : قوله دخل
ثم خرج لا يكون إلا وهو نازل فللسافر أن يجمع نازلا ومسافرا . وقال ابن
عبد البر في هذا أوضح دليل على الرد على من قال : لا يجمع إلا من جد به السير
وهو قاطع للالتباس انتهى . وحكى عياض أن بعضهم أول قوله : ثم دخل أى في
الطريق ثم خرج عن الطريق للصلاة ثم استبعده ولا شك في بعده ، وكأنه صلى الله
عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله
أعلم . ومن ثم قال الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه ، وفي
هذه الأحاديث تخصيص لأحاديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم
وبينها النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حيث قال في آخرها : الوقت ما بين
هذين كذا في الفتح .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخارى وأبو داود والنسائي
وقد أخرج المسند منه مسلم .

٣٩٠ — باب ما جاء في صلاة الاستسقاء

٥٥٣ — حدثنا يحيى بن موسى أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصلى بهم ركعتين جهرًا بالقراءة فيهما وحول رداءه ورفع يديه واستسقى واستقبل القبلة . »

باب ما جاء في صلاة الاستسقاء

الاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير للنفس أو للغير ، وشرعاً طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص ، قاله الحافظ : وقال الجزري في النهاية : « هو استفعال من طلب السقيا أى إنزال الغيث على البلاد والعباد . يقال : سقى الله عباده الغيث وأسقام والإسم السقيا بالضم واستسقيت فلانا إذا طلبت منه أن يسقيك انتهى . وقال الرافعي : هو أنواع أدناها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركعتين وخطبتين . والأخبار وردت بجميع ذلك انتهى . »

قوله : (عن عباد بن تميم) بن غزية الأنصارى المازنى المدنى ثقة من الثالثة ، وقد قيل أن له رواية (عن عمه) قال في التقريب : اسم عمه عبد الله بن زيد ابن عاصم وهو أخو أبيه لأمه انتهى .

تنبيه : إعلم أن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن مازن الأنصارى لا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى الخزرجى الذى رأى الأذان فى المنام . وهما مختلفان ومن ظنهما واحداً فقد غلط وأخطأ .

قوله : (خرج بالناس) ، أى إلى المصلى كما فى رواية الشيخين (يستسقى) حال أو استثناف فيه معنى التعليل (فصلى بهم ركعتين) فيه دليل على أن الصلاة فى الاستسقاء سنة . وقال الشافعى وأحمد ومالك والجمهور ، وهو قول أبى يوسف ومحمد . قال محمد فى موطأه . أما أبو حنيفة رحمه الله فكان لا يرى فى الاستسقاء

صلاة ، وأما في قولنا فإن الإمام يصلى بالناس ركعتين ثم يدعو وبحول رداءه ، انتهى .

قلت : قول الجمهور هو الصواب والحق لأنه قد ثبت صلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين في الاستسقاء من أحاديث كثيرة صحيحة .

منها : حديث عبد الله بن زيد المذكور في الباب وهو حديث متفق عليه ، ومنها حديث أبي هريرة ، أخرجه أحمد وابن ماجة ، - ومنها حديث ابن عباس أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، ومنها : حديث عائشة أخرجه أبو داود وقال : غريب وإسناده جيد ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، فهذه الأحاديث حجة بيّنة لقول الجمهور ، وهى حجة على الإمام أبي حنيفة . قال بعض العلماء في تعليقه على موطأ الإمام محمد بعد ذكر هذه الأحاديث ما لفظه : وبه ظهر ضعف قول صاحب الهداية في تعليل مذهب أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم يرو عنه الصلاة انتهى ، فإنه إن أراد أنه لم يرو بالسكينة فهذه الأخبار تكذبه ، وإن أراد أنه لم يرو في بعض الروايات فغير قاطع انتهى . وقد رد على قول صاحب الهداية المذكور الحافظ الزيلعي في نصب الراية حيث قال : أما استسقاؤه عليه السلام فصحيح ثابت ، وأما أنه لم يرو عنه الصلاة فهذا غير صحيح بل صح أنه صلى فيه ، وليس في الحديث أنه استسقى ولم يصلى ، بل غاية ما يوجد ذكر الاستسقاء دون ذكر الصلاة ، ولا يلزم من عدم ذكر الشيء عدم وقوعه انتهى .

قال العميني في شرح البخارى : قال أبو حنيفة : ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة ، فإن صلى الناس وحداً جاز ، إنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار ، ثم ذكر أحاديث الاستسقاء التي ليس فيها ذكر الصلاة ثم قال : وأجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة أنه صلى الله عليه وسلم فعلها مرة وتركها أخرى ، وذا لا يدل على السنة وإنما يدل على الجواز انتهى ، وكذلك قال غير واحد من العلماء الحنفية .

ورده بعض العلماء الحنفية في تعليقه على موطأ الإمام محمد حيث قال : وأما ما ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة فليس بشيء ، فإنه لا ينكر ثبوت كليهما مرة هذا ومرة هذا ، لكن يعلم من تتبع الطرق أنه لما خرج بالناس إلى الصحراء صلى فتكون الصلاة مسنونة في هذه الحالة بلا ريب ، ودعاه المجرّد كان في غير هذه الصورة انتهى كلامه . وقال في حاشية شرح الوقاية : ولعل هذه الأخبار لم تبلغ الإمام وإلا لم ينكر استئان الجماعة انتهى .

قلت : هذا هو الظن به والله تعالى أعلم .

فإن قلت : استدل الإمام أبو حنيفة بقوله تعالى : (استغفروا ربكم إنه كان غفارا . يرسل السماء عليكم مدراراً) قال : علق نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة ، فكان الأصل فيه هو الاستغفار ، فقوله تعالى هذا يدل على سنية الصلاة في الاستسقاء .

قلت : قوله تعالى هذا لا ينافي سنية الصلاة في الاستسقاء وليس فيه نفها ، وقد ثبت بأحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم صلى مع الناس في الاستسقاء ، فاستدل به بقوله تعالى هذا غير صحيح ، ولذلك خالفه أصحابه الإمام محمد وغيره (جهر بالمقراءة فيهما) قال النووي في شرح مسلم : أجمعوا على استحبابه وكذا نقل الإجماع على استحباب الجهر ابن بطال (وحول ردائه) كيفية تحويل الرداء أن يأخذ بيده اليمنى الطرف الأسفل من جانب يساره ويده اليسرى الطرف الأسفل أيضاً من جانب يمينه ويقلب يديه خلف ظهره بحيث يكون الطرف المقبوض بيده اليمنى على كتفه الأعلى من جانب اليمن والطرف المقبوض بيده اليسرى على كتفه الأعلى من جانب اليسار ، فإذا فعل ذلك فقد انقلب اليمن يسارا واليسار يميناً والأعلى أسفل وبالعكس كذا في المرقاة . وقال الحافظ في الفتح : وقد وقع بيان المراد من ذلك في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد ولفظه : قلب ردائه جعل اليمن على الشمال ، وزاد فيه ابن ماجة وابن خزيمة من هذا الوجه والشمال على اليمن ، وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري

عن عباد بلفظ : فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر وعطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن ، وله من طريق عمارة بن غزية عن عباد : إستسقى وعليه خيمصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما ثقلت عليها قلبها على عاتقه . وقد استحَب الشافعي في الجديد فعل ما هم به صلى الله عليه وسلم من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف . وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا تحويله ، والذي في الأم ما ذكرته . والجمهور على استحباب التحويل فقط ، ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحوط . وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك انتهى كلام الحافظ .

فائدة في بيان محل تحويل الرداء . فاعلم أن محله في أثناء الخطبة حين يستقبل القبلة للدعاء ، ففي رواية لمسلم خرج إلى المصلى يستسقى وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه ، وفي أخرى له فجعل إلى الناس ظهره يدعو الله واستقبل القبلة وحول رداءه ، وفي رواية للبخاري : خرج بالناس يستسقى لهم فقام فدعا الله قائماً ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه . قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذه الروايات : عرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء . وقال في موضع آخر : محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء انتهى . وقال النووي في شرح مسلم : قال أصحابنا : يحوله في نحو تلك الخطبة الثانية وذلك حين يستقبل القبلة انتهى .

فائدة أخرى : قال الحافظ في الفتح : استحَب الجمهور أن يحول الناس بتحويل الإمام ، ويشهد له ما رواه أحمد عن عباد في هذا الحديث بلفظ : وحول الناس معه . وقال الليث وأبو يوسف : يحول الإمام وحده فاستثنى ابن الماجشون النساء فقال لا يستحب في حقهن انتهى .

قلت فالقول الظاهر المعول عليه هو ما ذهب إليه الجمهور .

فائدة أخرى : اختلف في حكمة هذا التحويل ، فجزم المهلب بأنه للتفاؤل بتحويل الحال عما هي عليه .

وتعقبه ابن العربي بأن من شرط الفأل أن لا يقصد إليه قال ، وإنما التحويل

وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس وأبي اللحم .

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح .

وعلى هذا العمل عند أهل العلم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق .

واسم عمّ عبّاد بن تميم هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني .

أما رة بينه وبين ربه ، قيل له حول رداءك ليتحول حالك .

وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل ، والذي رده ورد فيه حديث رجاله نقاة أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجح الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم : إنما حول ردائه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال ، وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق ، فالجل على المعنى الأول أولى فإن الانباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص كذا في الفتح . وفي الدراية وللحاكم من حديث جابر وتحويل ردائه ليتحول القحط ، وللدارقطني من حديث أنس وقلب ردائه لأن ينقلب القحط إلى الخصب انتهى . فالقول المعمول عليه في حكمة التحويل هو ما جزم به المهلب .

قوله (في الباب عن ابن عباس وأبي هريرة) تقدم تخريج حديثهما (وأنس) أخرجه الطبراني في معجمه الوسط وسيأتي لفظه (وأبي اللحم) أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي .

قوله (حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وأخرجه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة .

قوله (وعلى هذا العمل عند أهل العلم) أي على ما يدل عليه حديث عبد الله بن زيد (وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الجمهور وهو الحق .

٥٥٤ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ « أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ يَسْتَسْقِي وَهُوَ مُقْنِعٌ بِكَفِّهِ يَدْعُو » .

قال أبو عيسى : كذا قال قُتَيْبَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « عَنْ أَبِي الْحَكَمِ » وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ .
وَعُمَيْرٌ مَوْلَى أَبِي الْحَكَمِ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ وَلَهُ صُحْبَةٌ .

٥٥٥ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَرْسَلَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ

قوله (عن يزيد بن عبد الله) بن أسامة بن الهاد الليثي المدني وثقه ابن معين والنسائي وهو من رجال الكتب الستة (عن عمير) بالتصغير (مولى أبي الحكم) الغفاري صحابي شهد خيبر وعاش إلى نحو السبعين (عن أبي الحكم) بالمد اسم رجل من قدماء الصحابة سمي بذلك لامتناعه من أكل اللحم أو لحم ماذبح على النصب في الجاهلية ، اسمه عبد الله بن عبد الملك استشهد يوم حنين .

قوله (عند أحجار الزيت) هو موضع بالمدينة من الحرة سميت بذلك لسواد أحجارها بها كأنها طليت بالزيت (يستسقى) حال (وهو مقنع بكفيه) أي رافع كفيه ، وفي رواية أبي داود قائماً يدعو يستسقى رافعاً يديه لا يجاوز بهما رأسه .
والحديث استدلل به لأبي حنيفة رحمه الله على عدم استئذان الصلاة في الاستسقاء لأنه ليس فيه ذكر الصلاة وقد تقدم الجواب عنه فتذكر .

قوله (كذا قال قُتَيْبَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الخ) والحديث أخرجه أبو داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى .

قوله : (عن هشام بن إسحاق) ، المسندى القرشي ، قال في التقريب مقبول ،

وهو أمير المدينة إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَأْتَيْتُهُ فَقَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يَصَلِّي فِي الْعِيدِ » .

وقال في الخلاصة قال أبو حاتم شيخ (عن أبيه) هو إسحاق بن عبد الله بن كنانة . قال النسائي ليس به بأس ، وقال أبو زرعة ثقة .

قوله : (خرج منبذ) ، أى لابساً ثياب البذلة تاركاً ثياب الزينة ، قال في النهاية : التبذل ترك التزين والتهيو بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع (متواضعاً) في الظاهر (متخشعاً) في الباطن ، وقال في النيل : قوله متخشعاً أى مظهرأ للخشوع ليسكون ذلك وسيلة إلى نيل ما عند الله عز وجل ، وزاد في رواية : مترسلاً أى غير مستعجل في مشيه (متضرعاً) أى مظهرأ للضراعة وهي التذلل عند طلب الحاجة (فلم يخطب خطبتكم هذه) النفي متوجه إلى القيد لا إلى المقيد ، كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ، وفي رواية أبي داود : فرقى المنبر ولم يخطب خطبتكم هذه . ففوله فرقى المنبر أيضاً يدل على أن النفي متوجه إلى القيد ، قال الزيلعي في نصب الراية : قال أحمد : لا تسن الخطبة في الاستسقاء واحتجوا له بقوله فلم يخطب خطبتكم هذه ، قلنا مفهومه أنه خطب لكنه لم يخطب خطبتين كما يفعل في الجمعة ولكنه خطب الخطبة واحدة ، فلذلك نفى النوع ولم ينف الجنس ، ولم يرو أنه خطب خطبتين فلذلك قال أبو يوسف يخطب خطبة واحدة ، ومحمد يقول يخطب خطبتين ولم أجد له شاهداً انتهى كلام الزيلعي ، (وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد) استدلل به الشافعي رحمه الله على أنه يكبر في صلاة الاستسقاء كتكبير العيد ، وتأوله الجمهور على أن المراد كهلاة العيد في العدد والجمهور بالقراءة وكونها قبل الخطبة ، واستدل به بما أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي عن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن

أبيه عن طلحة قال : أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين الحديث ، وفيه وصلي ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ سبح اسم ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل أتاك حديث الغاشية وكبر فيها خمس تكبيرات ، قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

قال الحافظ الزيلعي : والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : ضعف الحديث فإن محمد بن عبد العزيز هذا قال فيه البخاري منكر الحديث ، وقال النسائي متروك الحديث ، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث ليس له حديث مستقيم .

الثاني : أنه معارض بحديث أخرجه الطبراني في معجمه الوسط عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول رداءه ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة . انتهى كلام الزيلعي .

قلت : قال الحافظ في الدراية بعد ذكر حديث أنس هذا : ولا حجة فيه فإنها كانت حينئذ صلاة الجمعة انتهى .

واعلم أنه قد اختلف الأحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ، ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن زيد عند أحمد أنه بدأ الصلاة قبل الخطبة ، وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما ، وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث عائشة عند أبي داود أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة ولكنه لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وإنما ذكر تحويل الظهر إلى الناس واستقبال القبلة والدعاء وتحويل الرداء ، قال القرطبي ، يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشابهتها للعيد ، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة . قال في الفتح : ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقصر بعض الرواة على شيء وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فلذلك وقع الاختلاف ، والمرجح عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة ، وعن أحمد رواية كذلك قال النووي وبه قال الجماهير ،

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٥٥٦ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وكيع عن سفيان عن هشام ابن إسحاق بن عبد الله بن كنانة عن أبيه فذكر نحوه ، وزاد فيه متخسماً .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وهو قولُ الشافعيُّ قال يُصَلِّي صلاةَ الاستسقاء نحوَ صلاةِ العيدين ، يُكَبِّرُ في الركعة الأولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، واحتجَّ بحديث ابن عباس .

قال أبو عيسى : وروى عن مالك بن أنس أنه قال : لا يُكَبِّرُ في صلاةِ الاستسقاء كما يكبرُ في صلاةِ العيدين .

وقال الليث بعد الخطبة ، وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجماهير . قال قال أصحابنا : ولو قدم الخطبة على الصلاة صحنا ولكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتها . وجاء في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم والتأخير . واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى . كذا ذكر القاضي الشوكاني في النيل ، وقال وجواز التقديم والتأخير بلا أولوية هو الحق انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي ، وأخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضاً أبو عوانة وابن حبان . قوله : (وزاد فيه متخسماً) أي مظهراً للنخشوع ليكون ذلك وسيلة إلى نيل ما عند الله عز وجل ، وزاد في رواية مترسلاً أي غير مستعجل في مشيه .

قوله : (وهو قول الشافعي قال يصلي صلاة الاستسقاء نحو صلاة العيدين يكبر في الركعة الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً ، واحتج بحديث ابن عباس) تقدم الكلام في ذلك فتذكر ، (وروى عن مالك بن أنس أنه قال : لا يكبر في صلاة الاستسقاء كما يكبر في صلاة العيدين) وهو قول الجمهور . واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك . وقال داود إنه يخير بين التكبير وتركه .

٣٩١ - باب في صلاة الكسوف

٥٥٧ - حدثنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى بن سعيد عن سُفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوُس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه صلى في كسوف قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، وَالْآخِرَى مِثْلَهَا . »

قلت : الراجح عندي قول الجمهور فإنه لم يثبت من حديث مرفوع صحيح صريح أنه يكبر في صلاة الاستسقاء في الركعة الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً كما يكبر في صلاة العيدين . أما حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي وغيره فليس بصريح في ذلك . وأما حديثه الذي أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي وقد تقدم ، فقد عرفت أنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج والله تعالى أعلم .

باب في صلاة الكسوف

قال الجافظ في الفتح : المشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب ، وذكر الجوهري أنه أفصح وقيل يتعين ذلك ، وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته بالخاء في القرآن . وقيل يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث . ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير إلى سواد والخسوف النقصان أي الدل ، فإذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تتغير ولحقها النقص ساغ وكذلك القمر ، ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان ، وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء ، وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه ، وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره انتهى .

قوله : (أنه صلى في كسوف قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) أي ركع في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجد سجدتين ، والحديث أخرجه أيضاً مسلم ولفظه ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ .

وفي الباب عن عليٍّ وعائشة وعبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير
والمغيرة بن شعبة وأبي مسعود وأبي بكره وسكرة وابن مسعود وأسما بنت
أبي بكر وابن عمر وقبيصة الهلالي وجابر بن عبد الله وأبي موسى
وعبد الرحمن بن سمره وأبي بن كعب .

ثم ركع وفي لفظ له ثمان ركعات في أربع سجعات . وأخرج البخاري ومسلم عن
ابن عباس ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركوعين في كل ركعة وسجد
سجدتين ولفظهما : فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام قياماً طويلاً نحواً من
قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون
القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ثم قام
قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع
الأول ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً
وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ثم انصرف . وحديث ابن عباس هذا الذي
رواه البخاري ومسلم أصح وأقوى .

وأما حديثه الذي رواه الترمذي وحديثه الذي رواه مسلم فهما من طريق
حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ابن عباس قال الحافظ في التلخيص : قال
ابن حبان في صحيحه : هذا الحديث ليس بصحيح لأنه من رواية حبيب بن أبي
ثابت عن طاووس ولم يسمعه حبيب من طاووس . وقال البيهقي : حبيب وإن
كان ثقة فإنه كان يدرس ولم يبين سماعه فيه من طاووس ، وقد خالفه سليمان الأحول
فوقفه انتهى ما في التلخيص . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ركع في كل
ركعة من صلاة الكسوف ركوعين وسجدتين من عدة أحاديث صحيحة .
قال الرافعي : واشتهرت الرواية عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم أن في كل ركعتين
ركوعين انتهى . قال الحافظ في التلخيص : كذا رواه الأئمة عن عائشة وأسما
بنت أبي بكر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس وجابر وأبي موسى
الأشعري وسمره بن جندب انتهى .

قوله : (وفي الباب عن عليٍّ وعائشة وعبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير والمغيرة
ابن شعبة وأبي مسعود وأبي بكره وسكرة وابن مسعود وأسما بنت أبي بكر وابن

عمر وقيصة الهلالى وجابر بن عبد وأبى الله موسى وعبد الرحمن بن سمرة وأبى ابن كعب) ، أما حديث على فأخرجه أحمد ولفظه : قال كسفت الشمس فصلى على للناس فقرايس ونحوها ثم ركع نحواً من قدر سورة الحديث ، وفيه حتى صلى أربع ركوعات ثم قال سمع الله لمن حمده ، ثم سجد ثم قام إلى الركعة ، ففعل كفعله فى الركعة الأولى ، ثم جلس يدعو ويرغب حتى انجلت الشمس ، ثم حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك فعل انتهى .

وقال مسلم فى صحيحه بعد رواية حديث ابن عباس بلفظ : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثمان ركعات فى أربع سجّادات . وعن على مثل ذلك ولم يذكر مسلم لفظه . وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان وفى آخره فاستكمل أربع ركعات فى أربع سجّادات .

وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الشيخان ولفظه : لما كسفت الشمس على عهد النبى صلى الله عليه وسلم نودى أن الصلاة جامعة فركع النبى صلى الله عليه وسلم ركعتين فى سجدة ، ثم قام فركع ركعتين فى سجدة ثم جلى عن الشمس . وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أبو داود وفيه : فجعل يصلى ركعتين ورواه النسائي بلفظ : فصلوا كأحدث صلاه صليتموها من المكتوبة ركعتين . وأخرجه أحمد والحاكم وصححه ابن عبد البر وأعله ابن أبى حاتم بالانقطاع كذا فى التلخيص الحبير .

وأما حديث المغيرة بن شعبه فأخرجه الشيخان وفيه فاذا رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى ينجلى .

وأما حديث أبى مسعود فأخرجه مسلم .

وأما حديث أبى بكره فأخرجه البخارى وفيه فإذا رأيتموهما فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم ، ورواه ابن حبان والحاكم ولفظهما فاذا انكشف أحدهما فافزعوا إلى المساجد ، وفيه فصلى بهم ركعتين مثل صلاتكم . وللنسائي مثل ما تصلون كذا فى التلخيص .

وأما حديث سمرة فأخرجه الترمذى فى الباب الآتى ، وأخرجه أبو داود والنسائى أيضاً .

وأما حديث ابن مسعود فأخرجه البزار والطبرانى فى الكبير . قال الهيثمى فى مجمع الزوائد : فيه حبيب بن حسان وهو ضعيف ولم يذكر لفظه بل أحال على حديث أول الباب وهو حديث أبى شريح الخزاعى قال كسفت الشمس على عهد عثمان فصلى بالناس تلك الصلاة ركعتين وسجد سجدتين فى كل ركعة قال ثم انصرف عثمان فدخل داره وجلس عبد الله بن مسعود إلى حجرة عائشة وجلسنا إليه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر فإذا رأيتموه قد أصابهما فافزعوا إلى الصلاة الحديث ، رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير والبزار قال الهيثمى ورجاله موثقون .

وأما حديث أسماء بنت أبى بكر فأخرجه الشيخان .

وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان أيضاً .

وأما حديث قبيصة الهلالى فأخرجه أبو داود والنسائى والحاكم بلفظ أنه صلى الله عليه وسلم قال : إذا رأيتم ذلك فصلوها كما أحدث صلاة صليتموها من المكتوبة ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى ورجاله رجال الصحيح كذا فى النيل . وأما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وفيه فكانت أربع ركعات وأربع سجعات . وأما حديث أبى موسى فأخرجه الشيخان . وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فأخرجه مسلم بلفظ : قال بينا أنا أرمى بأسهى فى حياة رسول الله صلى الله عليه إذ انكسفت الشمس فبنذهتن وقلت لأنظرن ما يحدث لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى انكساف الشمس اليوم ، فانهتيت إليه وهو يديه يدعو ويكبر ويحمد وهلل حتى جلى عن الشمس فقرأ سورتين وركع ركعتين . وأما حديث أبى بن كعب فأخرجه أبو داود وفيه : فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجد سجدتين ثم قام الثانية فقرأ سورة من الطول وركع خمس ركعات وسجد سجدتين . قال المنذرى فى إسناده أبو جعفر واسمه عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازى وفيه مقال ، واختلف فيه قول ابن معين وابن المدينى انتهى .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عباسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وقد روى عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ صَلَّى فِي كُوفٍ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ » .

وبه يقولُ الشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ .

قال : واختلفَ أهلُ العلمُ في القراءةِ في صلاةِ الكُوفِ ، فرأى بعضُ أهلِ العلمِ أن يُسرَّ بالقراءةِ فيها بالنهارِ .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) وقد ضعفه ابن حبان والبيهقي وقد تقدم كلامهما (وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه صلى في كسوف أربع ركعات في أربع سجعات) أخرجه الشيخان وقد تقدم لفظه (وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الجمهور . قال النووي في شرح مسلم : واختلفوا في صفتها ، فالمشهور في مذهب الشافعي أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقرأتان وركوعان ، وأما السجود فسجدتان كغيرهما . قال ابن عبد البر : وهذا أصح ما في هذا الباب وباقي الروايات المخالفة معللة ضعيفة ، وحملوا حديث ابن سمرة بأنه مطلق وهذه الأحاديث تبين المراد به انتهى .

وقال الحافظ ابن تيمية في كتاب التوسل والوسيلة في بيان أن تصحيح مسلم لا يبلغ مبلغ تصحيح البخاري ما لفظه : كما روى في حديث الكسوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بثلاث ركعات وبأربع ركعات ، كما روى أنه صلى بركوعين ، والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم ، وقد بين ذلك الشافعي وهو قول البخاري وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم ، ومعلوم أنه لم يمت في يوم كسوف ولا كان إبراهيم ، ومن نقل أنه مات عاشر الشهر فقد كذب انتهى كلامه .

ورأى بعضهم أن يجهر بالقراءة فيها كَنَحْوِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ .
وبه يقول مالكٌ وأحمدٌ وإسحاقُ يَرَوْنَ الْجَهْرَ فِيهَا .

قال الشافعيُ لَا يَجْهَرُ فِيهَا .

وقد صحَّ عن النبيُّ صلى الله عليه وسلم كَلَّمَا الرُّوَاتَيْنِ .

صحَّ عنه أنه صلى أربعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ، وصَحَّ عنه أنه
صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ .

وهذا عند أهل العلم جائزٌ على قَدَرِ الْكُسُوفِ ، إِنْ تَطَاوَلَ الْكُسُوفُ
فَصَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ
فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ فَهُوَ جَائِزٌ .

ويرى أصحابنا أن يُصَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ فِي جَمَاعَةٍ فِي كُسُوفِ

الشمس والقمر .

قوله (فرأى بعضهم أن يسر بالقراءة فيها بالنهار ، ورأى بعضهم أن يجهر
بالقراءة فيها كَنَحْوِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ) ويحيى دلائل الفريقين (وبه يقول
مالكٌ وأحمدٌ وإسحاقُ يرون الجهر فيها) وهو الراجح عندي (صح أنه صلى أربع
ركعات في أربع سجديات الخ) هذا بيان لقوله قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
كلتا الروايتين والمراد بالركعات الركوعات (ويروى أصحابنا) أى أصحاب
الحديث (أن يصلى صلاة الكسوف في جماعة في كسوف الشمس والقمر) أى
وإن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور ، وعن الثوري إن
لم يحضر الإمام صلوا فرادى كذا في فتح الباري .

قلت : وقال الخنفية أيضاً بأنه إن لم يحضر إمام الجمعة صلوا فرادى وقالوا
لاجماعة في صلاة خسوف القمر ، ففي شرح الوقاية عند الكسوف يصلى إمام الجمعة
بالناس ركعتين وإن لم يحضر أى إمام الجمعة صلوا فرادى كالخسوف انتهى

٥٥٨ — حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا معمر بن الزهرري عن عروة عن عائشة أنها قالت : « خُسِفَتِ الشمسُ على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالنَّاسِ فأطالَ القراءةَ ثم رَكَعَ فأطالَ الركوعَ ، ثم رَفَعَ رأسَهُ فأطالَ القراءةَ ، وهى دون الأولى ، ثم رَكَعَ فأطالَ الركوعَ ، وهو دون الأولِ ، ثم رفعَ رأسَهُ فسجدَ ثم فعلَ ذلكَ فى الرَّكعةِ الثَّانيةِ » .

مختصراً . والقول الراجح الظاهر هو ما قال به الجمهور فإنه قد روى الشيخان من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيت ذلك فصلوا . وفى لفظ : فافزعوا إلى الصلاة . وكذلك روياه من حديث ابن عمر ومن حديث أبي مسعود الأنصارى . ومعلوم أن صلواته صلى الله عليه وسلم فى كسوف الشمس كانت بالجماعة فالظاهر أن تكون الصلاة فى خسوف القمر أيضاً بالجماعة . وأما إذا لم يحضر الإمام الراتب فيؤم لهم بعضهم . وأما تعليلهم بأن فى الجمع بدون حضور الإمام المأذون له احتمال الفتنة فيه أنهم إذا انفقوا على أحد يؤمهم وتراضوا به لا يكون احتمال الفتنة . قوله (ثم رفع رأسه فسجد) وفى رواية للبخارى : ثم سجد سجوداً طويلاً ، ووقع عند مسلم من حديث جابر بلفظ : ثم رفع فأطال ثم سجد ، ففيه تطويل الرفع الذى يتعقبه السجود ، ولكن قال النووي هى رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها ، أو المراد زيادة الطمأنينة فى الاعتدال لا إطالته نحو الركوع . قال الحافظ فى الفتح ما لفظه : وتعقب بما رواه النسائى وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً ففيه : ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ، ثم رفع فأطال حتى قيل لا يسجد ، ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع ، ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ، ثم سجد . لفظ ابن خزيمة من طريق الثورى عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه ، والثورى سمع من عطاء قبل الاختلاط ، فالحديث صحيح ولم أقف فى شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدين إلا فى هذا . وقد نقل الغزالى الاتفاق على ترك إطالته فإن أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام وإلا فهو محجوج بهذه الرواية انتهى كلام الحافظ .

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

وبهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يرون صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات .

قال الشافعي : يقرأ في الركعة الأولى بأم القرآن ونحواً من سورة البقرة

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وبهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يرون صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات) المراد بالركعات الركوعات أي يرون في كل ركعة ركوعين وسجدين وهو القول الراجح المعول عليه ، وقال الحنفية : إن في كل ركعة ركوعاً واحداً كسائر الصلوات الثنائية ، واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكرة الذي أشار إليه الترمذي وقد ذكرنا لفظه ، ففي رواية البخاري فصلى بنا ركعتين ، وفي رواية ابن حبان والحاكم فصلى بهم ركعتين مثل صلاتكم ، وللنسائي مثل ما تصلون : وحمله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما تصلون في الكسوف ، لأن أبا بكرة خاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس عليهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان ، كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما : ويؤيد ذلك رواية أبي بكرة من طريق عبد الوارث عن يونس في صحيح البخاري في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم : وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه : إن في كل ركعة ركوعين ، فدل ذلك على اتحاد القصة وظهر أن رواية أبي بكرة مطلقة ، وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والآخر بها أولى ، ووقع في أكثر الطرق وعن عائشة أيضاً : أن في كل ركعة ركوعين ، وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام كذا في فتح الباري : واستدلوا أيضاً بحديث النعمان بن بشير وقد تقدم تخريجه وفيه فجعل يصلي ركعتين . ورواه النسائي بلفظ فصلوا كأحدث صلاة صليتموها .

والجواب أن هذا الحديث مطلق ، وفي رواية جابر وغيره زيادة بيان في صفة الركوع فالأخذ بها هو أولى كما عرفت .

سرّاً إن كان بالنهار ، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحواً من قراءته ، ثم رفع رأسه بتكبير وثبت قائماً كما هو ، وقرأ أيضاً بأَم القرآن ونحواً من آل عمران ، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحواً من قراءته ثم رفع رأسه ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ثم سجد سجدتين تامتين ، ويقم في كل سجدة نحواً مما أقام في ركوعه ، ثم قام فقرأ بأَم القرآن ونحواً من سورة النساء ، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحواً من قراءته ، ثم رفع رأسه بتكبير وثبت قائماً ، ثم قرأ نحواً من سورة المائدة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحواً من قراءته ، ثم رفع فقال : سمع الله لمن حمده ، ثم سجد سجدتين ، ثم تشهد وسلم .

٣٩٢ — باب كيف القراءة في الكسوف

٥٥٩ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن الأسود بن قيس عن ثعلبة بن عباد عن سمرة بن جندب قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً » .

باب كيف القراءة في الكسوف

أى بالجهر أو بالسر .

قوله (عن الأسود بن قيس) العبدى ويقال المجلى الكوفى يكنى أبا قيس ثقة من الرابعة (عن ثعلبة بن عباد) بكسر العين المهملة وتخفيف الموحدة العبدى البصرى مقبول كذا في التقريب : وقال الذهبي في الميزان : تابعى سمرة وعنه الأسود بن قيس فقط بحديث الكسوف الطويل : قال ابن المدينى : الأسود يروى عن مجاهيل ، وقال ابن حزم : ثعلبة مجهول انتهى .

قوله (لا نسمع له صوتاً) قال القارى في المراقبة : هذا يدل على أن الإمام

وفي الباب عن عائشة .

قال أبو عيسى : حديثُ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

لا يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وبه قال أبو حنيفة وتبعه الشافعي وغيره . قال ابن الهمام: ويدل عليه أيضاً حديث ابن عباس روى أحمد وأبو يعلى في مسندهما عنه : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم أسمع منه حرفاً من القراءة ، ورواه أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس قال : صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم أسمع له قراءة ، قال ولهما رواية عن عائشة في الصحيحين قالت : جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته ، وللبخاري من حديث أسماء جهر عليه الصلاة والسلام في صلاة الكسوف ، ورواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ولفظه : صلى صلاة الكسوف فجهر فيها بالقراءة ثم قال : وإذا حصل التعارض وجب الترجيح بأن الأصل في صلاة النهار الإخفاء انتهى ما في المرقاة .

قلت : أحاديث الجهر نصوص صريحة في الجهر ، وأما حديث الباب أعني حديث سمرة فهو ليس بنص في السر ونفي الجهر . قال الحافظ ابن تيمية في المنتقى : وهذا يحتمل أنه لم يسمعه لبعده لأن في رواية مبسطة له : أتينا والمسجد قد امتلأ انتهى . وأما حديث ابن عباس بلفظ : صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فهو لا يوازى أحاديث الجهر في الصحة، فلا شك في أن حديث الجهر مقدمة على حديث سمرة وحديث ابن عباس المذكورين والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن عائشة) أخرجه أبو داود وفيه : فصل بالناس فخرت قراءته فرأيت أنه قرأ سورة البقرة الحديث وفي سنده محمد بن إسحاق وقد تفرد هو بهذا اللفظ .

قوله (حديث سمرة بن جندب حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة بعضهم مطولا وبعضهم مختصراً ، وقد صححه ابن حبان والحاكم أيضاً : قال الحافظ في التلخيص : وأعله ابن حزم بجملة ثعلبة بن عباد

وقد ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى هذا . وهو قولُ الشافعي .

٥٦٠ — حدثنا أبو بكرٍ محمد بنُ أبانٍ أخبرنا إبراهيم بنُ صدقة عن سُفيان بنِ حُسَيْنٍ عن الزُّهريِّ عن عُرْوَةَ عن عائشةَ « أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى صلاةَ الكُسُوفِ وجَهَرَ بالقراءةِ فيها » .

رواية عن سمرة ، وقد قال ابن المديني إنه مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات مع أنه لا راوى له إلا الأسود بن قيس انتهى .

قوله (وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا) أى إلى الإسرار بالقراءة في صلاة الكسوف (وهو قول الشافعي) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ومالك رحمه الله قال النووي في شرح مسلم : إن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة رحمه الله والليث بن سعد وجهور الفقهاء أنه يسر في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر انتهى . وقال الحافظ في الفتح : قال الأئمة الثلاثة يعني مالكا والشافعي وأبا حنيفة : يسر في الشمس ويجهر في القمر انتهى . وقد عد الترمذي مالكا من القائلين بالجهر بالقراءة في صلاة الكسوف فلعل من الإمام مالك روايتين والله تعالى أعلم .

قال الحافظ في الفتح : واحتج الشافعي بقول ابن عباس قرأ نحواً من سورة البقرة لأنه لو جهر لم يحتاج إلى تقدير . وتعقب باحتمال أن يكون بعيداً منه . لكن ذكر الشافعي تعليقا عن ابن عباس أنه صلى بجنب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً ، ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداً داهية . وعلى تقدير ثبوتها فثبت الجهر معه قدر زائد فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند أبي خزيمة والترمذي لم يسمع له صوتاً أنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر .

قوله (أخبرنا إبراهيم بن صدقة) البصري صدوق .

قوله (وجهر بالقراءة فيها) هذا نص صريح في الجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس ، وفي رواية ابن حبان كسفت الشمس فصلى بهم أربع ركعات

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وروى أبو إسحاق الفزاري عن سفيان بن حسين نحوه .

وبهذا الحديث يقول مالك وأحمد وإسحاق .

في ركعتين وأربع سجعات وجهر بالقراءة ، وبهذه الرواية بطل ما قال النووي من أن رواية الجهر في خسوف القمر ورواية الإسرار في كسوف الشمس . وقد روى البخاري في صحيحه من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت : جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف ، قال الحافظ في الفتح : وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعاً وموقوفاً أخرجه ابن خزيمة وغيره ، وقال به صاحباً أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشامية وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري يخبر بين الجهر والإسرار انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الطحاوي .

فان قلت : روى هذا الحديث سفيان بن حسين عن الزهري وهو ثقة في غير الزهري فكيف يكون حديثه هذا بلفظ : وجهر بالقراءة فيها ، حسناً صحيحاً .

قلت : لم يتفرد هو برواية هذا الحديث بهذا اللفظ عن الزهري بل تابعه على ذلك سليمان بن كثير عند أحمد وعقيل عند الطحاوي وإسحاق بن راشد عند الدارقطني ، قال الحافظ : وهذه طرق يعضد بعضها بعضاً يفيد مجموعها الجزم بذلك فلا معنى لتحليل من أعله بتضعيف سفيان بن حسين وغيره انتهى .

قوله : (وبهذا الحديث يقول مالك وأحمد وإسحاق) وهذا القول هو الراجح المعمول عليه .

٣٩٣ - باب ما جاء في صلاة الخوف

٥٦١ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَّارِبِ أخبرنا يزيدُ ابن زُرَّيعٍ أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ عن سالمٍ عن أبيه « أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعةً والطائفةُ الأخرى مُواجهةً العدوِّ ثم انصرفوا فقاموا في مقام أولئك ، وجاء أولئك فصلَّى بهم ركعةً أخرى ، ثم سَلَّمَ عليهم فقام هؤلاء فقَضَوْا ركعتهم ، وقَامَ هؤلاء فقَضَوْا ركعتهم » .

باب ما جاء في صلاة الخوف

أى أحكام الصلاة عند الخوف من الكفار ، وأجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أبي يوسف أنها مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : وإذا كنت فيهم .

وأجيب بأنه قيد واقعى نحو قوله : (إن خفتم) فى صلاة المسافر، ثم اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فى صلاة الخوف معتد بها، وإنما الخلاف بينهم فى الاتِّجِيس . وما أحسن قول أحمد : لا حرج على من صلى بواحدة مما صح عنه عليه الصلاة والسلام ، كذا فى المرقاة ، وذكر الحافظ ابن تيمية فى منهاج السنة وغيره : أن الاختلاف الوارد فيه ليس اختلاف تضاد بل اختلاف وسعة وتخيير انتهى .

قوله : (عن سالم عن أبيه) . أى عبد الله بن عمر .

قوله : (والطائفة الأخرى مواجهة العدو) . وفى رواية البخارى فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو (ثم انصرفوا) أى الطائفة الأولى التى صلّت معه صلى الله عليه وسلم (فقاموا فى مقام أولئك) ، أى فى مقام الطائفة الثانية التى لم تصل (ثم سلم) أى النبي صلى الله عليه وسلم (عليهم) أى على الطائفة الثانية (فقام هؤلاء فقَضَوْا ركعتهم وقام هؤلاء فقَضَوْا ركعتهم) وفى رواية البخارى فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدة .

قال الحافظ في فتح الباري : لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا . وظاهر أنهم أتموا لأنفسهم في حالة واحدة ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده ويرجحه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه : ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا انتهى . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها . ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتموا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتموا ، ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق ، وبهذه السكيفية أخذ الحنفية ، واختار في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعي وهى الموافقة لحديث سهل بن أبي حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد انتهى كلام الحافظ .

وقال القارى في المرقاة في شرح قوله فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين ، تفصيله أن الطائفة الثانية ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الأولى إلى مكانهم وأتموا صلاتهم منفردين وسلوا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية وأتموا منفردين وسلوا كما ذكره بعض الشراح من علمائنا ، قال ابن الملك كذا قيل وبهذا أخذ أبو حنيفة لكن الحديث لم يشعر بذلك انتهى . وهو كذلك ، لكن قال ابن الهمام : ولا يخفى أن هذا الحديث إنما يدل على بعض ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو مشى الطائفة الأولى وإتمام الطائفة الثانية في مكانها من خلف الإمام وهو أقل تغييراً . وقد دل على تمام ما ذهب إليه ما هو موقوف على ابن عباس من رواية أبي حنيفة ، ذكره محمد في كتاب الآثار وساق إسناده الإمام ، ولا يخفى ، أن ذلك مما لا مجال للرأى فيه ، فالوقوف فيه كالمرفوع انتهى ما في المرقاة .

قلت : قال محمد في كتاب الآثار : أخبرنا ، أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في صلاة الخوف قال إذا صلى الإمام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الإمام وطائفة بإزاء العدو فيصلى الإمام بالطائفة الذين معه ركعة ثم تنصرف الطائفة الذين صلوا مع الإمام من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم وتأتى الطائفة

وفي الباب عن جابر وحذيفة وزيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة
وابن مسعود وسهل بن أبي حنمة وأبي عياش الزرقى واسمه زيد بن صامت
وأبي بكرة .

قال أبو عيسى : وقد ذهب مالك بن أنس في صلاة الخوف إلى حديث
سهل بن أبي حنمة .

الأولى حتى يصلوا ركعة وحدانا ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم وتأتي
الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التي بقيت عليهم وحدانا . قال محمد أخبرنا
أبو حنيفة حدثنا الحارث عن عبد الرحمن عن ابن عباس مثل ذلك قال محمد وبهذا
كله نأخذ انتهى ما في كتاب الآثار .

قلت : الحارث هذا إن كان هو الأعور فقد كذبه الشعبي وابن المديني وإن
كان غيره فلا أدري من هو .

قوله : (وفي الباب عن جابر وحذيفة وزيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة
وابن مسعود وسهل بن أبي حنمة وأبي عياش الزرقى واسمه زيد بن ثابت وأبي بكرة)
أما حديث جابر فأخرجه الشيخان . وأما حديث حذيفة فأخرجه أبو داود
والنسائي . وأما حديث زيد بن ثابت فأخرجه النسائي . وأما حديث ابن عباس
فأخرجه النسائي . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .
وأما حديث ابن مسعود فأخرجه أبو داود . وأما حديث سهل بن أبي حنمة
فأخرجه الشيخان . وأما حديث أبي عياش الزرقى فأخرجه أحمد وأبو داود
والنسائي . وأما حديث أبي بكرة فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .

قلت : وفي الباب أيضاً عن علي وعائشة وخوات بن جبير وأبي موسى
الاشعري . أما حديث علي فأخرجه الزار . وأما حديث عائشة فأخرجه
أبو داود . وأما حديث خوات بن جبير فأخرجه أبو مندة في معرفة الصحابة .
وأما حديث أبي موسى فأخرجه ابن عبد البر في التمهيد .

قوله : (وقد ذهب مالك بن أنس في صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبي حنمة)
الآتي ، وفي هذا الباب قال مالك في الموطأ : وحديث القاسم بن محمد عن صالح ابن

وهو قول الشافعي .

وقال أحمد : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف على أوجه ، وما أعلم في هذا الباب إلا حديثاً صحيحاً ، وأختار حديث سهل ابن أبي حنمة .

وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم قال : ثبتت الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف ، ورأى أن كل ما روى عن النبي صلى الله

خوات أحب ما سمعت إلى في صلاة الخوف انتهى . والمراد بحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات هو حديث سهل بن أبي حنمة (وهو قول الشافعي الخ) . قال الحافظ في الفتح : قد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه . وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز ، ومال إلى ترجيح حديث سهل ابن أبي حنمة وكذا رجحه الشافعي ولم يختار إسحاق شيئاً على شيء ، وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد تاسعاً . . وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجهاً وبينها في جزء مفرد وقال ابن العربي في القبس : جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة ولم يبينها ، وقال النووي في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً وقدينا شيخنا أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً لكن يمكن أن تتداخل . قال صاحب الهدى : أصولها ست صفات بلغها بعضهم أكثر وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من اختلاف الرواة انتهى ، وهذا هو المعتمد وإليه أشار شيخنا بقوله : يمكن تداخلها انتهى ما في الفتح (وما أعلم في هذا الباب إلا حديثاً صحيحاً) . قال الحافظ في التلخيص : ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال : ما أعلم في هذا الباب حديثاً إلا صحيحاً .

عليه وسلم في صلاة الخوف فهو جائز وهذا على قدر الخوف .
قال إسحاق : وَلَسْنَا نَحْتَارُ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ
الروايات . وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وقد رواه موسى بن
عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

٥٦٢ — حدثنا محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد القطان أخبرنا يحيى
ابن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن
سهل بن أبي حشمة أنه قال في صلاة الخوف قال : « يقوم الإمام مستقبل
القبلة وتقوم طائفة منهم معه ، وطائفة من قبل العدو وجوههم إلى العدو ،
فيركع بهم ركعة ، ويركعون لأنفسهم ركعة ، ويسجدون لأنفسهم سجدة تين
في مكانهم ، ثم يذهبون إلى مقام أولئك ويحيى أولئك فيركع بهم ركعة
ويسجد بهم سجدة تين فهي له ثنتان ولهم واحدة ثم يركعون ركعة ويسجدون
سجدة تين » .

قوله : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) . أخرجه الأئمة الستة .
قوله : (عن صالح بن خوات) . بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو وبالتاء
الفوقانية أنصاري مدني تابعي مشهور غزير الحديث سمع أباه وسهل بن أبي حشمة
(عن سهل بن أبي حشمة) الأنصاري الخزرجي المدني صحابي صغير ولد سنة ثلاث
من الهجرة وله أحاديث مات في خلافة معاوية .

قوله : (فيركع بهم ركعة ويركعون لأنفسهم ركعة ويسجدون لأنفسهم سجدة تين
في مكانهم ثم يذهبون في مقام أولئك) وفي رواية مالك في الموطأ فيركع الإمام
ركعة ويسجد بالذي معه ثم يقوم فإذا استوى قائماً ثبت وأتموا لأنفسهم الركعة
الباقية ثم يسلمون وينصرفون والإمام قائم فيكونون وجاء العدو (ويحيى أولئك
فيركع بهم ركعة ويسجد بهم سجدة تين) أي ثم يسلم وحده (هي) أي فهذه الصلاة
(له) صلى الله عليه وسلم ثنتان أي ركعتان (ولهم) أي لكل واحد من الطائفتين
(واحدة) أي ركعة واحدة (ثم يركعون ركعة ويسجدون سجدة تين) أي ثم يسلمون .

٥٦٣ — قال محمد بن بشار: سألت يحيى بن سعيد عن هذا الحديث فحدثني عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنمة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى بن سعيد الأنصارى وقال لي اكتبه إلى جنبه ، ولست أحفظ الحديث ولكنه مثل حديث يحيى بن سعيد الأنصارى .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح لم يرفعه يحيى بن سعيد

وفى رواية مالك فى الموطأ : ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيسكبون وراء الإمام فيركع بهم ويسجد بهم ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون .

قوله : (قال محمد بن بشار سألت يحيى بن سعيد) أى القطان (عن هذا الحديث) أى هل بلغك هذا الحديث مرفوعاً أم لا (فحدثني) أى يحيى القطان (بمثل حديث يحيى بن سعيد الأنصارى) المذكور الموقوف (وقال لي اكتبه إلى جنبه) هذا مقول محمد بن بشار أى وقال لي يحيى بن سعيد القطان : اكتب الحديث الذى رويته عن شعبة مرفوعاً إلى جنب الحديث الذى رويته عن يحيى بن سعيد الأنصارى موقوفاً (ولست أحفظ الحديث) أى قال يحيى القطان لست أحفظ لفظ الحديث الذى رويته عن شعبة مرفوعاً (لكنه) أى لكن الحديث المرفوع (مثل حديث يحيى بن سعيد الأنصارى) الموقوف المذكور .

تنبيه : إعلم أن بعض العلماء الخفية قد فسر قوله : وقال لي اكتبه إلخ هكذا قوله وقال لي اكتبه مقولة يحيى أى قال لي شعبة اكتب هذا الحديث الذى رويت لك إلى جنب الحديث الذى رويت عن يحيى بن سعيد الأنصارى انتهى ، وفى هذا نظر كما لا يخفى على المتأمل فتأمل .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) أى هذا الحديث الموقوف الذى رواه يحيى بن سعيد الأنصارى حسن صحيح وأخرجه مالك فى الموطأ والبخارى ومسلم أيضاً .

الأنصارى عن القاسم بن محمد ، وهكذا رواه أصحاب يحيى بن سعيد
الأنصارى موقوفاً ، ورفعهُ شُعْبَةُ عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد .

٥٦٤ - وروى مالك بن أنس عن يزيد بن رومان عن صالح بن
خوات عن من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فذكر نحوه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وبه يقول مالك والشافعي
وأحمد وإسحاق .

وروى عن غير واحد « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بإحدى
الطائفتين ركعةً فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم ركعتان ولهم
ركعة ركعة . »

قوله (وبه) أى بحديث سهل بن أبي حشمة (يقول مالك والشافعي وأحمد
وإسحاق) وأخذ أبو حنيفة بحديث عبد الله بن عمر المذكور كما تقدم بيان ذلك
وروى عن غير واحد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بإحدى الطائفتين ركعة
ركعة الخ) أخرج روايات هؤلاء أبو داود في سننه من شاء الاطلاع عليه
فليرجع إليه . وأخرج الشيخان عن جابر قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى إذا كنا بذات الرقاع الحديث ، وفيه فصل بطائفة ركعتين ثم تأخروا
وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين قال : فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع
ركعات وللقوم ركعتان . ولا اختلاف بين هذا وبين ما روى أنه صلى الله عليه
وسلم صلى بإحدى الطائفتين ركعة ركعة لاختلاف القصتين .

٣٩٤ - باب ما جاء في سجود القرآن

٥٦٥ - حدثنا سفيان بن وكيع أخبرنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال « سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة منها التي في النجم » .

باب ما جاء في سجود القرآن

أى سجدة التلاوة وهى أربع عشرة سجدة معروفة عند أبى حنيفة والشافعى ، غير أن الشافعى عد منها السجدة الثانية من سورة الحج دون سجدة ص ، وقال أبو حنيفة بالعكس ، هذا هو المشهور . وقال الترمذى : رأى بعض أهل العلم أن يسجد فى ص وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق انتهى . فعلى هذا يكون عند الشافعى وأحمد خمس عشرة سجدة وهو رواية عن مالك ، كذا فى المحلى شرح الموطأ للشيخ سلام الله .

وقال النووى فى شرح مسلم : قد أجمع العلماء على إثبات سجود التلاوة وهو عندنا وعند الجمهور سنة ليس بواجب ، وعند أبى حنيفة رضى الله عنه واجب ليس بفرض على اصطلاحه فى الفرق بين الواجب والفرض ، وهو سنة للقارىء والمستمع ، ويستحب أيضاً للسامع الذى لا يسمع لكن لا يتأكد فى حقه تأكيده فى حق المستمع المصغى انتهى كلام النووى . وقال القارىء فى المرقاة : هى سجدة منفردة منوية محفوفة بين تكبيرتين مشروط فيها ما شرط للصلاة من غير رفع يد وقيام وتشهد وتسليم وتجب على القارىء والسامع ولو لم يكن مستمعاً عند أبى حنيفة وأصحابه انتهى كلام القارىء .

قوله (عن عمر الدمشقى) هو ابن حيان الدمشقى وهو مجهول كما صرح به الحافظ فى التقریب .

قوله (سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة الخ) هذا لا ينافى الزيادة غايته أن أبا الدرداء سجد معه إحدى عشرة سجدة ولم يحضر فى غيرها قاله صاحب إنجاح الحاجة .

قلت : ومع هذا فهو حديث ضعيف فإن في سنده عمر الدمشقي وهو مجهول كما عرفت ، وفي طريقه الثاني الآتي قال عمر الدمشقي سمعت مجبراً يخبرني بهذا الخبر أيضاً بمجهول . وقد صرح أبو داود بتضعيفه حيث قال في سننه : روى عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة وأسناده واه ، انتهى كلام أبي داود . وروى أبو داود وابن ماجه عن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدتان ، والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ، وقال الحافظ في التلخيص حسنه المنذرى والنووي وضعفه عبد الحق وابن القطان وفيه عبد الله بن منين وهو مجهول ، والراوى عنه الحارث بن سعيد العتيق وهو لا يعرف أيضاً . وقال ابن ماكولا ليس له غير هذا الحديث انتهى كلام الحافظ .

قلت : قال الحافظ في التقریب : عبد الله بن منين بنون مصغراً اليحصبي المصري وثقه يعقوب بن سفيان انتهى . وقال في ترجمة الحارث بن سعيد العتيق أنه مقبول ، فالظاهر أن هذا الحديث حسن ، وفيه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعاً ، وإليه ذهب أحمد والليث وإسحاق وابن وهب وطائفة من أهل العلم . قال الطيبي : واختلفوا في عدة سجرات القرآن فقال أحمد : خمس عشرة أخذاً بظاهر حديث عمرو بن العاص فأدخل سجدة ص فيها . وقال الشافعي أربع عشرة سجدة منها ثنتان في الحج وثلاث في المفصل وليست سجدة ص منهن بل هي سجدة شكر . وقال أبو حنيفة : أربع عشرة فأسقط الثانية من الحج وأثبت سجدة ص . وقال مالك : إحدى عشرة فأسقط سجدة ص وسجرات المفصل انتهى كلام الطيبي .

قلت : الظاهر هو ما ذهب إليه الإمام أحمد وهو مذهب الشافعي أيضاً على ما حكى الترمذى وهو رواية عن مالك وهو مذهب الليث وغيره كما عرفت .

فائدة : أعلم أن أول مواضع السجود خاتمة الأعراف ، وثانيتها عند قوله في الرعد بالغدو والآصال ، وثالثتها عند قوله في النحل ويفعلون مايؤمنون ، ورابعها عند قوله في بني إسرائيل ويزيدهم خشوعاً ، وخامسها عند قوله في مريم سجدوا وبكياً ، وسادسها عند قوله في الحج إن الله يفعل ما يشاء ، وسابعها

وفي الباب عن عليّ وابن عباس وأبي هريرة وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر بن العاص .

قال أبو عيسى : حديث أبي الدرداء حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي .

عند قوله في الفرقان وزادهم نفورا ، وثامنها عند قوله في النمل رب العرش العظيم ، وتاسعها عند قوله في ألم تنزيل وهم لا يستكبرون ، وعاشرها عند قوله في ص وخر راكعاً وأُناب ، والحادي عشر عند قوله في حم السجدة إن كنتم إياه تعبدون . وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يسأمون ، والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر سجدة المفصل ، والخامس عشر السجدة الثانية في الحج كذا في النيل .

قوله وفي الباب عن عليّ وابن عباس وأبي هريرة وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر بن العاص (أما حديث عليّ فأخرجه الطبراني في الأوسط وسنده ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة . وأخرج البيهقي عنه بلفظ عزائم السجود أربع ألم تنزيل للسجدة ، وحم السجدة ، وقرأ باسم ربك ، والنجم . كذا في شرح السراج . وأما حديث ابن عباس فأخرجه البخاري والترمذي . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم والترمذي . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الشيخان . وأما حديث زيد بن ثابت فأخرجه أيضاً الشيخان . وأما حديث عمرو بن العاص فأخرجه أبو داود وابن ماجه وتقدم لفظه .

قوله (حديث أبي الدرداء حديث غريب) وهو ضعيف كما عرفت (لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي) وهو مجهول كما عرفت . وقال الحافظ في ترجمة سعيد بن أبي هلال : صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً . إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط .

٥٦٦ - حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن صالح أخبرنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عمر وهو ابن حيان الدمشقي قال سمعتُ مخبراً يُخبرني عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال « سجدتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدةً منها التي في النجم » .

وهذا أصح من حديث سُفيان بن وكيع عن عبد الله بن وهب .

٣٩٥ - باب في خروج النساء إلى المساجد

٥٦٧ - حدثنا نصر بن علي أخبرنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد قال : كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « ائْذِنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ » فَقَالَ ابْنُهُ : وَاللَّهِ لَا نَأْذُنُ لَهُنَّ يَتَّخِذْنَهُ

قوله (وهذا أصح من حديث سُفيان بن وكيع) أى حديث عبد الله بن عبد الرحمن أرجح من حديث سُفيان بن وكيع وضعفه أقل من ضعفه، فإن سُفيان بن وكيع متكلم فيه . قال الحافظ في التقريب : كان صدوقاً إلا أنه ابتلى بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه انتهى . وقال الخزرجي في الخلاصة قال البخاري يتكلمون فيه .

باب في خروج النساء إلى المساجد

قوله أخبرنا (عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل كوفي نزل الشام من أبطا ثقة مأمون .

قوله (ائذِنُوا بِصِغَةِ الْأَمْرِ مِنَ الْإِذْنِ) وكان أصله إئذِنُوا فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةَ بِالْيَاءِ (بِاللَّيْلِ) خَصَّ اللَّيْلَ بِالذِّكْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ السِّرِّ بِالظُّلْمَةِ (فَقَالَ ابْنُهُ) أى بلال أو واقد . قال المنذرى وابن عبد الله بن عمر هذا هي بلال بن عبد الله

دَغَلًا ، فقال : فعلَ الله بكَ وفعلَ ، أقولُ : قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم
وتقولُ لا نأذُنُ ؟! » .

وفي البابِ عن أبي هريرةَ وزَيْنَبَ امرأةِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ وزيدِ
ابنِ خالدٍ .

بن عمر جاء مبيناً في صحيح مسلم وغيره ، وقيل هو ابنه واقد بن عبد الله بن عمر
ذكره مسلم في صحيحه أيضاً . وقد حقق الحافظ في الفتح أن الراجح أن صاحب
القصة بلال (والله لا نأذن لمن) أى للخروج إلى المساجد (يتخذنه دغلاً)
بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجن الملتف ثم استعمل في المخادعة لسكون
المخادع يلف في ضميره أمراً ويظهر غيره ، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض
النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك الغيرة (فقال) أى ابن عمر (فعل الله بك
وفعل) وفي رواية بلال عند مسلم : فأقبل عليه عبد الله فسبه سباً سيئاً ما سمعته
يسبه مثله قط . وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن
ثلاث مرات ، وفي رواية زائدة عن الأعمش فأنهره وقال أف لك وإنما أنكر
عليه ابن عمر بمخالفة الحديث . وأخذ منه تأديب المعترض على السنن برأيه ،
وعلى العالم بهواه ، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له ،
وجواز التأديب بالهجران . فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد عند أحمد
فما كلبه عبد الله حتى مات . وهذا إن كان محفوظاً يحتمل أن يكون أحدهما مات
عقب هذه القصة كذا في الفتح .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وزينب امرأة عبد الله بن مسعود وزيد
بن خالد) أما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد وأبو داود مرفوعاً بلفظ : لا تمنعوا
إمام الله مساجد الله وليخرجن تفلات ، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة . وأما حديث
زينب فأخرجه مسلم بلفظ : إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً . وأما
حديث زيد بن خالد فأخرجه ابن حبان بمثل حديث أبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى مختصراً ومسلم مطولاً .

قائدة : اعلم أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، ومع هذا لو استأذنت للصلاة إلى المسجد لاتمنع بل تؤذن لكن لا مطلقاً بل بشروط قد وردت في الأحاديث . قال النووى في شرح مسلم : قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث وهى أن لا تكون مطيبة ولا مزينة ، ولا ذات خلاخل يسمع صوتها ولا ثياب فاخرة ، ولا محتلطة بالرجال ، ولا شابة ونحوها ممن يفتتن بها ، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها . وهذا النهى عن منعهن من الخروج محمول على التنزيه إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة ، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد حرم المنع إذا وجدت الشروط . انتهى كلام النووى .

وقال الحافظ في الفتح : قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث عام في النساء إلا أن الفقهاء خصوه بشروط منها أن لا تطيب وهو في بعض الروايات : وليخرجن تفلات ، أى غير متطيبات ، ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود : إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً ، قال ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملبس والحلل الذى يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال . وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر إلا أن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنها إذا عريت عما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد . فعند أبى داود عن ابن عمر : لا تمنعوا نسائكم المساجد وبيوتهن خير لهن ، وصححه ابن خزيمة ، وعند أحمد والطبرانى عن أم حميد (١١ - تحفة الأحوذى - ٣)

٣٩٦ - باب في كراهية البراق في المسجد

٥٦٨ - حدثنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن منصور عن ربي بن جراح عن طارق بن عبد الله المحاربي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا كنت في الصلاة فلا تبرق عن يمينك ، ولكن خلفك أو تلقاء شمالك ، أو تحت قدمك اليسرى » .

الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إنني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة ، وإسناد أحمد حسن انتهى ما في الفتح مختصراً .

باب في كراهية البراق في المسجد

قوله (أخبرنا يحيى بن سعيد) هو القطان (عن سفيان) هو الثوري (عن منصور) هو ابن المعتز الكوفي ثقة ثبت (عن ربي) بكسر الراء وسكون الموحدة (بن جراح) بكسر المهملة وآخره معجمة الكوفي ثقة عابد مخضرم .

قوله (إذا كنت في الصلاة فلا تبرق عن يمينك) وفي حديث أبي هريرة عند البخاري وغيره : إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه فإنما يناجي الله مادام في مصلاه ، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا (ولكن خلفك) أي إذا لم يكن خلفك أحد يصلي (أو تلقاء شمالك) أي جانب شمالك . قال الخطابي إن كان عن يساره أحد فلا يبرق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه . قال الحافظ في الفتح : وفي حديث طارق المحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك فإنه قال فيه أو تلقاء شمالك إن كان فارغاً وإلا فهكذا وبرق تحت رجله وذلك ، ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ، ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب انتهى (أو تحت قدمك اليسرى) وفي حديث أبي هريرة عند البخاري

وفي الباب عن أبي سعيد وابن عمر وأنس وأبي هريرة .
قال أبو عيسى : حديث طارق حديث حسن صحيح . والعمل على
هذا عند أهل العلم .
وسمعت الجارود يقول : سمعت وكيعاً يقول : لم يكذب ربي
ابن جراح في الإسلام كذبة .
وقال عبد الرحمن بن مهدي : أثبت أهل الكوفة منصور ابن
المعتمر .

أو تحت قدمه فيدفنه . قال النووي في الرياض : المراد بدفنها ما إذا كان المسجد
تريباً أو رملياً ، وأما إذا كان مبلطاً مثلاً فدلسها عليه بشيء مثلاً فليس ذلك
بدفن بل زيادة في التقدير انتهى . قال الحافظ في الفتح : لكن إذا لم يبق لها أثر
البتة فلا مانع ، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشيخير : ثم دلكه بنعله انتهى .
قوله (وفي الباب عن أبي سعيد وابن عمر وأنس وأبي هريرة) أما حديث
أبي سعيد فأخرجه الشيخان عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة
في جدار المسجد فتناول حصاة فحشاها وقال : إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه
ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى . وأما حديث ابن عمر
فأخرجه البخاري عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار
القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال : إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فإن
الله سبحانه قبل وجهه إذا صلى . وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان مرفوعاً :
البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أيضاً
الشيخان مرفوعاً : إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه وإنما بناجي الله
مادام في مصلاه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا وليبصق عن يساره أو تحت
قدمه فيدفنها .

قوله (حديث طارق حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وسكت عنه ،
ونقل المنذرى تصحيح الترمذي وأقره وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه .

٥٦٩ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قوله (البراق في المسجد خطيئة) قال النووي : اعلم أن البراق في المسجد خطيئة مطلقاً سواء احتاج إلى البراق أو لم يحتج بل يبرق في ثوبه فإن برق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفن البراق ، هذا هو الصواب : أن البراق خطيئة كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله العلماء ، والقاضي عياض فيه كلام باطل حاصله أن البراق ليس بخطيئة إلا في حق من لم يدفنه ، وأما من أراد دفنه فليس بخطيئة ، واستدل له بأشياء باطلة فقوله هذا غلط صريح مخالف لنفس الحديث انتهى .

قال الحافظ في الفتح : حاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضا وهما قوله البراق في المسجد خطيئة ، وقوله وليبصق عن يساره أو تحت قدمه ، فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد ، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها ، وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في التنقيب والقرطبي في المفهم وغيرهما ، ويشهد لهم ما رواه أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال : من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه خسنة فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعاً قال : وجدت في مساويء أعمال أمتي النخامة في المسجد لا تدفن ، قال القرطبي : فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل به ويتركها غير مدفونة انتهى ، قال وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى .

قوله (وكفارتها دفنها) قال النووي : معناه إن ارتكب هذه الخطيئة فعليه تكفيرها كما أن الزنا والخمر وقتل الصيد في الإحرام محرمات وخطايا وإذا

٣٩٧ - باب في السجدة

في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك الذي خلق

٥٧٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا سُفيان بن عُيَيْنَةَ عن أيوب

ابن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال « سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقرأ باسم ربك ، وإذا السماء انشقت » .

٥٧١ - حدثنا قتيبة أخبرنا سُفيان عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر

ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

ارتسكها فعليه عقوبتها . واختلف العلماء في المراد بدفنها ، فالجمهور قالوا المراد دفنها في تراب المسجد ورملة وحصاته إن كان فيه تراب أو رمل أو حصاة ونحوها وإلا فيخرجها انتهى .

تنبيه : إن للترمذي أن يورد باب خروج النساء إلى المساجد ، وباب كراهية البزاق في المسجد قبل أبواب سجود القرآن أو بعدها ، وأما إيرادها في أثنائها فليس بما ينبغي .

باب ما جاء في السجدة في إذا السماء انشقت الخ

قوله (عن عطاء بن ميناء) بكسر الميم وسكون التحتية وبنون وبمد ويقصر كذا في المغني قال الحافظ صدوق من الثالثة (سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقرأ باسم ربك وإذا السماء انشقت) هما من المفصل فالحديث حجة على مالك رحمه الله .

وفي الحديث أربعة من التابعين بعضهم عن بعض .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يرون السجود في إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك .

٣٩٨ - باب ما جاء في السجدة في النجم

٥٧٢ - حدثنا هارون بن عبد الله البرزأ أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث أخبرنا أبي عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال « سجّد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يعني النجم والمسلمون والمشركون والجن والإنس » .

قوله (وفي الحديث) أى فى استاده (أربعة من التابعين) من يحيى بن سعيد إلى أبي بكر بن عبد الرحمن .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخارى . قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يرون السجود فى إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك) وهذا هو الحق والصواب يدل عليه حديث الباب وحديث عمرو بن العاص المتقدم .

باب ما جاء فى السجدة فى النجم

قوله (حدثنا هارون بن عبد الله البرزأ) بالموحدة والرايين المنقطعتين المحال أبو موسى ثقة من العاشرة (أخبرنا أبي) أى عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان المنبرى مولاهم أبو عبيدة التنورى ثقة ثبت ، قال الذهبي أجمع المسلمون على الاحتجاج به (عن أيوب) هو السخيتاني .

قوله (سجّد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يعني النجم والمسلمون والمشركون والجن والإنس) هذه اللامات فى هذه الأربعة للعهد أى الذين كانوا عنده وهذا كان بمكة فى المسجد الحرام . كذا فى المرقاة نقلاً عن ميرك . وقال النووى فى شرح

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنه .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يروون السجود في سورة النجم .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : ليس في المفصل سجدة . وهو قول مالك بن أنس . والقول الأول أصح . وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

مسلم : قال القاضي عياض رحمه الله وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود رضي الله عنه أنها أول سجدة نزلت ، قال القاضي : وأما ما يرويه الإخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ماجرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه شيء لا من جهة النقل ولا من جهة العقل لأن مدح إله غير الله تعالى كفر ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أن يقوله الشيطان على لسانه ، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك انتهى .

وقال الحافظ في فتح الباري : قال الكرمانى : سجد المشركون مع المسلمين لأنها أول سجدة نزلت فأرادوا معارضة المسلمين بالسجود لمعبودهم ، أو وقع ذلك منهم بلا قصد ، أو خافوا في ذلك المجلس من مخالفتهم . انتهى كلام الكرمانى . قال الحافظ : والاحتمالات الثلاثة فيها نظر ، والأول منها لعياض ، والثاني يخالفه سياق ابن مسعود حيث زاد فيه : إن الذى استثناءهم أخذ كفأ من حصى فوضع جبهته عليه فإن ذلك ظاهر فى القصد ، والثالث أبعد إذ المسلمون حينئذ هم الذين كانوا خائفين من المشركين لا العكس ، انتهى كلام الحافظ . قال الكرمانى : وما قيل من أن ذلك بسبب إلقاء الشيطان فى أثناء قرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحة له عقلا ولا نقلا انتهى كلام الكرمانى . قال الحافظ : ومن تأمل ما أورده من ذلك فى تفسير سورة الحج عرف وجه الصواب فى هذه المسألة بحمد الله تعالى انتهى .

قلت : قال الله تعالى في سورة الحج : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم . ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد) ، قال الإمام البخارى في صحيحه : قال ابن عباس في أمنيته إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه فيبطل الله ما يلقي الشيطان ويحكم آياته ، ويقال أمنيته قراءته الأمانى يقرأون ولا يكتبون . قال الحافظ في الفتح : وعلى تأويل ابن عباس هذا يحمل ما جاء عن سعيد بن جبير وقد أخرجه ابن أبي حاتم والطبرى وابن المنذر من طرق عن شعبة عن أبي بشر عنه قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والنجم فلما بلغ أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى ، فقال المشركون : ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم ، فسجد وسجدوا فنزلت هذه الآية . ثم ذكر الحافظ طرقاً عديدة لهذا الحديث ثم قال : وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإما منقطع لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين : أحدهما ما أخرجه الطبرى من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر نحوه ، والثانى ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلة فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية ، ثم رد الحافظ على من قال إن هذه القصة لا أصل لها ، وأن كل ما روى فيها فهو باطل ، ثم قال إن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً . قال وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهى مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض . قال وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر وهو قوله : ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى ، فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه وكذا سهواً إذا كان مغايراً لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته .

ثم ذكر تأويلات للعلماء ورد على كل واحد منها إلا تأويلاً واحداً فأقره وجعله أحسن الوجوه فقال وقد سلك العلماء في ذلك مسالك ، فقيل : جرى ذلك

على لسانه حين أصابته سنة وهو لا يشعر ، فلما علم ذلك أحكم الله آياته . قال ورده عياض بأنه لا يصح لسكونه لا يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا ولاية للشيطان عليه في النوم .

وقيل إن الشيطان أجهأ إلى أن قال ذلك بغير اختياره ، ورده ابن العربي بقوله تعالى حكاية عن الشيطان : (وما كان لي عليكم من سلطان) الآية ، قال : فلو كان للشيطان قوة على ذلك لما بقى لأحد قوة في طاعة ، وهكذا ذكر الحافظ تأويلات أخر ورد عليها ثم قال : وقيل : كان صلى الله عليه وسلم يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمات محاكياً نغمته بحيث سمعه من دنا إليه فظننها من قوله وأشاعها ، قال وهذا أحسن الوجوه انتهى كلام الحافظ ملخصاً .

قلت : في هذا التأويل أيضاً كلام كما لا يخفى على المتأمل . وأما قوله إن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك أن لها أصلاً ففيه أن هذا ليس قانوناً كلياً . قال الزيلعي في نصب الراية : وكمن حديث كثرت رواته وتعددت طرقه وهو حديث ضعيف كحديث الطير ، وحديث الحاجم والمحجوم ، وحديث من كنت مولاه فعلي مولاه ، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً ، انتهى كلام الزيلعي فتأمل وتفكر .

تنبيه : الفرائيق بفتح الفين المعجمة طيور الماء ، شبهت الأصنام المعتقدون فيها أنها تشفع لهم بالطيور تعلق في السماء وترتفع ، وقال العيني في شرح البخاري : وقد فسر الكلبي في روايته الفرائيق العلي بالملائكة لا بألهة المشركين كما يقولون : إن الملائكة بنات الله وكذبوا على الله ورد الله ذلك عليهم بقوله (ألكم الذكر وله الأنثى) فعلى هذا فلعله كان قرآناً ثم نسخ لتوهم المشركين بذلك مدح آلهتهم ، انتهى كلام العيني .

قلت : قوله فعلي هذا فلعله كان قرآناً ثم نسخ فيه نظر ، فإن الروايات المروية في هذه القصة صريحة في أن هذه الكلمات ألقاها الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو سلم أن قوله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) ، نزل في هذه القصة فقوله تعالى هذا أيضاً

٣٩٩ - باب ما جاء من لم يسجد فيه

٥٧٣ - حدثنا يحيى بن موسى أخبرنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال « قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فيها » .

صريح في أن ملقى هذه الكلمات على لسان النبي صلى الله عليه وسلم هو الشيطان قال العيني في شرح البخارى : فأخبر الله في هذه الآية أن سنته في رسله إذا قالوا قولاً زاد الشيطان فيه من قبل نفسه ؛ فهذا نص في أن الشيطان زاده في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله انتهى كلام العيني . فكيف يصح أن يقال إن هذه الكلمات أعنى تلك الغرائيق العلى الخ . كانت قرأتاً ثم نسخت فتأمل .

تنبيه آخر : قال صاحب العرف الشذى : التحقيق أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلم بهذا اللفظ يعنى تلك الغرائيق العلى الخ بطووعه وأنه آية من القرآن نسخ تلاوتها قال : والمشار إليه بتلك الغرائيق الملائكة قال : وأتى العيني والحافظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين على هذا القول الصحيح انتهى كلامه .

قلت : كلامه هذا مردود عليه ، فإنه لم يثبت برواية مرفوعة صحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلم بهذا اللفظ بطووعه وأنه آية من القرآن نسخ تلاوتها . وأما قوله : وأتى العيني والحافظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين على هذا القول الصحيح خطأ فاحش ووهم قبيح ، فإنه لم يأت العيني ولا الحافظ برواية مرفوعة صحيحة على هذا القول فضلاً عن روايتين مرفوعتين صحيحتين .

باب ما جاء من لم يسجد فيه

أى في النجم .

قوله : (عن ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب القرشى المدنى ثقة فقيه فاضل (عن يزيد بن عبد الله بن قسيط) بقاف مضمومة وسين مهملة مصغراً وآخره طاء مهملة ثقة من الرابعة .

قوله : (قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فيها) احتج

قال أبو عيسى : حديثُ زيد بن ثابتٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وتأولَ بعضُ أهلِ العلمِ . هذا الحديثُ فقال إنما تركَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم السُّجُودَ لأنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ حينَ قرأَ فلم يسجدْ لَمْ يسجدِ النبيُّ صلى الله عليه وسلم .

بهذا من قال إن الفصل ليس فيه سجدة كالمساكية أو أن النجم بخصوصها لا يسجد فيها كأبي ثور . قال الحافظ في الفتح : ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ كان لم يسجد ، أو ترك حينئذ لبيان الجواز وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي لأنه لو كان واجباً لأمره بالسجود ولو بعد ذلك انتهى كلام الحافظ .

قوله : (حديث زيد بن ثابت حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

قوله : (وتأول بعض أهل العلم هذا الحديث قال إنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود لأن زيد بن ثابت حين قرأ فلم يسجد لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أن القارئ إمام للسامع ، فلما لم يسجد زيد لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم اتباعاً لزيد ، ويدل على كون القارئ إماماً للسامع قول ابن مسعود تميم بن حذلم وهو غلام فقرأ عليه سجدة فقال اسجد فإنك إمامنا فيها ، ذكره البخاري تعليقاً ، قال الحافظ في الفتح : وصله سميد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم قال : قال تميم بن حذلم قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام فررت بسجدة فقال عبد الله أنت إمامنا فيها . وقد روى مرفوعاً أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم : أن غلاماً قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فانتظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد فلما لم يسجد قال يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود ؟ قال بلى ولسكنك كنت إمامنا فيها ولو سجدت لسجدنا . رجاله ثقات إلا أنه مرسل ، وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال بلغني فذكر نحوه أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام

وقالوا : السَّجْدَةُ واجبة على من سَمِعَهَا ولم يُرَخَّصُوا في تركها .
وقالوا إن سَمِعَ الرَّجُلُ وهو على غَيْرِ وضوءٍ فَإِذَا تَوَضَّأَ سَجَدَ . وهو قولُ سَمِيانَ وأهلِ الكُوفَةِ . وبه يقولُ إِسْحَاقُ .

ابن سعد وحفص بن ميسرة معا عن زيد بن أسلم به انتهى كلام الحافظ . (وقالوا السجدة واجبة على من سمعها ولم يرخصوا في تركها ، وقالوا إن سمع الرجل وهو على غير وضوء فإذا توطأ سجد وهو قول سميان وأهل الكوفة وبه يقول إسحاق) ، وبه قال أبو حنيفة . قال العيني في عمدة القاري : استدل صاحب الهداية على الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم السجدة على من سمعها السجدة على من تلاها ، ثم قال كلمة على للإيجاب ، والحديث غير مقيد بالقصد . قال العيني : هذا غريب لم يثبت وإنما روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر رضي الله عنه ، أنه قال السجدة على من سمعها ، وفي البخاري قال عثمان : إنما السجود على من استمع ، قال : واستدل أيضاً بالآيات (فإلهم لا يؤمنون . وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) (فاسجدوا لله واعبدوا) (واسجدوا اقترب) ، وقالوا : الذم لا يتعلق إلا بترك واجب ، والأمر في الآيتين للوجوب انتهى كلام العيني . واستدل أيضاً بحديث أبي هريرة : إذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فأبيت في النار ، أخرجه مسلم .

قلت : قول ابن عمر رضي الله عنه السجدة على من سمعها ، وقول عثمان إنما السجود على من استمع ، لو سلم أنهما يدلان على وجوب سجدة التلاوة فهو قولها وليس بمرفوع ، وقولها هذا مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كما ستقف عليه . وأما قوله تعالى : (وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) فعناه لا يسجدون إباءاً وإنكاراً كما قال الشيطان أمرت بالسجود فأبيت ، فالذم متعلق بترك السجود إباءاً وإنكاراً . قال ابن قدامة في المغني : فأما الآية فإنه ذمهم لترك السجود غير معتقدين فضله ولا مشروعيته انتهى . وأما الاستدلال على وجوب سجدة التلاوة بقوله تعالى : (فاسجدوا لله واعبدوا) ، وقوله (واسجدوا اقترب) فموقوف على أن يكون الأمر فيهما للوجوب وعلى أن يكون المراد بالسجود سجدة

وقال بعض أهل العلم إنما السجدة على من أراد أن يسجد فيها
والتمس فضلها، ورخصوا في تركها قالوا إن أراد ذلك . واحتجوا بالحديث
المرفوع ، حديث زيد بن ثابت قال « قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم
النجم فلم يسجد » فقالوا : لو كانت السجدة واجبة لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم
زيداً حتى كان يسجد ويسجد النبي صلى الله عليه وسلم .

التلاوة وهما ممنوعان . قال الإمام البخارى فى صحيحه : باب من رأى أن الله
عز وجل لم يوجب السجود ، قال الحافظ فى الفتح : أى وحمل الأمر فى قوله :
(اسجدوا) على الندب أو على أن المراد به سجود الصلاة أو فى الصلاة المكتوبة
على الوجوب ، وفى سجود التلاوة على الندب على قاعدة الشافعى ومن تابعه فى حمل
المشترك على معنيه . ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار إليه
الطحاوى من أن الآيات التى فى سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو
بصيغة الأمر ، وقد وقع الخلاف فى التى بصيغة الأمر هل هى فيها سجود أولاً ،
وهى ثانية الحج وخاتمة النجم وقرأ ، فلو كان سجود التلاوة واجباً لكان ماورد
بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر انتهى .

وقال بعض أهل العلم إنما السجدة على من أراد أن يسجد فيها والتمس فضلها
ورخصوا فى تركها قالوا إن أراد ذلك ، وهو قول الشافعى ومالك فى أحد قوليه
وأحمد وإسحاق والأوزاعى ودأود ، قالوا إنها سنة ، وهو قول عمر وسلمان وابن
عباس وعمران بن حصين وبه قال الليث كذا فى عمدة القارى (واحتجوا بالحديث
المرفوع حديث زيد ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد
فقالوا لو كانت السجدة واجبة لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم زيداً حتى كان
يسجد ويسجد النبي صلى الله عليه وسلم) ، أجاب العيني وغيره عن حديث زيد
ابن ثابت هذا بأن معناه أنه لم يسجد على الفور ولا يلزم منه أنه ليس فى النجم
سجدة ولا فيه نبي الوجوب انتهى . وقد عرفت فى كلام الحافظ أن فى ترك السجود
فيها فى هذه الحالة احتمالات ، وأرجح الاحتمالات أنه ترك حينئذ لبيان الجواز

واحتجوا بحديث عمر أنه قرأ سجدة على المنبر فنزل فسجد ،
ثم قرأها في الجمعة الثانية قهياً للناس للسجود ، فقال إنها لم تكتب علينا
إلا أن نشاء فلم يسجد ولم يسجدوا . وذهب بعض أهل العلم إلى هذا وهو
قول الشافعي وأحمد

(واحتجوا بحديث ابن عمر أنه قرأ سجدة على المنبر فنزل فسجد ثم قرأها في الجمعة الثانية
قتهياً للناس للسجود فقال إنها لم تكتب علينا إلا أن نشاء فلم يسجد ولم يسجدوا) ،
أخرجه البخاري بلفظ : قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا جاء
السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا
جاءت السجدة قال : يا أيها الناس إنما نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم
يسجد فلا إثم عليه ، ولم يسجد عمر ، وزاد نافع عن ابن عمر : أن الله لم يفرض
السجود إلا أن نشاء انتهى . واستدل بقوله لم يفرض على عدم وجوب سجود
التلاوة وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن
نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب .

وتعقب بأنه اصطلاح لهم حادث وما كان الصحابة يفرقون بينهما ، ويغني
عن هذا قول عمر : ومن لم يسجد فلا إثم عليه ، واستدل بقوله إلا أن نشاء على
أن المراد بخير في السجود فيكون ليس بواجب .

وأجاب من أوجبه بأن المعنى : إلا أن نشاء قراءتها فيجب ، ولا يخفى بعده
ويرده تصريح عمر بقوله : ومن لم يسجد فلا إثم عليه ، بأن انتفاء الإثم عن ترك
الفعل مختاراً يدل على عدم وجوبه . كذا في فتح الباري .

تنبيه : قال العيني في شرح البخاري : واحتجوا أي القائلون بعدم وجوب
سجدة التلاوة) بحديث عمر رضي الله عنه أن الله لم يكتب علينا السجود إلا أن
نشاء وهذا ينفي الوجوب . قالوا : قال عمر هذا القول والصحابة حاضرون ، والإجماع
السكوتي عندهم حجة انتهى كلام العيني . وأجاب هو عن هذا بأن ما روى عن
عمر رضي الله عنه فوقوف وهو ليس بحجة عندهم انتهى .

قلت : العجب من العيني أنه لم يجب عن الإجماع السكوتي بل سكت عنه وهو
حجة عنده وعند أصحابه الحنفية ، قال هو في رد حديث القلتين مالفظة : حديث

القلتين خبر آحاد ورد مخالفاً لإجماع الصحابة فيرد بيانه أن ابن عباس وابن الزبير أقتيا في زنجي وقع في بئر زمزم بنزح الماء كله ولم يظهر أثره وكان الماء من قلتين. وذلك بمحض من الصحابة رضى الله عنهما ولم ينكر عليهما أحد منهم فكان إجماعاً، وخبر الواحد إذا ورد مخالفاً للإجماع يرد. انتهى كلامه. فللقائلين بعدم وجوب سجدة التلاوة أن يقولوا نحن لا نحتج بمجرد قول عمر رضى الله عنه بل بإجماع الصحابة رضى الله عنهم، فإن عمر رضى الله عنه قال هذا القول بمحض من الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم. والحق أن هذا الاحتجاج احتجاج صحيح ليس عند الحنفية جواب شاف عن هذا الاحتجاج. وقد أنصف بعض الحنفية في تعليقاته على جامع الآمدي حيث قال: قوله واحتجوا بحديث عمر الخ ليس هذا مرفوعاً بل أثر عمر وهذا تمسك الحجازيين. وأما الجواب من جانب الأحناف بأنه موقوف ومذهب عمر رضى الله عنه فلا يفيد، فإنه بمحض جماعة من الصحابة فيمكن للشافعية قول إنه إجماع جمهور الصحابة، فما أجاب أحد جواباً شافياً انتهى. ثم قال هذا البعض راداً على العيني ما لفظه: وقال العيني بحذف المستثنى المتصل لأنه أصل فيكون المعنى: أنها لم تكتب علينا إلا أن نشاء مكتوبيتها. وقال أيضاً: إن المشيئة تتعلق بالتلاوة لا بالسجدة. وقال الحافظ إنها تتعلق بالسجدة. أقول تأويل العيني فيه أنا إذا قلنا إن المستثنى منه الوجوب والمستثنى هو التطوع يكون الاستثناء أيضاً متصلاً، وليس حد المتصل والمنفصل ما هو مشهور على الألسنة بل تفصيله مذکور في قطر الندى وشرح الشيخ السيد محمود الألوسى على المقدمة الأندلسية، وأيضاً يخالف قول العيني لفظ الباب فلم يسجد ولم يسجدوا الخ فإنه تحقق التلاوة في واقعة الباب. وأما قول إنه تأخير السجدة لأن الأداء لا يجب في الفور فبعيد لأنه لا عذر ولا نكته لترك السجدة الآن بخلاف ما مر من واقعة النبي صلى الله عليه وسلم فلم أر جواباً شافياً انتهى كلام بعض الحنفية في تعليقه المسعى بالعرف الشاذى.

قلت: قول عمر رضى الله عنه ومن لم يسجد فلا إثم عليه دليل صريح على عدم وجوب سجدة التلاوة كما عرفت في كلام الحافظ، وأما تأويل العيني بأن معناه من لم يسجد فلا إثم عليه في تأخيره عن وقت السماع فباطل مردود عليه فإنه لا دليل على هذا التأويل.

٤٠٠ — بابُ ما جاء في السَّجدةِ في ص

٥٧٤ — حدثنا ابنُ أبي عمَرَ أخبرنا سفيانُ عن أيوبَ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ قال « رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يسجدُ في ص . قال ابن عباسٍ : وليست من عزائم السُّجودِ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

واختلفَ أهلُ العلمِ من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم وغيرِهم في هذا ، فرأى بعضُ أهلِ العلمِ أن يسجدَ فيها . وهو قولُ سفيانَ وابنِ المباركِ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ . وقال بعضهم : إنها توبةٌ نبيٌّ ولم يَرَوْا السُّجودَ فيها . .

باب ما جاء في سجدة في ص

قوله : (عن أيوب) هو السخيتاني .

قوله : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في ص) ، هذا دليل صريح على ثبوت السجدة في ص (قال ابن عباس وليست من عزائم السجود) ، المراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لا يقول بالجوب . وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن أن العزائم حم ، والنجم ، واقرأ ، وألم تنزيل ، وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر ، وقيل الأعراف ، وسبحان ، وحم ، وألم ، أخرجه ابن أبي شيبة كذا في فتح الباري .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه البخاري وأبو داود والنسائي .

قوله : (فرأى بعض أهل العلم أن يسجد فيها وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وقد عد الترمذي الشافعي

من القائلين بسجود التلاوة في صلاته ، وقوله المشهور أنه لا يسجد فيها في الصلاة ويسجد خارج الصلاة ، قال السجدة فيها ليست سجدة تلاوة بل سجدة شكر وسجود الشاكر لا يشرع في الصلاة . قال العيني في شرح البخارى : لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن صلاته فيها سجدة تفعل ، وهو أيضاً مذهب سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق ، غير أن الخلاف في كونها من العزائم أم لا ، فعنه الشافعى ليست من العزائم وإنما هو سجدة شكر تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها الصحيح ، وهذا هو المنصوص عنده ، وبه قطع جمهور الشافعية ، وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم ، وبه قال ابن شريح وأبو إسحاق المروزي ، وهو قول مالك أيضاً . وعن أحمد كالمذهبيين والمشهور منهما كقول الشافعى (وقال بعضهم إنها توبة نبي ولم يرو السجود فيها ، قال العيني : قال داود : عن ابن مسعود لا يسجد فيها وقال هي توبة نبي ، وروى مثله عن عطاء وعلقمة . قال واحتج الشافعى ومن معه بحديث ابن عباس هذا يعنى المذكور في الباب ، ولابن عباس حديث آخر في سجوده في صلاته أخرجه النسائي من رواية عمر بن أبي ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاته فقال سجدها داود عليه السلام توبة ونسجدها شكراً . وله حديث آخر أخرجه البخارى والنسائي أيضاً في الكبرى في التفسير ولفظه : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في ص (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) قال العيني : هذا كله حجة لنا ، والعمل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى من العمل بقول ابن عباس ، وكونها توبة لا ينافي كونها عزيمة ، وسجدها داود توبة ونحن نسجدها شكراً لما أنعم الله على داود عليه السلام بالغفران والوعد بالولنى وحسن مأب ، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله (وأنا ب) بل عقيب قوله (وحسن مأب) وهذه نعمة عظيمة في حقنا فكانت سجدة تلاوة لأن سجدة التلاوة ما كان سبب وجوبها إلا التلاوة ، وسبب وجوب هذه السجدة تلاوة هذه الآية التي فيها الإخبار عن هذه النعم على داود عليه السلام وإطماننا في نيل مثله انتهى كلام العيني .

٤٠١ - باب في السجدة في الحج

٥٧٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ مِشْرِحِ بْنِ هَاعَانَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَّلْتَ سُورَةَ الْحَجِّ بَأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأْهُمَا » .

قلت : لا منافاة بين العمل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبين العمل بقول ابن عباس رضي الله عنه ، فالأولى بل المتعين أن يسجد في ص اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وخارج الصلاة ، ويرى أن هذه السجدة ليست من عزائم السجود كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ، وقول ابن عباس هذا مقدم على قول أبي حنيفة ومن تبعه أنها من عزائم السجود هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة ، أما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص وراه الدار قطني أيضاً .

باب في السجدة في الحج

قوله : (أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ) هو عبد الله بن لهيعة ضعيف (عن مشرح) كُنْبَر (بن هاعان) بالهاء والعين بينهما ألف ثم ألف ونون كذا في نسخ الترمذي وكذا في التقريب والخلاصة ، وقال في القاموس : ومشرح كُنْبَر ابن عاهان التابعي انتهى ، وكذلك في المغنى لصاحب مجمع البحار فلهذه يقال لو ألد مشرح عاهان بتقديم العين على الهاء أيضاً : قال الحافظ في التقريب في ترجمته مقبول ، وقال الذهبي في الميزان مشرح بن هاعان المصري عن عقبة بن عامر صدوق لينة ابن حبان ، وقال عثمان بن سعيد عن ابن معين ثقة ، قال ابن حبان يكنى أبا مصعب يروى عن عقبة مناكير لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به انتهى . قوله : (فضلت سورة الحج) بتقدير همزة الاستفهام (بأن فيها سجدتين)

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ ليسَ إسنادهُ بالقوى .

واختلف أهلُ العلم في هذا . فرَوَى عن عُمرَ ابن الخطابِ وابنِ عُمرَ

أولاهما عند قوله تعالى (الله يفعل ما يشاء) وهي متفق عليها والثانية عند قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون) (ومن لم يسجدْها) أى السجدةِتين (فلا يقرأهما) قال القارى في المرقاة أى آتتِ السجدة حتى لا يأتى بترك السجدة ، وهو يؤيد وجوب سجدة التلاوة . ووجه النهى أن السجدة شرعت في حق التالى بتلاوته والإتيان بها من حق التلاوة ، فإذا كان بصدد التضييع فالأولى به تركها لأنها إما واجبة فيأتى بتركها أو سنة فيتضرر بالتهاون بها ، كذا ذكر الطيبي . قال ابن الهمام : والسجدة الثانية في الحج عندنا لأنها مقرونة بالأمر بالركوع ، والمعهود في مثله من القرآن كونه من أوامر ما هو ركن الصلاة بالاستقراء نحو (اسجدى واركعى مع الراكعين) انتهى ما في المرقاة .

قلت : حديث الباب هذا ضعيف لكنه معتضد بحديث عمرو بن العاص وقد تقدم تخريجه وبرواية رسالة وبآثار الصحابة رضى الله تعالى عنهم كما ستعرف ، فهو مقدم على الاستقراء الذى ذكره ابن الهمام ، فالقول الراجح المعمول عليه أن في سورة الحج سجدتين والله تعالى أعلم .

قوله : (هذا حديث ليس إسناده بالقوى) وأخرجه أحمد وأبو داود . قال ميرك : يريد أن في إسناده عبد الله بن طهية ومشرح بن هاعان وفيهما كلام ، لكن الحديث صحيح أخرجه الحاكم في مستدركه من غير طريقهما يعنى من غير طريق أبى داود والترمذى ، وأقره الذهبى على تصحيحه قاله الشيخ الجزرى . كذا في المرقاة . وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكر حديث الباب ما لفظه : وفيه ابن طهية وهو ضعيف ، وقد ذكر الحاكم أنه تفرد به وأكد الحاكم بأن الرواية صحيحة فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبى الدرداء وأبى موسى وعمار ثم ساقها موقوفة عنهم ، وأكد البيهقى بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسل انتهى .

قلت : وفي الباب عن عمرو بن العاص وقد تقدم تخريجه .

أنهما قالا : فَضَّلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بَأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ . وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

ورأى بعضهم فيها سَجْدَةً وهو قول سفيان الثوري ومالك وأهل الكوفة .

قوله : (واختلف أهل العلم في هذا فروى عن عمر بن الخطاب وابن عمر أنهما قالا : فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين ، أخرج مالك في الموطأ عن نافع مولى ابن عمر : أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب قرأ سورة الحج فسجد فيها سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين ، وأخرج عن عبد الله بن دينار أنه قال : رأيت عبد الله بن عمر سجد في سورة الحج سجدتين ، وروى الطحاوي عن أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري أنهما سجدا في الحج سجدتين ، وروى الحاكم على ما ذكره الحافظ في التلخيص والزيلعي في نصب الراية عن هؤلاء الأربعة وابن عباس وابن مسعود وعمار ابن ياسر : أنهم سجدوا فيه سجدتين (وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) قال بعض العلماء الحنفية في تعليقه على الموطأ للإمام محمد : والحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه عمر رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه انتهى .

قلت : الأمر قال (ورأى بعضهم فيها سجدة) أي واحدة وهي السجدة الأولى ، قال الإمام محمد في الموطأ : وكان ابن عباس لا يرى في الحج إلا سجدة واحدة الأولى انتهى . قال الطحاوي في شرح معاني الآثار بعد رواية أثر ابن عباس هذا : فبقول ابن عباس نأخذ انتهى .

قلت : روى ابن أبي شيبة عن علي وأبي الدرداء وابن عباس أنهم سجدوا فيه سجدتين ، كذا في المحلى ، وقد تقدم أن الحاكم روى عن ابن عباس أنه سجد فيه سجدتين (وهو قول سفيان الثوري ومالك وأهل الكوفة) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٤٠٢ — باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن

٥٧٦ — حدثنا قتيبة أخبرنا محمد بن يزيد بن خنيس أخبرنا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد قال : قال لي ابن جريج : يا حسن أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني رأيتني الليلة وأنا نائم كأني أصلي خلف شجرة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودي ، فسمعتها وهي تقول : اللهم اكتب لي بها عندك أجراً ، وضع عني بها وزراً واجعلها لي عندك ذخراً ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود . قال الحسن :

باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن

قوله : (أخبرنا محمد بن يزيد ابن خنيس) بضم الحاء المعجمة مصغراً . قال في التقريب مقبول . وقال في الخلاصة قال أبو حاتم شيخ وقال في هامش الخلاصة زاد في التهذيب صالح كتبنا عنه بمكة ، وذكره ابن حبان في الثقات قال : كان من خيار الناس ربما أخطأ يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره انتهى . (أخبرنا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد) قال في التقريب مقبول ، وقال في الخلاصة : قال العقيلي لا يتابع عليه ، وكذا في الميزان وزاد فيه وقال غيره فيه جهالة ما روى عنه سوى ابن خنيس (أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد) المسكي ثقة كثير الحديث .

قوله (جاء رجل) قال ميرك : هو أبو سعيد الخدري كما جاء مصرحاً به في روايته ، وقد أبعد من قال إنه ملك من الملائكة ، قاله الشيخ الجزري في تصحيح المصاييح كذا في المرقاة (فسجدت) يحتمل أن تكون السجدة صلاتية والأظهر أنها سجدة تلاوة وأن الآية آية ص (اللهم اكتب لي) أي اثبت لي بها) أي بسبب هذه السجدة (وضع) أي حط (وزراً) أي ذنباً (واجعلها لي عندك ذخراً) أي كنزاً قيل ذخراً بمعنى أجراً ، وكرر لأن مقام الدعاء يناسب

قال لي ابن جريج : قال لي جدك : قال ابن عباس : فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سجدة ثم سجد . فقال ابن عباس : سمعته وهو يقول مثل ما أخبره الرجل عن قول الشجرة .

وفي الباب عن أبي سعيد .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب من حديث ابن عباس لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

الإطناب ، وقيل الأول طلب كتابة الأجر وهذا طلب بقائه سالماً من محبط أو مبطل . قال القاري : هذا هو الأظهر (كما تقبلتها من عبدك داود ، فيه إيماء إلى أن سجدة ص للتلاوة : قال السيوطي في قوب المغتدى : قال القاضي أبو بكر ابن العربي : عسر علي في هذا الحديث أن يقول أحد ذلك فإن فيه طلب قبول مثل ذلك القبول وأين ذلك اللسان وأين تلك النية . قلت : ليس المراد المائلة من كل وجه بل في مطلق القبول ، وقد ورد في دعاء الأضحية وتقبل مني كما تقبلت من من إبراهيم خليلك ومحمد نبيك ، وأين المقام من المقام ما أريد بهذا إلا مطلق القبول ، وفيه إيماء إلى الإيمان بهؤلاء الأنبياء وإذا ورد الحديث بشيء اتبع ولا إشكال انتهى كلام السيوطي .

قوله : (قال لي جدك) هو عبيد الله بن أبي يزيد .

قوله : (وفي الباب عن أبي سعيد) أخرجه البيهقي ، واختلف في وصله وإرساله ، وصوب الدار قطن في العلل رواية حماد عن حميد عن بكر أن أبا سعيد رأى فيما يرى النائم وذكر الحديث كذا في النيل والتلخيص .

قوله : (هذا حديث غريب إلخ) وأخرجه ابن ماجة ولفظه : اللهم احطط عني بها وزراً واكتب لي بها أجراً ، واجعلها لي عندك ذخراً ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وأقره الذهبي على تصحيحه كذا في المرقاة . وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكر حديث الباب ما لفظه : رواه الترمذي والحاكم

٥٧٧ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الوهاب الثقفي أخبرنا خالد الحذاء عن أبي العالية عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل : سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وابن حبان وابن ماجة وفيه قصة ، وضعفه العقيلي بالحسن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي يزيد فقال فيه جهالة انتهى .

قوله : (يقول في سجود القرآن بالليل) : حكاية للواقع لا للتقييد به (سجد وجهي) بفتح الياء وسكونها (الذي خلقه وشق سمعه وبصره) ، تخصيص بعد تعميم أى فتحهما وأعطاهما الإدراك وأثبت لهما الإمداد بعد الإيجاد . قال القارى في المراقبة : قال ابن الهمام : ويقول في السجدة ما يقول في سجدة الصلاة على الأصح ، واستحب بعضهم (سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا) لأنه تعالى أخبر عن أوليائه وقال : (ويخرون للأذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا) قال القارى : وينبغى أن لا يكون ما صحح على عمومة ، فإن كانت السجدة في الصلاة فيقول فيها ما يقال فيها ، فإن كانت فريضة قال سبحان ربى الأعلى أو نفلا قال ما شاء مما ورد لسجد وجهي وكقول اللهم اكتب لى الخ ، قال وإن كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك انتهى كلام القارى .

قلت : إن كانت السجدة في الصلاة المكتوبة يقول فيها ما شاء مما ورد بإسناد صحيح كسجد وجهي للذي خلقه الخ لا مانع من قول ذلك فيها . هذا ما عندى والله تعالى أعلم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أحمد وأصحاب السنن والدارقطنى والحاكم والبيهقى وصححه ابن السكن وقال فى آخره ثلاثاً ، زاد الحاكم فى آخره : فتبارك الله أحسن الخالقين ، وزاد البيهقى وصوره بعد قوله خلقه ،

والنسائي من حديث جابر مثله في سجود الصلاة ، ولمسلم من حديث علي كذلك ، كذا في التلخيص والنيل .

فائدة : قال ابن قدامة في المغني : يشترط للسجود ما يشترط لصلاة النافلة من الطهارتين من الحدث والتنجس وستر العورة واستقبال القبلة والنية ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه في الحائض تسمع السجدة توميء برأسها ، وبه قال سعيد بن المسيب قال ويقول اللهم لك سجدت ، وعن الشعبي فيمن سمع السجدة على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه . ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله صلاة بعير طهور ، فيدخل في عمومها السجود ولأنه صلاة فيشترط له ذلك كذات الركوع انتهى .

وقال الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير في سبيل السلام : والأصل أنه لا يشترط الطهارة إلا بدليل ، وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة ، والسجدة لا تسمى صلاة ، فالدليل على من شرط ذلك انتهى .

وقال الشوكاني في النيل ما ملخصه : ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل على اعتبار أن يكون الساجد متوضئاً ، وهكذا ليس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهاره الثياب والمكان . وأما ستر العورة واستقبال القبلة مع الإمكان فثقل لأنه معتبر اتفاقاً ، قال في الفتح : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي ، أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح . وأخرج أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء إلى غير القبلة وهو يمشي يوميء إيماءً انتهى كلام الشوكاني .

قلت : الاحتياط للعمل فيما قال ابن قدامة في المغني ، وعليه عملنا . هذا ما عندنا والله تعالى أعلم .

٤٠٣ - باب

ما ذكر فيمن فاتته حِزْبُهُ من الليل فقصاهُ بالنهار

٥٧٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ

أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَعَبِيدَ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِئِ
قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ
كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ » .

باب ما ذكر فيمن فاتته حِزْبُهُ من الليل فقصاهُ بالنهار

قال الجزري في النهاية : الحِزْبُ ما يجعله الرجل على نفسه من قراءه أو صلاة
كالورد انتهى .

قوله : (عن يونس) هو ابن يزيد (أن السائب بن يزيد وعبيد الله أخبراه)
الضمير المنصوب يرجع إلى ابن شهاب ، وعبيد الله هذا هو ابن عمر بن حفص
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري ثقة ثبت (عن عبد الرحمن بن عبد القاري)
قال الحافظ في التقریب : عبد الرحمن بن عبد بغير إضافة إلى القاري يقال له روية ،
وذكره العجلي في ثقات التابعين . واختلف قول الواقدي فيه ، قال تارة له صحبة ،
وتارة تابعي والقاري بتشديد الياء منسوب إلى القارة قبيلة مشهورة بجودة الرمي .

قوله : (من نام عن حِزْبِهِ) بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي وبالموحدة
أى عن ورده يعنى عن تمامه ، وفي رواية ابن ماجه عن جزئه بجمع مضمومة
وبالهمزة مكان الموحدة وفي رواية النسائي : من نام عن حِزْبِهِ أَوْ قَالَ جِزْمَهُ
وهو شك من بعض الرواة . قال العراقي : وهل المراد به صلاة الليل أو قراءة
القرآن في صلاة أو غير صلاة ، يحتمل كلا من الأمرين انتهى (أو عن شيء منه)
أى من حِزْبِهِ يعنى عن بعض ورده (كتب له) جواب الشرط (كأنما قراه
من الليل) صفة مصدر محذوف أى أثبت أجره في صحيفة عمله إثباتا مثل إثباته
حين قراه من الليل . قاله القاري . والحديث يدل على مشروعية اتخاذ ورد في الليل

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأبو صفوان اسمه عبد الله بن سعيد المكي ورَوَى عنه الحميدي وكبار الناس .

٤٠٤ — باب

ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام

٥٧٩ — حدثنا قتيبة أخبرنا حماد بن زيد عن محمد بن زياد وهو أبو الحارث البصري ثقة عن أبي هريرة قال : قال محمد صلى الله عليه وسلم «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار» .

وعلى مشروعية قضائه إذا فات لنوم أو لعذر من الأعذار ، وأن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل . وقد ثبت من حديث عائشة عند السلم والترمذي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا منعه من قيام الليل نوم أو وجع صلى من النهار ثلث عشرة ركعة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري .

قوله : (وأبو صفوان اسمه عبد الله بن سعيد المكي الخ) قال في التقريب : عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان أبو صفوان الأموي الدمشقي نزيل مكة ثقة من التاسعة مات على رأس المائتين (روى عنه الحميدي وكبار الناس) كأحمد وابن المديني .

باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام

قوله : (عن محمد بن زياد) الجحى مولايم (وهو أبو الحارث البصري ثقة) ثبت ربما أرسل من رجال الستة .

قوله : (أما يخشى) الهمة للاستفهام وما نافية (الذي يرفع رأسه قبل الإمام) أى من السجود أو الركوع (أن يحول الله رأسه رأس حمار) اختلف في معنى هذا الوعيد فقيل يحتمل أن يرجع إلى أمر معنوي ، فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام ويرجح لهذا الجواز أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين لكن ليس في الحديث

قال قُتَيْبَةُ : قال حمادُ : قال لي محمدُ بن زيادٍ : إنما قال « أما يخشى » .

أن ذلك يقع ولا بد ، وإنما يدل على كون فاعله متعرضاً لذلك وكون فعله ممكناً لأن يقع عنه ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء . قال ابن دقيق العيد : وقال ابن بريزة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معا . وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من وقوع ذلك ، بل يدل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة حديث أبي مالك الأشعري فإن فيه ذكر الحسف وفي آخره يمسح آخرين قرودة وخنازير إلى يوم القيامة .

ويقوى حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب ، فهذا يبعد الجواز لانتفاء المناسبة التي ذكروها من بلاد الحار . وما يبعده أيضاً إيراد الوعيد بالأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ، ولو أريد تشبيهه بالحار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار . وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليداً مع أن فعله المذكور إنما نشأ من البلادة . كذا في فتح الباري .

قلت : القول الظاهر الراجح هو حمله على الظاهر ولا حاجة إلى التأويل مع ما فيه مما ذكره الحافظ .

ويؤيد حمله على الظاهر ما حكى عن بعض المحدثين أنه رحل إلى دمشق لأخذ الحديث عن شيخ مشهور بها فقرأ جملة لكنّه كان يجعل بيني وبينه حجاباً ولم ير وجهه فلما طالّت ملازمته له ورأى حرصه على الحديث كشف له الست فرأى وجهه وجه حمار فقال له احذر يا بني أن تسبق الإمام فإني لما مر بي الحديث استبعدت وقوعه فسبقت الإمام فصار وجهي كما ترى والله تعالى أعلم .

قوله : (قال لي محمد بن زياد إنما قال أما يخشى) في حاشية النسخة الأحمدية غرضه من هذا القول دفع توهم من قال إنما نشاهد من الناس الرفع قبل الإمام ولا يحول رأسه ، فقال محمد : إن قوله أما يخشى ورد البتة لكن المراد منه إما التهديد أو يكون في البرزخ أو في النار انتهى ما في الحاشية .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . ومحمدٌ بن زيادٍ وهو بصرى ثقةٌ يُكْفَى أبا الحارثِ .

٤٠٥ - بابُ

ما جاء في الذي يصلي الفريضة ثم يؤمُّ الناسَ بعد ذلك

٥٨٠ - حدثنا قتيبةٌ أخبرنا حمادُ بن زيدٍ عن عمرو بن دينارٍ عن جابر بن عبد الله أن مُعَاذَ بن جَبَلٍ كان يُصَلِّي مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم المغربَ ثم يرجعُ إلى قومه فيؤمُّهم .

قلت : روى شعبة هذا الحديث عن محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ : أما يخشى أحدكم ، أو ألا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام ، كما في صحيح البخاري ، فوقع الشك لشعبة في أن محمد بن زياد حدثه عن أبي هريرة بلفظ : أما يخشى أو ألا يخشى ، فالظاهر أن حماد بن زيد سأل محمد بن زياد عن أن أبا هريرة حدثك بلفظ أما يخشى أو ألا يخشى ، فأجابه محمد بن زياد بقوله إنما قال أي أبو هريرة أما يخشى . والله تعالى أعلم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود .

باب ما جاء في الذي يصلي الفريضة ثم يؤمُّ الناسَ بعد ذلك

قوله : (كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب) وفي رواية مسلم من طريق منصور عن عمر وعشاء الآخرة (ثم يرجع إلى قومه فيؤمُّهم) في رواية من الطريق المذكورة فيصلي بهم تلك الصلاة ، والبخاري في الأدب فيصلي بهم الصلاة أي المذكورة . وفي هذا رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التي كان يصليها مع النبي صلى الله عليه وسلم غير الصلاة التي كان يصليها بقومه ، وفي رواية البخاري من طريق شعبة عن عمرو ثم يرجع فيؤمُّ قومه فصلى العشاء ، قال الحافظ في الفتح : كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية لآبي عوانة والطحاوي صلى بأصحابه المغرب ، فإن حمل على التعدد أو على أن المراد بالمغرب العشاء وإلا فاف في الصحيح أصح انتهى .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق. قالوا: إذا أم الرجل القوم في المكتوبة وقد كان صلاتها قبل ذلك أن صلاة من ائتم به جائزة واحتجوا بحديث جابر في قصة معاذ. وهو حديث صحيح، وقد روى من غير وجه عن جابر.

قوله: (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان.

قوله: (والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق) فيه دليل على أن المراد من قول الترمذي أصحابنا أصحاب الحديث كالإمام أحمد والإمام الشافعي وغيرهما، وقد مر ما يتعلق به في المقدمة (قالوا إذا أم الرجل القوم في المكتوبة وقد كان صلاتها قبل ذلك أن صلاة من ائتم به جائزة، واحتجوا بحديث جابر في قصة معاذ) قال الحافظ في الفتح: استدلل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتفل بناء على أن معاذاً كان ينوي بالأولى الفرض وبالثانية النفل، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب، زاد هي له تطوع ولهم فريضة، وهو حديث صحيح. وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه منه فانتفت تهمة تدليسه فقول ابن الجوزي: إنه لا يصح مردود، وتعليل الطحاوي له بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أنهم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً، فلا مانع في الحكم بصحتها. وأما رد الطحاوي لها باحتمال أن تكون مدرجة فجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل، فهما كان مضموماً إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روى من وجهين والأمر هنا كذلك. فإن الشافعي أخرجه متابعاً لعمرو بن دينار عنه.

وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود، لأن جابراً كان من يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه، ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بأمر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلعه عليه.

وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْقَوْمَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ فَأَتَمَّ بِهِ . قَالَ : صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ .

وأما قول الطحاوى لا حجة فيها لأنها لم تكن بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقريره فجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلى بهم كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقيباً وأربعون بدرية . قاله ابن حزم ، قال ولا يحفظ من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدرداء وأنس وغيرهم انتهى .

فإن قلت : روى أحمد والطحاوى عن معاذ بن رفاعه عن سليم رجل من بني سلمة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن معاذ بن جبل يأتينا الحديث وفي آخره يا معاذ لا تكن فتاناً إما أن تصلى معي وإما أن تخفف على قومك فهذه الرواية تدل على عدم صحة اقتداء المفترض بالمتنفل فإن قوله : إما أن تصلى معي وإما أن تخفف على قومك قال الطحاوى : معناه إما أن تصلى معي ولا تصلى بقومك وإما أن تخفف بقومك أى ولا تصلى معي .

قلت : في صحة هذه الرواية كلام ، قال الشوكاني في النيل : قد أعلم ابن حزم بالانقطاع لأن معاذ بن رفاعه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا أدرك الذي شكاً إليه لأن هذا الشاكي مات قبل أحد انتهى .

ثم في صحة ما ذكره الطحاوى في معنى قوله إما أن تصلى معي وإما أن تخفف على قومك كلام أيضاً . قال الحافظ في الفتح : وأما دعوى الطحاوى أن معناه إما أن تصلى معي ولا تصل بقومك ، وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي ففيه نظر ، لأن لمخالفه أن يقول بل التقدير : إما أن تصلى معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلى معي وهو أولى من تقديره لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المسئول عنه المتنازع فيه انتهى .

قوله : (وهو حديث صحيح) .

قوله : (وروى عن أبي الدرداء أنه سئل عن رجل دخل المسجد والقوم في صلاة العصر وهو يحسب أنها صلاة الظهر فاتم به قال صلاته جائزة) لم أقف على من أخرجه ولم أر في جوازها حديثاً مرفوعاً . وأما القياس على قصة معاذ فقياس مع الفارق كما لا يخفى على المتأمل والله تعالى أعلم .

وقد قال قومٌ من أهل الكوفة: إذا ائتمَّ قومٌ بإمامٍ وهو يُصلي العصرَ وهم يحسبون أنها الظهرُ فصلَّى بهم واقتدوا به ، فإنَّ صلاةَ المقتدى فاسدةٌ إذا اختلفت نيةُ الإمامِ والمأموم .

٤٠٦ - بابُ

ما ذُكِرَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ

٥٨١ - حدثنا أحمدُ بن محمدٍ أخبرنا عبدُ الله بن المباركٍ أخبرنا خالدُ بن عبد الرحمن قال حدثني غالبُ القطانُ عن بكرِ بن عبد الله

وقتوى أبي الدرداء هذه فيما إذا يحسب الداخل أنها صلاة الظهر ، وأما إذا يعلم أنها صلاة العصر ومع عليه بذلك قد ائتم به بنية الظهر ، فالظاهر أن صلاته ليست بجائزة ، يدل عليه حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت . قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد بعد ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ما لفظه : قلت له في الصحيح فلا صلاة إلا المكتوبة ، ومقتضى هذا أنه لو لم يصل الظهر وأقيمت صلاة العصر فلا يصلي إلا العصر لأنه قال فلا صلاة إلا التي أقيمت ، رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وفيه كلام انتهى كلام الهيثمي (وقد قال قوم من أهل الكوفة إذا ائتم قوم بإمام وهو يصلي العصر وهم يحسبون أنها الظهر فصلَّى بهم واقتدوا به فإن صلاة المقتدى فاسدة إذا اختلفت نية الإمام والمأموم ، وهو قول الحنفية واحتجوا بأن المقتدين قد اختلفوا على إمامهم ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، الحديث . أخرجه الشيخان عن أبي هريرة . وأجيب عنه بأن الاختلاف المنهى عنه مبين في الحديث بقوله فإذا كبر فكبروا الخ وفيه شيء فتأمل .

باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد

قوله : (حدثنا أحمد بن محمد) بن موسى المروزي أبو العباس السمسار مردويه الحافظ وقد تقدم ، أخبرنا (خالد بن عبد الرحمن) السلي أبو أمية البصري ،

الْمَزْنِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالظُّهَائِرِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وفي الباب عن جابر بن عبد الله وابن عباس . وقد رَوَى هذا الحديثُ وَكَيْعٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

قال أبو حاتم صدوق له في البخاري فرد حديث (وحدثني غالب القطان) هو غالب ابن خفاف أبو سليمان ابن أبي غيلان البصري وثقه أحمد وابن معين .

قوله : (بالظواهر) جمع ظهيرة وهي شدة الحر نصف النهار ، ولا يقال في الشتاء ظهيرة (سجدنا على ثيابنا) الثياب جمع الثوب والثوب في اللغة يطلق على غير المخيط وقد يطلق على المخيط مجازاً قاله الحافظ (اتقاء الحر) بالنصب على العلية أي لاتقاء الحر ولفظ أبي داود : كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه . وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها ، واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي . قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور ، وحله الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وأيده البيهقي هذا الرجل بما رواه الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ : فيأخذ أحدنا الحصى في يده فإذا برد وضعه وسجد عليه ، قال فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه . وتعقب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له كذا في فتح الباري .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

قوله : (وفي الباب عن جابر بن عبد الله وابن عباس) أما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه ابن عدى وفي سنده عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما ضعيفان ، وفي حديث جابر

٤٠٧ - باب ما ذُكِرَ مما يُسْتَحَبُّ

من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس

٥٨٢ - حدثنا قتيبة أخبرنا أبو الأخوص عن سماك عن جابر ابن سمرّة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الفجر قعد في مُصَلَّاهُ حتى تطلع الشمس » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

٥٨٣ - حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي البصري أخبرنا عبد العزيز ابن مسلم أخبرنا أبو ظلال عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا أنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته . وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن أبي شعبة بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب يتقى بفضوله حر الأرض وبردها ، وأخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير ، قال في مجمع الزوائد : ورجال أحمد رجال الصحيح كذا في النيل .

باب ما ذكر مما يستحب

من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس

قوله : (إذا صلى الفجر قعد في مصلاه) أى يذكر الله تعالى كما في رواية الطبراني (حتى تطلع الشمس) حسناء ، كذا هو ثابت في مسلم وأسقطه في رواية أخرى ، وفي الحديث ندب القعود في المصلى بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس . قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

قوله : (حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي) بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة منسوب إلى جمع بن عمر ثقة معمر من العاشرة . قال في الخلاصة : وثقه

« مَنْ صَلَّى النَّجَرَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَامَّةٌ تَامَّةٌ تَامَّةٌ » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . وسألتُ محمد بن إسماعيل عن أبي ظلال فقال : هو مُتَّابُ الحديث . قال محمد : واسمه هِلَالٌ .

الترمذى وابن حبان (أخبرنا عبد العزيز بن مسلم) القسملى أبو زيد المروزى ثم البصرى ثقة عابد ربما وهم (أخبرنا أبو ظلال) بكسر المعجمة وتخفيف اللام وقد بين الترمذى اسمه فيما بعد ويحىء هناك ترجمته .

قوله : (ثم صلى ركعتين) أى بعد طلوع الشمس قال الطيبي : أى ثم صلى بعد أن ترتفع الشمس قدر رخ حتى يخرج وقت الكراهة ، وهذه الصلاة تسمى صلاة الإشراق وهى أول صلاة الضحى .

قلت : وقع فى حديث معاذ حتى يسبح ركعتى الضحى وكذا وقع فى حديث إمامة وعتبة بن عبد (كانت) أى المثوبة (قال) أى أنس (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تامة تامة تامة) صفة لحجة وعمرة كررها ثلاثاً للتأكيد ، وقيل أعاد القول لثلاثتهم أن التأكيد بالتمام وتكراره من قول أنس . قال الطيبي : هذا التشبيه من باب إلحاق الناقص بالكامل ترغيباً أو شبه استيفاء أجر المصلّى تاماً بالنسبة إليه باستيفاء أجر الحاج تاماً بالنسبة إليه . وأما وصف الحج والعمرة بالتمام إشارة إلى المبالغة ، كذا فى المرقاة (هذا حديث حسن غريب) ، حسنه الترمذى فى إسناده أبو ظلال وهو متكلم فيه ، لكن له شواهد ، فمنها حديث أبى أمامة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى صلاة الغداة فى جماعة ثم جلس يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم قام فصلى ركعتين انقلب بأجر حجة وعمرة ، أخرجه الطبرانى ، قال المنذرى فى الترغيب : إسناده جيد ومنها حديث أبى أمامة وعتبة بن عبد مرفوعاً : من صلى صلاة الصبح فى جماعة ثم ثبت حتى يسبح لله سبحة الضحى كان له كأجر حاج ومعتبر تاماً له حجرة وعمرة ، أخرجه الطبرانى

٤٠٨ — باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة

٥٨٤ — حدثنا محمود بن غيلان وغير واحد قالوا أخبرنا الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلحظ في الصلاة يميناً وشمالاً ولا يلوى عنقه خلف ظهره » .

قال المنذرى : وبعض رواه مختلف فيه ، قال : وللحديث شواهد كثيرة انتهى . وفي الباب أحاديث عديدة ذكرها المنذرى في الترغيب (وسألت محمد بن إسماعيل عن أبي ظلال فقال هو مقارب الحديث) هو من ألفاظ التعديل وقد تقدم تحقيقه في المقدمة (قال محمد) يعنى البخارى (واسمه هلال) قال الحافظ في التقریب : أبو ظلال بكسر المعجمة وتخفيف اللام اسمه هلال بن أبي هلال أو ابن أبي مالك وهو ابن ميمون وقيل غير ذلك فى اسم أبيه القسملى البصرى ضعيف مشهور بكسبته انتهى . وقال الذهبي فى الميزان : هلال بن ميمون وهو هلال بن أبي سويد أبو ظلال القسملى صاحب أنس ، قال ابن معين : ضعيف ليس بشيء . وقال النسائي والأزدي ضعيف ، وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه ، وقال ابن حبان : مغفل لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وقال البخارى عنده مناكير انتهى . وقال فى الكنى واه بكرة .

باب ما ذكر فى الالتفات فى الصلاة

قوله : (كان يلحظ فى الصلاة) بفتح الحاء المهملة وبالألف أى ينظر بمؤخر عينيه ، واللحظ هو النظر بطرف العين الذى إلى الصدغ (يميناً وشمالاً) أى تارة إلى جهة اليمين وتارة إلى جهة الشمال (ولا يلوى عنقه) أى لا يصرف ولا يميل عنقه (خلف ظهره) أى إلى جهته قال الطيبي : الذى قتل الحبل ، يقال لويته ألويه لياً ، ولوى رأسه وبرأسه أماله . ولعل هذا الالتفات كان منه فى التطوع فإنه أسهل لما فى حديث أنس أى الآتى ، وقال ابن الملك قيل التفاته عليه الصلاة والسلام

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ . وقد خالف وكيعُ الفضلُ ابنَ موسى في روايته .

٥٨٥ — حدثنا محمودُ بنُ غيلانَ أخبرنا وكيعٌ عن عبدِ الله بنِ سعيدِ ابنِ أبي هندٍ عن بعضِ أصحابِ عِكْرَمَةَ « أنَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يَلَحْظُ في الصَّلَاةِ » فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

وفي البابِ عن أنسٍ وعائشةَ .

مرة أو مراراً قليلة لبيان أنه غير مبطل أو كان لشيء ضروري ، فإن كان أحد يلوى عنه خلف ظهره أى يحول صدره عن القبلة فهو مبطل للصلاة كذا في المرقاة . وقد أخرج الحازمي حديث ابن عباس هذا في كتاب الاعتبار بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتفت في صلاته الخ ثم قال : هذا حديث غريب تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلاً وأرسله غيره عن عكرمة انتهى .

قوله : (هذا حديث غريب) قال ميرك : ورواه الحاكم وقال على شرط البخاري وأقره الذهبي ، وقال الترمذي حديث حسن غريب . وقال النووي : إسناده صحيح وروى مرسلًا كذا في المرقاة . قلت : وقع في النسخ الموجودة عندنا : هذا حديث غريب ليس في واحد منها حسن غريب .

قوله : (وقد خالف وكيع الفضل بن موسى في روايته) فإنه رواه عن عبد الله بن سعيد مرسلًا كما ذكره الترمذي بقوله حدثنا محمود بن غيلان الخ . قوله : (وفي الباب عن أنس وعائشة) أخرج حديثهما الترمذي في هذا الباب وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الشيخان أيضاً وفي الباب أحاديث كثيرة ذكرها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد . وقال الحافظ في الفتح : ورد في كراهية الالتفات صريحاً على غير شرط البخاري عدة أحاديث منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه : لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه عنه

٥٨٦ — حدثنا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ أَبُو حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْإِتِّفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِتِّفَاتُ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَنِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ .

٥٨٧ — حدثنا صالحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ

انصرف ، ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد : فإذا صليتم فلا تلتفتوا ، وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي ، قال والمراد بالالتفات المذكور مالم يستدبر القبلة بصدرة أو عنقه كله ، وسبب كراهة الالتفات يحتمل أن يكون لنقص الخشوع أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن انتهى .

قوله : (يا بني إياك والالتفات في الصلاة) أي بتحويل الوجه (فإن الالتفات في الصلاة هلكة) بفتح تين أي هلاك لأنه طاعة الشيطان وهو سبب الهلاك ، قال ميرك : الهلاك على ثلاثة أوجه : افتقاد الشيء عندك وهو عند غيرك عندك موجود كقوله تعالى : (هلك عني سلطانية) وهلاك الشيء باستحالة ، والثالث الموت كقوله تعالى : (إن امرؤ هلك) وقال الطيبي : الهلكة الهلاك وهو استحالة الشيء وفساده لقوله تعالى : (ويهلك الحرث والنسل) والصلاة بالالتفات تستحيل من الجمال إلى الاختلاس المذكور في حديث عائشة (فإن كان لا بد) أي من الالتفات (فني التطوع لا في الفريضة) لأن مبنى التطوع على المساهلة ، ألا ترى أنه يجوز قاعداً مع القدرة على القيام وفيه الإذن بالالتفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض .

قوله ، (هذا حديث حسن) ذكر الحافظ ابن تيمية هذا الحديث في المنتقى وقال رواه الترمذي وصححه .

ابن أبي الشعثاء عن أبيه عن مَرْوَقٍ عن عائشةَ قالت « سَأَلْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْاَلْتِمَاتِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

قوله : (قال هو اختلاس) افتعال من الخلس وهو السلب أى استلاب وأخذ بسرعة وقيل شيء يختلس به (يختلسه الشيطان) أى يحمله على هذا الفعل . وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الأكثر والجمهور وأنها كراهة تنزيه مالم يبلغ إلى حد استدبار القبلة ، والحكمة في التنفير عنه ما فيه من نقص الخشوع والإعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان .

واعلم أن الحافظ الحازمي قد استدل على نسخ الالتفات بحديث رواه بإسناده إلى ابن سيرين قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا ، فلما نزل (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) ، نظر هكذا قال ابن شهاب : ببصره نحو الأرض . قال : وهذا وإن كان مرسلًا فله شواهد ، واستدل أيضاً بقول أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء فنزل (الذين هم في صلاتهم خاشعون) قلت : في هذا الاستدلال كلام كما لا يخفى على المتأمل .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود .

باب ٤٠٩ -

مَا ذَكَرَ فِي الرَّجُلِ يُدْرِكُ الْإِمَامَ سَاجِدًا كَيْفَ يَصْنَعُ

٥٨٨ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُونُسَ الْكُوفِيُّ أَخْبَرَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هُبَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ لا نعلمُ أحداً أسندهُ إلا ما رَوَى

باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع

قوله : (حدثنا هشام بن يونس الكوفي) اللؤلؤى أبو القاسم ثقة روى عن ابن عيينة وغيره وعنه الترمذي وثقه النسائي (أخبرنا المحاربي) هو عبد الرحمن ابن زياد الكوفي ثقة (عن أبي إسحاق) اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي ثقة عابد اختلط بآخره (عن هبيرة) بضم الهاء وفتح الموحدة ابن مريم على وزن عظيم الكوفي عن علي وعنه أبو إسحاق السبيعي وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب : لا بأس به وقد عيب بالتشيع (وعن عمرو بن مرة) عطف على قوله عن هبيرة فإن هبيرة وعمرو بن مرة كليهما من شيوخ أبي إسحاق .

قوله : (إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال) أى من قيام أو ركوع أو سجود أو قعود (فليصنع كما يصنع الإمام) أى فليوافق الإمام فيما هو فيه من القيام أو الركوع أو غير ذلك أى فلا ينتظر الإمام إلى القيام كما يفعله العوام .

قوله : (هذا حديث غريب الخ) قال الحافظ في التلخيص : فيه ضعف وانقطاع انتهى ، وقال الشوكاني في النيل صفحة ٣٤٣١ : والحديث وإن كان فيه ضعف لكنه يشهد له ما عند أحمد وأبي داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال :

من هذا الوجه . والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : إذا جاء الرجل الإمام ساجداً فليُسجدْ ولا تجزئه تلك الركعة إذا فاته الركوع مع الإمام .

واختار عبد الله بن المبارك أن يسجد مع الإمام . وذكر عن بعضهم فقال لعله لا يرفع رأسه من تلك السجدة حتى يغفر له .

أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه : لجاء معاذ فقال لا أجده على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ماسبقني ، قال لجاء وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم ببعضها ، قال فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد سن لكم معاذ فهكذا فاصنعوا ، وابن أبي ليلى وإن لم يسمع من معاذ فقد رواه أبو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه : فقال معاذ لا أراه على حال إلا كنت عليها الحديث . ويشهد له أيضاً ما رواه ابن أبي شيبة عن رجل من الأنصار مرفوعاً : من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها ، وما أخرجه سعيد بن منصور عن أناس من أهل المدينة مثل لفظ ابن أبي شيبة ، قال الشوكاني : والظاهر أنه يدخل معه في الحال التي أدركه عليها مكبراً مستمداً بذلك التكبير وإن لم يعتد بما أدركه من الركعة كن يدرك الإمام في حال سجوده أو قعوده . انتهى كلام الشوكاني .

قوله : (ولا تجزئه تلك الركعة إذا فاته الركوع مع الإمام) وأما إذا أدرك الركوع مع الإمام فتجزئه تلك الركعة وهذا هو مذهب الجمهور فقالوا : إن من أدرك الإمام راكعاً دخل معه واعتد بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئاً من القراءة ، وقال بعض أهل العلم لا تجزئه تلك الركعة إذا فاته القيام قراءة فاتحة الكتاب وإن أدرك الركوع مع الإمام ، وقد ذهب إلى هذا أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصبيعي ، روى ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذي وذكر فيه حاكياً عن روى عن ابن خزيمة أنه احتج لذلك بما روى عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة ، وقد رواه البخاري في القراءة

خلف الإمام من حديث أبي هريرة أنه قال إن أدركت القوم ركوعاً لم يعتد بتلك الركعة. فقال الحافظ: وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفاً وأما المرفوع فلا أصل له. وقال الرافعي تبعاً للإمام إن أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة أنه احتج به، وقد حكى هذا المذهب البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام، وحكاها الحافظ في الفتح عن جماعة من الشافعية، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية، ورجحه المقلبي قال: وقد بحثت هذه المسألة وأحطتها في جميع بحثي فقهاً وحديثاً فلم أحصل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتداد بإدراك الركوع فقط.

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بحديث أبي هريرة: من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضف إليها ركعة أخرى. رواه الدارقطني من طريق يسين بن معاذ وهو متروك، وأخرجه الدارقطني بلفظ: إذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك، وإذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى، ولسكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر وسليمان متروك وصالح ضعيف. على أن التقييد بالجمعة في كلا الروایتين مشعر بأن غير الجمعة بخلافها، وكذا بالركعة في الرواية الأخرى يدل على خلاف المدعى لأن الركعة حقيقة لجميعها وإطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ: فوجدت قيامه فركعته فاعتداله فسجدته، فإن وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قرينة تدل على أن المراد بها الركوع. وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة بألفاظ لا تخلو طرقها عن مقال، حتى قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: لأصل لهذا الحديث إنما المتن من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها، وكذا قال الدارقطني والعقيلي، وأخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه، وليس في ذلك دليل لمطلوبهم لما عرفت من أن مسمى الركعة جميع أركانها وأذكارها حقيقة شرعية وعرفية وهما مقدمتان على اللغوية. كما تقرر في الأصول، فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي، فإن قلت: فأى فائدة على هذا في التقييد بقوله: قبل أن يقيم صلبه، قلت:

٤١٠ - باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام

وهم قيام عند افتتاح الصلاة

٥٨٩ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا معمر

عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال

دفع توهم أن من دخل مع الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه منها غير مدرك ، وأما استدلال الجمهور بحديث أبي بكره حيث صلى خلف الصف مخافة أن تقوته الركعة فقال صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد ، ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيه ما يدل على ما ذهبوا إليه ، لأنه كما لم يأمر بالإعادة فلم ينقل إلينا أنه اعتد بها . والدعاء بالحرص لا يستلزم الاعتداد بها ، لأن السكون مع الإمام مأمور به سواء كان الشيء الذي يدركه المؤتم معتداً به أم لا كما في حديثه : إذا جئتم إلى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ، رواه أبو داود وغيره على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أبا بكره عن العود إلى مثل ذلك ، والاستدلال بشيء قد نهى عنه لا يصح . كذا ذكر الشوكاني في النيل .

قلت : واستدل من ذهب إلى أن مدرك الركوع لا يكون مدركا للركعة إذا فاته القيام وقراءة فاتحة الكتاب بحديث : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وما في معناه ، وبحديث : ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ، قال الحافظ في الفتح : قد استدل به على أن من أدرك الإمام راكعاً لم يحتسب له تلك الركعة للأمر بإتمامه ما فاته لأنه فاته القيام والقراءة فيه ، ثم قال : حجة الجمهور حديث أبي بكره انتهى .

قلت : القول الراجح عندي قول من قال : إن من أدرك الإمام راكعاً لم يحتسب له تلك الركعة وأما حديث أبي بكره فواقعة عين ، فتفكر . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام عند افتتاح الصلاة

قوله : (حدثنا أحمد بن محمد) بن موسى أبو العباس السمسار المعروف

بعمرويه ثقة حافظ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني خرجت » .

قوله : (إذا أقيمت الصلاة) أى إذا ذكر أَلْفَاظُ الإِقامة (فلا تقوموا حتى تروني خرجت) أى من الحجرة الشريفة فقوموا ، قال الحافظ فى الفتح : قال مالك فى الموطأ : لم أسمع فى قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف ، وذهب الأكثرون إلا أنهم إذا كان الإمام معهم فى المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة ، وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ، رواه ابن المنذر وغيره ، وكذا رواه سعيد ابن منصور من طريق أبى إسحاق عن أصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب قال : إذا قال المؤذن : الله أكبر وجب القيام ، وإذا قال حى على الصلاة عدلت الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام . وعن أبى حنيفة يقومون إذا قال حى على الفلاح ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام ، وأما إذا لم يكن الإمام فى المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحنا ، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام فى منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه فى ذلك . قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من بيته ، وهو معارض لحديث جابر بن سمرة : أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فأول ما يراه يشرع فى الإقامة قبل أن يروه ، ثم إذا رأوه قاموا فلا يقوم فى مقامه حتى تعتدل صفوفهم . وأما ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبى هريرة أن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يحىء النبي صلى الله عليه وسلم فيجتمع بينه وبين حديث أبى قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز ، وبأن صنيعهم فى حديث أبى هريرة كان سبب النهى عن ذلك فى حديث أبى قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقعه شغل يبطل فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره انتهى كلام الحافظ باختصار .

وفي الباب عن أنس . وحديث أنس غير محفوظ .

قال أبو عيسى : حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح . وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام .

وقال بعضهم : إذا كان الإمام في المسجد أقيمت الصلاة فإنما يقومون إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة . وهو قول ابن المبارك .

قوله : (وفي الباب عن أنس) لم أقف على من أخرجه . وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة أن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم مقامه ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وعنه أيضاً قال أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً قبل أن يخرج إلينا النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إلينا ، الحديث أخرجه الشيخان .

قوله : (حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه ولم يذكر البخاري فيه قد خرجت .

قوله : (وقال بعضهم : إذا كان الإمام في المسجد أقيمت الصلاة فإنما يقومون إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، وهو قول ابن المبارك) لم أر في هذا حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، نعم فيه أثر أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وقد تقدم في عبارة الحافظ ، وفيه حديث مرفوع ضعيف رواه الطبراني في الكبير من طريق حجاج بن فروخ عن عبد الله بن أوفى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض فكبر ، ذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : حجاج بن فروخ ضعيف جداً .

٤١١ — باب ما ذكِرَ في الثناء على الله والصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء

٥٩٠ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا أبو بكر ابن عيَّاش عن عاصم عن زر عن عبد الله قال : « كُنْتُ أَصِلُّ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَعَهُ ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَدَأْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ دَعَوْتُ لِنَفْسِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَلْ تُعْطَى . سَلْ تُعْطَى » .
وفي الباب عن فضالة بن عبيد .

باب ما ذكر في الثناء على الله

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء

قوله : (أخبرنا يحيى بن آدم) بن سليمان الكوفي أبو زكريا ثقة حافظ فاضل من كبار التاسعة مات سنة ٢٠٣ ثلاث ومائتين (أخبرنا أبو بكر بن عيَّاش) الأسدي الكوفي مختلف في اسمه والصحيح أنه لا اسم له إلا كنيته ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة قاله الحافظ في مقدمة الفتح والتقريب (عن عاصم) بن بهدلة صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون (عن زر) بكسر الزاى المعجمة وتشديد الراء المهملة ابن حبيش بمهملة وموحدة ومعجمة مصغراً ثقة جليل مخضرم (عن عبد الله) هو ابن مسعود .

قوله : (كنت أصلي) أى الصلاة ذات الأركان بدليل قوله الآتى فلما جلست (والنبي صلى الله عليه وسلم) أى حاضر أو جالس ونحوه قاله الطيبي (وأبو بكر وعمر معه) جملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وهى حال من فاعل أصلى (سل تعطه) الهاء إما للسكت كقوله حبابيه وإما ضمير للسئول عنه لدلالة سل عليه .
قوله : (وفى الباب عن فضالة بن عبيد) قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال أبو عيسى : حديث عبد الله حديث حسن صحيح .
وروى أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم هذا الحديث مختصراً .

٤١٢ - باب ما ذكر في تطيب المساجد

٥٩١ - حدثنا محمد بن حاتم البغدادي أخبرنا عامر بن صالح الزبيرى أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تُنظف وتطيب » .

قاعد إذا دخل رجل فصلى فقال اللهم اغفر لي وارحمني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عجلت أيها المصلى إذا صليت فمعدت فأحمد الله بما هو أهله وصل على ثم ادعه ، قال : ثم صلى رجل آخر بعد ذلك فحمد الله وصلى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أيها المصلى أدع تحب ، رواه الترمذى ، وروى أبو داود والنسائى نحوه كذا في المشكاة .

قوله : (حديث عبد الله حديث حسن صحيح) وأخرجه ابن ماجه .

باب ما ذكر في تطيب المساجد

قوله : (حدثنا محمد بن حاتم البغدادي) الذى أبو جعفر الخراساني ثم البغدادي ثقة ، روى عنه الترمذى والنسائى ووثقه (أخبرنا عامر بن صالح الزبيرى) قال فى التقريب : عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير القرشى الزبيرى المدنى نزل بغداد متروك الحديث ، أفرط فيه ابن معين فكذبه وكان عالماً بالأخبار من الثامنة .

قوله : (أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد فى الدور) فسر سفيان ابن عيينة الدور بالقبائل كما فى الرواية الآتية . وقال فى المراقبة : هو جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعريضة والمحلة ، والمراد المحلات فإنهم كانوا يسمون المحلة التى اجتمعت فيها قبيلة داراً ، أو معمول على اتخاذ بيت فى الدار للصلاة كالمسجد

٥٩٢ - حدثنا هنادُ أخبرنا عَبْدَةُ وَوَكَيْعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ . وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ .

٥٩٣ - حدثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ .
قال سُفْيَانُ بَيْنَاءُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوَرِ يَعْنِي الْقَبَائِلَ .

يُصَلِّي فِيهِ أَهْلُ الْبَيْتِ . قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَوَلُوعُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ . وَحِكْمَةُ أَمْرِهِ لِأَهْلِ كُلِّ مَحَلَّةٍ بِنَاءُ مَسْجِدٍ فِيهَا أَنَّهُ قَدْ يَتَمَذَّرُ أَوْ يَشُقُّ عَلَى أَهْلِ مَحَلَّةٍ الدِّهَانِ لِلْآخِرَى فَيُجَرِّمُونَ أَجْرَ الْمَسْجِدِ وَفَضْلَ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ فَأَمَرُوا بِذَلِكَ لِيَتيسَّرَ لِأَهْلِ كُلِّ مَحَلَّةٍ الْعِبَادَةُ فِي مَسْجِدِهِمْ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ تُلَحِّقُهُمْ .

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ : قَالَ عَطَاءٌ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَمْصَارَ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَبْنُوا مَسْجِدِينَ يَضَارُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، وَمِنَ الْمَضَارَةِ فَعَلَّ تَفْرِيقَ الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَسْجِدٌ يَسْمَعُهُمْ فَإِنْ ذَاكَ سَنَ تَوَسَّعَتْهُ أَوْ اتَّخَذَ مَسْجِدٌ يَسْمَعُهُمْ أَنْتَهَى مَا فِي الْمَرْقَاةِ (وَأَنْ تَنْظِفَ) بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ بِصِغَةِ الْجَهْلِ أَيْ تَطْهَرُ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ ، وَالْمُرَادُ تَنْظِيفُهَا مِنَ الْوَسَخِ وَالْذَّنَسِ وَالنَّجَسِ وَالزَّرَابِ (وَتَطْيِيبَ) بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ أَيْ بِالرَّشِّ أَوْ الْعَطَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ التَّطْيِيبَ عَلَى التَّجْمِيرِ فِي الْمَسْجِدِ . قَالَ فِي الْمَرْقَاةِ : قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ تَجْمِيرَ الْمَسْجِدِ بِالْبُخُورِ خِلَافًا لِمَالِكٍ حَيْثُ كَرِهَهُ ، فَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَحْمَرُ الْمَسْجِدَ إِذَا قَعَدَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ السَّلَفِ التَّخْلِيقَ بِالزَّعْفَرَانِ وَالطَّيِّبِ ، وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ هُوَ سَنَةٌ . وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ لَمَّا بَنَى السَّكْبَةَ طَلَى حِيطَانَهَا بِالْمَسْكِ . وَأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَيْضًا كَنْسَ الْمَسْجِدِ وَتَنْظِيفَهُ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَتْبَعُ غِبَارَ الْمَسْجِدِ بِحَرِيدَةٍ أَنْتَهَى مَا فِي الْمَرْقَاةِ .

٤١٣ — بابُ ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

٥٩٤ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن علي الأزدي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » .

قال أبو عيسى : اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر ، فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم .

وروى عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا .

قوله : (وهذا) أى هذا الحديث المرسل بغير ذكر عائشة (أصح من الحديث الأول) لأن في سنده عامر بن صالح وهو ضعيف وقد تفرد بروايته مرفوعاً .
والحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه .

باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

قوله (عن علي الأزدي) هو ابن عبد الله البارقي صدوق ربما أخطأ من الثالثة (قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) قد فسر ابن عمر رضي الله عنه راوى الحديث معنى مثنى مثنى ، فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قلت لابن عمر : ما معنى مثنى مثنى ؟ قال : تسلم من كل ركعتين ؛ وفيه رد على من زعم من الخفية أن معنى مثنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين ، لأن راوى الحديث أعلم بالمراد به : وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى مثنى .

قوله (وروى عن عبد الله العمري) هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني ضعيف عابد (عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا) أى نحو حديث علي الأزدي المذكور

والصحيح ما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة الليل مثنى مثنى » .

وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار .

وقد روى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى ، وبالنهار أربعاً .

(والصحيح ما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : صلاة الليل مثنى مثنى) أى بغير ذكر النهار ، وكذا هو فى الصحيحين (وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا فيه صلاة النهار) قال الحافظ فى الفتح : إن أكثر الأئمة أعلوا هذه الزيادة وهى قوله ، والنهار ، بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر رضى الله عنه لم يذكروها عنه ، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها : وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه انتهى (وقد روى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعاً) أخرج الطحاوى بإسناده عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر أنه كان يصلى قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام ثم بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً ، قال الطحاوى : فاستحال أن يكون ابن عمر يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما روى عنه البارقي ثم يفعل خلاف ذلك انتهى .

وقال الحافظ ابن عبد البر فى التمهيد بإسناده عن ابن معين إنه قال : صلاة النهار أربع لا تفصل بينهما ، فقليل له إن ابن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، فقال : بأى حديث ؟ فقليل له : بحديث الأزدي عن ابن عمر ، فقال : ومن على الأزدي حتى أقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ؟ لو كان حديث الأزدي

وقد اختلف أهل العلم في ذلك ، فرأى بعضهم أن صلاة الليل مثنى مثنى ، وهو قول الشافعي وأحمد . وقال بعضهم : صلاة الليل مثنى مثنى ، ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً مثل الأربع قبل الظهر وغيرها من صلاة التطوع . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق .

صحيحاً لم يخالفه ابن عمر انتهى ، وقال الحافظ : روى ابن وهب بإسناد قوى عن ابن عمر قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوفاً أخرجه ابن عبد البر من طريقه فلعل الأزدى اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً انتهى .

قوله (وقد اختلف أهل العلم في ذلك فرأى بعضهم صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وهو قول الشافعي وأحمد) وهو مذهب الجمهور . قال الحافظ في الفتح : اختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار ، وقال الأثرم عن أحمد : الذي أختاره في صلاة الليل مثنى مثنى فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس انتهى كلام الحافظ . واستدل الجمهور بحديث على الأزدى المذكور في الباب وقد عرفت ما فيه (وقال بعضهم : صلاة الليل مثنى مثنى ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً مثل الأربع قبل الظهر وغيرها من صلاة التطوع ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق) استدلوأ على ذلك بمفهوم حديث ابن عمر : صلاة الليل مثنى مثنى ، قالوا إنه يدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً .

وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر بأربع وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل ، فقيد الجواب بذلك مطابقة للسؤال . واستدلوا أيضاً بحديث أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم فتفتح هن أبواب السماء ، رواه أبو داود في سننه والترمذي في الشمائل . وفيه أن هذا الحديث ضعيف فإن في سنده عبيدة بن معتب وهو ضعيف ، قال أبو داود بعد روايته ما لفظه :

بلغنى عن يحيى بن سعيد القطان قال : لو حدثت عن عبيدة بشئ لحدثت عنه بهذا الحديث ، قال أبو داود : عبيدة ضعيف انتهى ، وقال المنذرى : عبيدة هذا هو ابن معتب الضمى السكونى لا يحتاج بحديثه انتهى .

فإن قلت : عبيدة لم يتفرد برواية هذا الحديث بل تابعه بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصارى عند محمد ابن الحسن فى الموطأ .

قلت : نعم لكن بكير بن عامر البجلي أيضاً ضعيف ، قال الحافظ فى التريب : بكير بن عامر البجلي أبو إسماعيل السكونى فى ضعيف من السادسة انتهى . واستدلوا أيضاً بأثر إبراهيم النخعي قال : كانوا لا يفصلون بين أربع قبل الظهر بتسليم إلا بالتشهد ولا أربع قبل الجمعة ولا أربع بعدها ، رواه محمد بن الحسن فى الحجج ، وفيه أن إبراهيم النخعي لم يلق أحداً من الصحابة إلا عائشة ولم يسمع منها وأدرك أناساً ولم يسمع منه . قاله أبو حاتم فالذين كانوا لا يفصلون بين أربع هم التابعون فلا حجة فى هذا الأثر .

وقال أبو حنيفة : صلاة الليل والنهار أربع أربع واستدل له بحديث عائشة : ما كان يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، الحديث . قال ابن الهمام : فهذا الفصل يفيد المراد وإلا لقلت ثمانياً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن .

قلت : اختلاف الأئمة فى هذه المسألة إنما هو فى الأولوية ، والأولى عندي أن تكون صلاة الليل مشئ مشئ ، وأما صلاة النهار فإن شاء صلى أربعاً بسلام واحد أو بسلامين . أما الأول فلما قال محمد بن نصر فى قيام الليل ما لفظه : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا فى آخرها ، إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل إلا أنا نختار أن يسلم من ركعتين لكونه أجاب به السائل ، ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاً انتهى . وأما الثانى فلحديث على الأزدي المذكور والحديث أبى أيوب المذكور ، وفيهما كلام كما عرفت . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

٤١٤ - باب

كَيْفَ كَانَ يَتَطَوَّعُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ

٥٩٥ - حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وهب بن جرير أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : « سألنا علياً عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من النهار ، فقال : إنكم لا تطيقون ذلك فقلنا : من أطاق ذلك مِنَّا . فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت الشمس من ههنا كهيئتها من ههنا عند العصر صلى ركعتين ، وإذا

باب كيف كان يتطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار

قوله (عن عاصم بن ضمرة) السلولى الكوفى صدوق قاله الحافظ .

قوله (فقال إنكم لا تطيقون ذلك) أى الدوام والمواظبة على ذلك ، وعند ابن ماجه فى آخر هذا الحديث : وقل من يداوم عليها (فقلنا من أطاق ذلك منا) خبره محذوف أى أخذه وفعله ، وفى رواية ابن ماجه : فقلنا أخبرنا به نأخذ منه ما استطعنا (إذا كانت الشمس من ههنا) زاد فى رواية ابن ماجه : يعنى من قبل المشرق (كهيئتها من ههنا) يعنى من قبل المغرب كما فى رواية ابن ماجه (عند العصر صلى ركعتين) والحاصل أنه إذا ارتفعت الشمس من جانب المشرق مقدار ارتفاعها من جانب المغرب وقت العصر صلى ركعتين وهى صلاة الضحى وقيل هى صلاة الإشراق ، واستدل به لأبى حنيفة على أن وقت العصر بعد المثلين .

قلت : إن كان المراد من صلاة الإشراق الصلاة التى كان يصلها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما طلعت الشمس فظاهر أن هذه الصلاة غير صلاة الإشراق ، وإن كان المراد من صلاة الإشراق غيرها فلا يصح الاستدلال فتفكر . وقد سمي صاحب إنجاح الحاجة هذه الصلاة الضحوة الصغرى ، والصلاة الثانية الآنية فى

كانت الشمس من ههنا كهيئتها من ههنا عند الظهر صلى أربعاً ، ويصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، وقبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والنبيين والمرسلين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين .

٥٩٦ — حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

الحديث الضحوة الكبرى حيث قال : هذه الصلاة في الضحوة الصغرى وهو وقت الاشراق وهذا الوقت هو أوسط وقت الاشراق وأعلها ، وأما دخول وقته فبعد طلوع الشمس وارتفاعها مقدار رح أو رحين حين تصير الشمس بازغة ويذول وقت الكراهة ، وأما الصلاة الثانية فهي الضحوة الكبرى انتهى (وإذا كانت الشمس من ههنا) أى من جانب المشرق (كهيئتها من ههنا) أى من جانب المغرب (عند الظهر صلى أربعاً) وهى الضحوة الكبرى ويفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والنبيين والمرسلين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين) قال العراقى : حمل بعضهم هذا على أن المراد بالفصل بالتسليم التشهد لأن فيه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى عباد الله الصالحين ، قاله إسحاق بن إبراهيم ، فإنه كان يرى صلاة النهار أربعاً ، قال وفيما أوله عليه بعد . انتهى كلام العراقى .

قلت : قد ذكر الترمذى هذا الحديث مختصراً فى باب ما جاء فى الأربع قبل العصر وذكر هناك قول إسحاق بن إبراهيم : ولا بعد عندي فيما أوله عليه ، بل هو الظاهر القريب بل هو المتعين ، إذ النيام والمرسلون لا يحضرون الصلاة حتى ينويهم المصلى بقوله السلام عليكم ، فكيف يراد بالتسليم تسليم التحلل من الصلاة : هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

وقال إسحاق بن إبراهيم : أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي تَطَوُّعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ هَذَا .

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ كَانَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ .

قال في المرقاة : قال البخوي : المراد بالتسليم التشهد دون السلام ، أى وسمى تسليماً على من ذكر لاشتاله عليه وكذا قاله ابن الملك . قال الطيبي : ويؤيده حديث عبد الله بن مسعود : كنا إذا صلينا قلنا السلام على الله قبل عباده السلام على جبرئيل ، وكان ذلك في التشهد انتهى ما في المرقاة .

وأما قول ابن حجر المكي : لفظ الحديث يأبى ذلك ، وإنما المراد بالتسليم فيه التحلل من الصلاة فيسن للسلم منها أن ينوي بقوله السلام عليكم من على يمينه وعلى يساره وخلفه من الملائكة ومؤمنى الإنس والجن انتهى .

ففيه أنه يلزم على هذا التقدير مسنوناً للبصلى أن ينوي التبيين والمرسلين أيضاً بقوله السلام عليكم ، والحال أن التبيين والمرسلين لا يحضرون الصلاة ولا يكونون على يمين المصلى ولا على يساره وخلفه فتأمل .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه ابن ماجه والنسائي .

قوله (قال إسحاق بن إبراهيم) بن مخلد الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل (أحسن شيء روى في تطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار هذا) أى هذا الحديث لعله أراد بكونه أحسن شيء في تطوعه صلى الله عليه وسلم بالنهار باعتبار أنه مشتمل على ست عشرة ركعة دون غيره من الأحاديث والله تعالى أعلم ، زاد ابن ماجه بعد رواية هذا الحديث قال وكيع : زاد فيه أبى فقال حبيب بن أبى ثابت : يا أبا إسحاق ما أحب أن لم يجدك هذا ملء مسجدك هذا ذهباً انتهى .

(وروى عن ابن المبارك أنه كان يضعف هذا الحديث) الظاهر أن تضعيفه

إنما هو من جهة عاصم بن ضمرة فإنه مختلف فيه في روايته عن على رضى الله عنه

وإنما ضعفه عندنا ، والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي . وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل الحديث .

قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد القطان . قال سفيان : كُنَّا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث .

كما ستعرف (وإنما ضعفه عندنا والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل الحديث الخ) قال الذهبي في الميزان : عاصم بن ضمرة صاحب على وثقه ابن معين وابن المديني ، وقال أحمد : هو أعلى من الحارث الأعور وهو عندي حجة ، وقال النسائي ليس به بأس : وأما ابن عدي فقال ينفرد على علي بأحاديث والبلية منه . وقال أبو بكر بن عياش : سمعت مغيرة يقول : لم يصدق في الحديث على إلا أصحاب ابن مسعود . وقال ابن حبان : روى عنه أبو إسحاق والحكم رديء الحفظ فاحش الخطأ يرفع عن علي قوله كثيرا فاستحق الترك على أنه أحسن حالا من الحارث .

وقال الجوزجاني : روى عنه أبو إسحاق تطوع النبي صلى الله عليه وسلم ست عشرة ركعة ركعتين عند الثالثة من النهار ثم أربعاً قبل الزوال ثم أربعاً بعده ثم ركعتين بعد الظهر ثم أربعاً قبل العصر ، فإيا عباد الله أما كان الصحابة وأمهات المؤمنين يحكون هذا إذ هم معه في دهرهم ، يعني أن عائشة وابن عمر وغيرهما حكوا عنه خلاف هذا وعاصم بن ضمرة ينقل أنه عليه السلام كان يداوم على ذلك . قال ثم خاف الأمة وروى : كان في خمس وعشرين من الإبل خمس شياء انتهى كلام الذهبي .

٤١٥ - باب في كراهية الصلاة في لحف النساء

٥٩٧ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى أخبرنا خالد بن الحارث عن أشعث وهو ابن عبد الملك عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحف نسائه » .

باب في كراهية الصلاة في لحف النساء

بضم اللام والحاء جمع لحاف بكسر اللام وهو والملحفة : اللباس الذي فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه ، قال في المحكم كذا في قوت المغتدى .

قوله (أخبرنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ثقة ثبت (عن أشعث وهو ابن عبد الملك) الحراني بضم المهملة بصرى يكنى أبا هاني ثقة فقيه (عن عبد الله بن شقيق) العقيلي بالضم بصرى ثقة فيه نصب من الثالثة كذا في التقريب .

قوله (لا يصلي في لحف نسائه) وفي رواية أبي داود : في شعرنا أو لحفنا شك من الراوى . والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع النجاسة فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك ، وفيه أيضا أن الاحتياط والأخذ باليقين جائز غير مستنكر في الشرع وأن ترك المشكوك فيه من المتيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس ، وأما ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الثوب الذي يجمع فيه أهله مالم ير فيه أذى فهو من باب الأخذ بالمتنعة لعدم وجوب العمل بالمظنة كذا في النيل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى في ذلك رخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٤١٦ — باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع

٥٩٨ — حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف أخبرنا بشر بن المفضل عن برّد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في البيت والباب عليه مغلق ،

قوله (وقد روى في ذلك رخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم) أشار إلى حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا شعارنا وقد ألقينا فوقه كساء ، فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلّى الغداة الحديث ، رواه أبو داود وروى مسلم وأبو داود عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه بعضه . قال القاضي الشوكاني : كل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وإنما هو مندوب فقط عملاً بالاحتياط ، وبهذا يجمع بين الأحاديث انتهى .

باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع

قوله (عن برّد) بضم الموحدة وسكون الراء (بن سنان) بكسر مهملة وخفة نون أولى الدمشقي نزيل البصرة مولى قريش صدوق روى بالقدر . كذا في التقريب وقال في الخلاصة : وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي .

قوله (يصلي في البيت) وفي رواية النسائي يصلي تطوعاً (والباب عليه مغلق) فيه أن المستحب لمن صلى في بيت بابه إلى القبلة أن يغلق الباب عليه ليكون سترة للار بين يديه وليكون أستر . وفي رواية أبي داود : لجئت فاستفتحت

فَشَى حَتَّى فَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ ، وَوَصَفَتِ الْبَابَ فِي الْقِبْلَةِ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

(فشى حتى فتحلى) قال ابن رسلان : هذا المشى محمول على أنه مشى خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقا . قال الشوكاني : وهو من التقييد بالمذهب ولا يخفى فسادَه (ثم رجع إلى مكانه) وفي رواية أبي داود : إلى مصلاه أى رجع إلى مكانه على عقبيه (ووصفت الباب في القبلة) أى ذكرت عائشة أن الباب كان إلى القبلة أى فلم يتحول صلى الله عليه وسلم عنها عند مجيئه إليه ، ويكون رجوعه إلى مصلاه على عقبيه إلى خلف . قال الأشرف : هذا قطع وهم من يتوهم أن هذا الفعل يستلزم ترك استقبال القبلة ولعل تلك الخطوات لم تكن متوالية ، لأن الأفعال الكثيرة إذا تفاضلت ولم تكن على الولاء لم تبطل الصلاة قال المظهر : ويشبه أن تكون تلك المشية لم تزد على خطوتين . قال القارى : الإشكال باق لأن الخطوتين مع الفتح والرجوع عمل كثير فالأولى أن يقال تلك الفعلات لم تكن متواليات انتهى .

قلت : هذا كله من التقييد بالمذهب ، والظاهر أن أمثال هذه الأفعال في صلاة التطوع عند الحاجة لا تبطل الصلاة وإن لم تكن متوالية : قال ابن الملك : مشيه عليه الصلاة والسلام وفتح الباب ثم رجوعه إلى مصلاه يدل على أن الأفعال الكثيرة إذا تتوالى لا تبطل الصلاة ، وإليه ذهب بعضهم انتهى كلامه . قال القارى : وهو ليس بمعتمد في المذهب انتهى .

قلت : ما قال ابن الملك هو ظاهر الحديث لكن في صلاة التطوع عند الحاجة لا مطلقا ، وهو الراجح المعتمد المعول عليه وإن لم يكن معتمدا في المذهب الحنفى والله تعالى أعلم .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره .

٤١٧ — باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة

٥٩٩ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود قال أنبأنا شعبة عن الأعمش قال : « سمعت أبا وائل قال : سألت رجلاً عبد الله عن هذا الحرف (غير آسن أو ياسن) قال : بكل القرآن قرأت غير هذا ؟ قال نعم ، قال : إن قوماً يقرأونه ينثرونه ينثرونه الدقل ، لا يجاوزون تراقيهم ،

باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة

قوله (أخبرنا أبو داود) هو الطيالسي .

قوله (سألت رجلاً) هو نهيك بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان البجلي (عبد الله) هو ابن مسعود (عن هذا الحرف غير آسن أو ياسن) يعني هذا اللفظ بهمزة أو بياء ، وهذا اللفظ وقع في سورة محمد هكذا (فيها أنهار من ماء غير آسن) الآية أي غير متغير (قال كل القرآن قرأت غير هذا ؟) بتقدير همزة الاستفهام وبنصب كل على أنه مفعول قرأت بفتح التاء على الخطاب ، أي قال عبد الله بن مسعود للرجل : أكل القرآن قرأت غير هذا الحرف (قال نعم) أي قال الرجل نعم قرأت كل القرآن غير هذا وأحصيله ، وفي رواية لمسلم : كيف تقرأ هذا الحرف ألفاً مجده أو ياء ؟ (من ماء غير آسن) أو (من ماء غير ياسن) قال فقال عبد الله : وكل القرآن قد أحصيت غير هذا قال : أني لأقرأ المفصل في ركعة ، فقال عبد الله هزأ كهر الشعر ، إن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوزون تراقيهم ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع . الحديث (ينثرون نثر الدقل) أي يرمون بكلماته من غير روية وتأمل كما يرمى الدقل بفتحتين وهو ردىء التمر فإنه لرداءته لا يحفظ ويلقى مشوراً وقال في النهاية : أي كما يتساقط الرطب اليابس من العنق إذا هز (لا يجاوزون تراقيهم) جمع ترقوة بالفتح وهي العظم بين النحر والعاتق ، وهو كناية عن عدم القبول والصعود في موضع العرض . وقال النووي معناه : أن قوماً يقرأون وليس حظهم من القرآن إلا مروره على اللسان

إِنِّي لَأَعْرِفُ السُّورَ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ ، فَأَمَرْنَا عِلْقَمَةَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : عَشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْمَفْصَلِ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرُنُ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فلا يجاوز تراقيهم ليصل قلوبهم ، وليس ذلك هو المطلوب بل المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب (إِنِّي لَأَعْرِفُ السُّورَ النَّظَائِرَ) أى السور المتماثلة في المعاني كالوعظة أو الحكم أو القصص لا المتماثلة في عدد الآي . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد حتى اعتبرتها فلم أجد فيها شيئاً متساوياً (يقرن) بضم الراء وكسرها (قال) أى أبو وائل (فَأَمَرْنَا عِلْقَمَةَ) بن قيس ابن مالك النخعي أى قال أبو وائل فَأَمَرْنَا عِلْقَمَةَ أَنْ يَسْأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنِ السُّورِ النَّظَائِرِ (فَسَأَلَهُ) أى فسأل علقمة عبد الله بن مسعود (فَقَالَ عَشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْمَفْصَلِ) وهو من قرأ إلى آخر القرآن على الصحيح لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة على الصحيح قاله الحافظ (يقرن بين كل سورتين في كل ركعة) أى يجمع بين سورتين منها في كل ركعة على تأليف ابن مسعود فإنه جمع القرآن على نسق يتميز ما جمعه زيد وهى الرحمن والنجم في ركعة ، واقتربت والحاقة في ركعة ، والطور والذاريات في ركعة ، وإذا وقعت والنون في الركعة ، والمعارج والنازعات في ركعة ، وويل للطففين وعيس في ركعة ، والمدثر والمزمل في ركعة ، وهل أتى ولا أقسم في ركعة ، وعم والمرسلات في ركعة ، والدخان وإذا الشمس في ركعة ، كذا في مجمع البحار . قلت : كذلك وقع بيان جمع السورتين في كل ركعة في رواية أبي داود وقال في آخره تأليف ابن مسعود رحمه الله انتهى .

ويتبين بهذا أن في قوله عَشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْمَفْصَلِ في حديث الباب تجوز لأن الدخان ليست منه ، قاله الحافظ . وفي الحديث جواز الجمع بين سورتين في كل ركعة ، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق

٤١٨ - باب ما ذكر

في فضل المشي إلى المسجد وما يكتب له من الأجر في خطاه

٦٠٠ - حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود قال أنبأنا شعبة عن

الأعمش سمع ذكوان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا توضأ الرجل فأحسن الوضوء ثم خرج إلى الصلاة لا يخرجهُ أو قال
لا ينهزهُ إلا إياها لم يخط خطوة إلا رَفَعَهُ اللهُ بها دَرَجَةً أو حَطَّ عَنْهَا بِهَا
خَطِيئَةٌ » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قال : سألت عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين السور ؟ قالت :
نعم من المفصل . قال الحافظ : ولا يخالف هذا ماورد أنه جمع بين البقرة وغيرها
من الطوال لأنه يحمل على النادر انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

باب ما ذكر في فضل المشي

إلى المسجد وما يكتب له من الأجر في خطاه

قوله أخبرنا (أبو داود) هو الطيالسي (سمع ذكران) هو أبو صالح السمان
الزيات المدني ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة من الثالثة مات سنة إحدى
ومائة قاله الحافظ ، وقال في الخلاصة : روى عن سعد وأبي الدرداء وعائشة
وأبي هريرة وخلق . وعنه بنوه سهيل وعبد الله وصالح وعطاء بن أبي رباح ،
وسمع منه الأعمش ألف حديث ، قال أحمد ثقة ثقة شهد الدار انتهى .

قوله : (فأحسن الوضوء) بأن راعى فروضه وشروطه وآدابه (أو قال
لا ينهز) كلة أو للشك من الراوى ، أى لا يدفعه ، قال في النهاية : النهز الدفع
يقال نهزت الرجل أنهزه إذا دفعته ، ونهز رأسه إذاحركه (إلا إياها) أى إلا الصلاة ،
والمعنى خرج إلى المسجد ولم ينو بخروجه غير الصلاة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود
والنسائى وابن ماجه بالفاظ .

٤١٩ — باب ما ذُكِرَ في الصلاة بعد المغرب في البيت أفضل

٦٠١ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا إبراهيم بن أبي الوزير أخبرنا محمد بن موسى عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جده قال : « صَلَّى النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عبد الأشهل المغرب فقام ناسٌ يَتَنَمَّلُونَ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عَلَيْكُمْ بِهِ هَذِهِ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ » .

باب ما ذكر في الصلاة بعد المغرب أنه في البيت أفضل

قوله : (أخبرنا إبراهيم بن أبي الوزير) هو إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي مولاهم أبو إسحاق بن أبي الوزير المكي نزيل البصرة صدوق من التاسعة قال الحافظ : وقال في الخلاصة : روى عن عبد الرحمن ابن الغسيل ونافع بن عمر ومالك ، وعنه ابن المشي وابن بشار . قال أبو حاتم لا بأس به . (أخبرنا محمد بن موسى) ابن أبي عبد الله الفطري بكسر الفاء وسكون الطاء المدني مولاهم ، روى عن المقبري ويعقوب بن سلة الليثي وعون بن محمد بن الحنفية وروى عنه عبد الرحمن بن أبي الموالي وابن مهدي وابن أبي فديك وأبو المطرف بن أبي الوزير وإبراهيم بن أبي عمر ابن أبي الوزير وغيرهم . قال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث كان يتشيع ، وقال الترمذي ثقة ، وقال أبو جعفر الطحاوي محمود في روايته ، كذا في التقريب وتهذيب التهذيب (عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة) البلوي المدني حليف الأنصار ثقة من الخامسة (عن أبيه) هو إسحاق بن كعب بن عجرة ، قال الذهبي في الميزان : إن إسحاق بن كعب تابعي مستور تفرد بحديث سنة المغرب وهو غريب جداً انتهى . وقال الحافظ في التقريب : مجهول الحال قتل يوم الحرة (عن جده) هو كعب بن عجرة صحابي مشهور مات بعد الحسين وله نيف وسبعون .

قوله (في مسجد بني عبد الأشهل) هم طائفة من الأنصار (فقام ناسٌ يتنملون) وفي رواية أبي داود فلما قضاوا صلاتهم رآهم يسبحون بعدها (عليكم هذه الصلاة) أي النوافل (في البيوت) وفي رواية أبي داود : هذه صلاة البيوت . قال القاري

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .
والصحيح ما روى عن ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم
يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ » .

في المرقاة : هذا إرشاد لما هو الأفضل ، والظاهر أن هذا إنما هو لمن يريد
الرجوع إلى بيته بخلاف المعتكف في المسجد فإنه يصلها فيه ولا كراهة بالاتفاق .
قوله (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) قد عرفت أن إسحاق
بن كعب مستور وقد تفرد هو بهذا الحديث ، وحديث كعب بن عجرة هذا
أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي .

قوله (والصحيح ما روى عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم
يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ) أخرجه البخاري بلفظ : قال حفظت من
النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ،
وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته الحديث ، وفي لفظ
له : وأما المغرب والعشاء في بيته . واستدل به على أن فعل النوازل الليلية في
اليوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار ، وحكى ذلك عن مالك والثوري :
وفي الاستدلال به على ذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد وإنما كان
صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في النهار غالباً وبالليل يكون في بيته غالباً .
وأغرب ابن أبي ليلى . فقال لا تجزئ سنة المغرب في المسجد ، حكاه عبد الله ابن
أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه : أن الركعتين بعد المغرب من
صلاة اليوت ، وقال : إنه حكى ذلك لأبيه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه . كذا
في فتح الباري .

قلت : في مسند الإمام أحمد حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا يعقوب حدثنا
أبي عن ابن إسحاق حدثني عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري عن محمود بن لبيد
أخي بني عبد الأشهل قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا المغرب
في مسجدنا ، فلما سلم منها قال اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم للسبحة بعد المغرب
انتهى ، والظاهر أن إسناده حسن . ويعقوب هذا هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد

وقد روى عن حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغربَ
فما زال يصلي في المسجد حتى صلى العشاء الآخرة » ففي هذا الحديث
دلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الركعتين بعد المغرب في المسجد .

الزهري، وفيه في روايته الأخرى: قال أبو عبد الرحمن هو عبد الله بن الإمام أحمد:
قلت لأبي إن رجلاً قال من صلى ركعتين بعد المغرب في المسجد لم تجزه إلا أن يصلهما
في بيته لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه من صلوات البيوت. قال : من قال هذا؟
قلت: محمد بن عبد الرحمن، هو ابن أبي ليلى قال: ما أحسن ما قال أو ما أحسن ما انتزع
انتهى . ففي قول الحافظ : والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد الخ . نظر ظاهر .

قوله : (وقد روى عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
فما زال يصلي في المسجد حتى صلى العشاء الآخرة) في مسند أحمد ص ٤٠٤ جزء ٥
حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا زيد بن الحباب أنبأنا إسرائيل أخبرني ميسرة
ابن حبيب عن المنهال عن زر بن حبيش عن حذيفة قال : قالت لى أمى : متى
عهدك بالنبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه : فجئته فصليت معه المغرب فلما قضى
الصلاة قام يصلي فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج انتهى . وإسناده حسن
(ففي هذا الحديث دلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الركعتين بعد المغرب
في المسجد) وروى أبو داود في سننه عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يطيل القراءة بعد المغرب حتى يتفرق أهل المسجد ، ففي هذا الحديث
أيضاً دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الركعتين بعد المغرب في المسجد ،
لكن في سنده يعقوب بن عبد الله القمي . قال المنذرى قال الدارقطني : ليس
بالقوى انتهى . فطريق الجمع بين هذه الأحاديث أن يقال إنه يجوز فعل الركعتين
بعد المغرب في المسجد ، والأولى والأفضل أن تصليا في البيت والله تعالى أعلم .

٤٢٠ — بابُ في الاغتسالِ عندَ ما يُسَلِّمُ الرجلُ

٦٠٢ — حدثنا بُنْدَارُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ
عَنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ « أَنَّهُ
أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » .
وفي البابِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

باب في الاغتسال عند ما يسلم الرجل

قوله : (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ (عَنْ الْأَعْرَبِ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ
بَعْدَهَا رَأَى مُشَدَّدَةً (بِنِ الصَّبَّاحِ) بِالْمَوْحِدَةِ الْمُشَدَّدَةِ بَعْدَ الصَّادِ التَّيْمِيِّ الْمَنْقَرِيِّ
مَوْلَاهُ السَّكُوفِيُّ رَوَى عَنْ أَبِي نَضْرَةَ وَغَيْرِهِ وَعَنْ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ ثَقَّةٌ ، وَثِقَةٌ يَحْيَى
ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ (عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ) بِنِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمِ التَّيْمِيِّ الْمَنْقَرِيِّ عَنْ
جَدِّهِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَنْ الْأَعْرَبِ الْمَنْقَرِيِّ وَثِقَةُ النَّسَائِيِّ
(عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ) بِنِ سَنَانَ بْنِ خَالِدِ الْمَنْقَرِيِّ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ بِالْحِلْمِ .

قوله : (فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
مَشْرُوعِيَةِ الْغُسْلِ لِمَنْ أَسْلَمَ ، فَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وَجُوبِهِ ، وَذَهَبَ الْكَثَرُونَ
إِلَى الِاسْتِحْبَابِ .

قوله : (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِلَفْظٍ : أَنْ ثَمَامَةَ أَسْلَمَ فَقَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى حَاطِّ بْنِ فُلَانٍ فَمَرَوْهُ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَأَخْرَجَهُ
أَيْضاً عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَيْسَ
فِيهِمَا الْأَمْرُ بِالْاِغْتِسَالِ وَإِنَّمَا فِيهِمَا أَنَّهُ اغْتَسَلَ كَذَا فِي النَّيْلِ .

قوله : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ
وَابْنُ خَزِيمَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ كَذَا فِي النَّيْلِ ، وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَذَكَرَ
الْمُنْذَرِيُّ تَحْسِينَ التِّرْمِذِيُّ وَأَقْرَهُ .

والعمل عليه عند أهل العلم يستحبون للرجل إذا أسلم أن يغتسل ويغتسل ثيابه .

قوله . (والعمل عليه عند أهل العلم يستحبون للرجل إذا أسلم أن يغتسل) قال الخطابي : هذا الغسل عند أكثر أهل العلم على الاستحباب لا على الإيجاب ، وقال الشافعي : إذا أسلم الكافر أحب له أن يغتسل فإن لم يفعل ولم يكن جنباً أجزأه أن يتوضأ ويصلي . وكان أحمد بن حنبل وأبو ثور يوجبان الاغتسال إذا أسلم قولاً بظاهر الحديث ، وقالوا لا يخلو المشرك في أيام كفره من جماع أو احتلام وهو لا يغتسل ، ولو اغتسل لم يصح ذلك منه لأن الاغتسال من الجنابة فرض من فروض الدين وهو لا يجزئه إلا بعد الإيمان كالصلاة والزكاة ونحوها . وكان مالك يرى أن يغتسل الكافر إذا أسلم انتهى كلام الخطابي .

قلت : واستدل من قال بالاستحباب - إلا لمن أجنب - بأنه لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم كل من أسلم بالغسل ، ولو كان واجباً لما خص بالأمر به بعضاً دون بعض ، فيكون ذلك قرينة تصرف الأمر إلى التنبه . وأما وجوبه على الجنب فللأدلة القاضية بوجوبها لأنها لم تفرق بين كافر ومسلم . واحتج القائل بالاستحباب مطلقاً لعدم وجوبه على الجنب بحديث : الإسلام يجب ما قبله . قال القاضي الشوكاني : والظاهر الوجوب لأن أمر البعض قد وقع به التبليغ ، ودعوى عدم الأمر لمن عداهم لا يصلح متمسكاً لأن غاية ما فيها عدم العلم بذلك وهو ليس علماً بعدم انتهى (وبغسل ثيابه) وإن كان عليه شعر الكفر يحلق ويختتن . لما رواه أبو داود عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد أسلمت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ألق عنك شعر الكفر ، يقول احلق ، قال وأخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الآخر معه : ألق عنك شعر الكفر واختنت انتهى ، لكن الحديث ضعيف . قال المنذرى : قال عبد الرحمن بن أبي حاتم كليب والد عثيم بصري روى عن أبيه مرسل هذا آخر كلامه ، وفيه أيضاً رواية مجهول انتهى كلام المنذرى . والمراد بشعر الكفر الشعر الذي هو للكفار علامة

٤٢١ - باب ما ذكر من التسمية في دخول الخلاء

٦٠٣ - حدثنا محمد بن حميد الرازي أخبرنا الحكم بن بشير بن سلمان أخبرنا خلاد الصفار عن الحكم بن عبد الله النضري عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول : بسم الله » .

لكفرها ، وهي مختلفة الهيئة في البلاد المختلفة . فكفرة الهند ومصر لهم في موضع من الرأس شعور طويلة لا يتعرضون لها بشيء من الجز أو الحلق أبداً . وإذا يريدون حلق الرأس يحلقون كله إلا ذلك المقدار .

باب ما ذكر من التسمية في دخول الخلاء

قوله : (حدثنا محمد بن حميد الرازي) حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه (أخبرنا الحكم بن بشير بن سلمان) النهدى الكوفي صدوق له فرد حديث عندهما (أخبرنا خلاد الصفار) هو خلاد بن عيسى أو ابن مسلم العبدى أبو مسلم الكوفي وثقه يحيى بن معين (عن الحكم بن عبد الله النضري) بالنون وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب مقبول (عن أبي إسحاق) هو السيمي (عن أبي جحيفة) بتقديم الجيم على الحاء المهملة مصغراً اسمه وهب بن عبد الله السوائي مشهور بكنيته ويقال له وهب الخير صحابي معروف وصحب علياً رضي الله عنه وكان من صفار الصحابة ، مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الحلم ، وكان من كبار أصحاب علي وخواصه ، كذا في التقريب والخلاصة .

قوله : (ستر ما بين أعين الجن) بفتح السين مصدر ، وقيل بالسكسر وهو الحجاب (وعورات بني آدم) بسكون الواو (إذا دخل أحدهم الخلاء) أى وقت دخول أحد بني آدم الخلاء (أن يقول بسم الله) خبر لقوله ستر ما بين أعين الجن . قال المناوى : وذلك لأن اسم الله تعالى كالطابع على بني آدم فلا يستطيع الجن

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .
وإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ .

وقد روى عن أنسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء في هذا .

فسكه ، وقال : قال بعض أئمتنا الشافعية : ولا يزيد الرحمن الرحيم ، لأن المحل ليس محل ذكر ، ووقوفاً مع ظاهر هذا الخبر انتهى . وقال ابن حجر المكي : يسن أن يقدم على كل من التعوذين بسم الله انتهى . قال القاري بعد نقل كلام ابن حجر هذا ما لفظه : ولا بعد أن يؤخر عنهما على وفق تقدم الاستعاذة على البسملة في التلاوة ، ولو اكتفى بكل منهما لحصل أصل السنة والجمع أفضل انتهى .

قوله : (هذا حديث غريب) أخرجه أحمد في مسنده وابن ماجه . قال المناوي بإسناد صحيح .

قلت : إسناد الترمذي ليس بصحيح كما صرح به بقوله (وإسناده ليس بذلك) أي ليس بالقوى لأن محمد بن حميد الرازي شيخ الترمذي ضعيف .

قوله : (وقد روى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء في هذا) أخرجه الطبراني بلفظ : ستر بين أعين الجن وبين عورات بني آدم إذا وضع أحدهم ثوبه أن يقول بسم الله . كذا في الجامع الصغير . قال المناوي في شرحه بإسناد حسن . قال القاري في المرقاة بعد ذكر هذا الحديث ما لفظه : هذا الحديث يدل على أن « ما » زائدة في الحديث السابق يعني حديث على المذكور في هذا الباب وأن الحكم عام ، ثم الظرف قيد واقعي غالبي للتكشيف المحتاج إلى الستر بالبسملة المتقدمة لا أنه احترازي فإنه ينبغي أن يبسمل إذا أراد كشف العورة عند خلع الثوب أو إرادة الغسل انتهى .

٤٢٢ - باب ما ذكر من سيماء هذه الأمة

من آثار السجود والطهور يوم القيامة

٦٠٤ - حدثنا أبو الوليد الدمشقي أخبرنا الوليد بن مسلم قال : قال صفوان بن عمرو أخبرني يزيد بن خنير عن عبد الله بن بسر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمتي يوم القيامة غرٌ من السجود محجلون من الوضوء » .

باب ما ذكر من سيماء هذه الأمة من آثار السجود والطهور يوم القيامة

قوله : (قال صفوان بن عمرو) السكسكي أبو عمرو الحصى قال عمرو بن علي ثبت ، وقال أبو حاتم ثقة له في مسلم فرد حديث (أخبرني يزيد بن خنير) بالخاء المعجمة مصفراً الهمداني الزيادي الحصى روى عن أبي أمامة وعبد الله بن بسر وعنه صفوان بن عمرو وشعبة ووثقه ، ووثقه أيضاً ابن معين والنسائي .

قوله : (قال أمتي يوم القيامة غر) بضم الغين المعجمة وشدة الراء جمع أعر وهو أبيض الوجه (من السجود) أى من أثر السجود في الصلاة (محجلون من الوضوء) المحجل من الدواب التي قوائمها بيض مأخوذ من الحجل وهو القيد كأنها مقيدة بالبياض . والمعنى يأتون يوم القيامة بيض الوجوه من آثار السجود ، وبيض مواضع الوضوء من اليدين والرجلين من آثار الوجوه ، فالغرة من أثر السجود ، والتججيل من أثر الوضوء سيما هذه الأمة يوم القيامة . وفي حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره مرفوعاً قال : وددت أنأقدر رأينا لإخواننا ، قالوا : أو لستنا لإخوانك يا رسول الله ؟ قال أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد ، فقالوا كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله ؟ فقال : أرايت لو أن رجلاً له خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا يعرف خيله ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال فإنهم يأتون غراً محجلين من الوضوء وأنا فرطهم على الخوض ، وفي رواية ابن ماجه : تردون على غراً محجلين من الوضوء سيما أمتي ليس لأحد غيرها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث عبد الله بن بسر .

٤٢٣ - باب ما يستحب من التيمن في الطهور

٦٠٥ - حدثنا هنادُ أخبرنا أبو الأخوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في طهوره إذا تطهر ، وفي ترجمه إذا ترجم ، وفي إنتعاله إذا انتعل » .
وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود المحاربي .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وفي الباب عن أبي هريرة وتقدم آنفاً لفظ حديثه . وفي الباب أيضاً عن أبي الدرداء أخرجه حديثه أحمد وفيه : فقال رجل يا رسول الله كيف تعرف أمتك من بين الأمم فيما بين نوح إلى أمتك ؟ قال : هم غر محجلون من أثر الوضوء ليس أحد كذلك غيرهم الحديث . وهذا نص صريح في أن الغرة والتججيل من خصوصيات هذه الأمة .

فإن قلت : جعل السجود في حديث عبد الله بن بسر المذكور في هذا الباب علة للغرة يعارضه جعل الوضوء علة للغرة والتججيل في حديث أبي هريرة وحديث أبي الدرداء الذين ذكرنا لفظهما آنفاً .

قلت : يمكن أن يقال إن للغرة علتين للسجود والوضوء ، وأما التججيل فعلته هو الوضوء وحده والله تعالى أعلم .

باب ما يستحب من التيمن في الطهور

قوله : (يحب التيمن) أي الابتداء في الأفعال والرجل اليمنى والجانب الأيمن (في طهوره) بالضم ويفتح والمراد به المصدر (وفي ترجمه) أي امتشاطه الشعر من اللحية والرأس (وانتعاله) أي لبس نعله .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٤٢٤ - بابُ ذِكْرِ قَدَرِ مَا يُجْزَى مِنْ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

٦٠٦ - حدثنا هنادٌ أخبرنا وكيعٌ عن شريكٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عيسى عن ابنِ جبرٍ عن أنسٍ بنِ مالكٍ أنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم قال : « يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رَطْلَانِ مِنْ مَاءٍ » .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

باب ذكر قدر ما يجزى من الماء في الوضوء

قد عقد الترمذى فى أبواب الطهارة باباً بلفظ : باب الوضوء بالمد ، وذكر هناك اختلاف أهل العلم فى هذه المسألة ، فالظاهر أنه لم يكن له حاجة إلى عقد هذا الباب ههنا فتفكر .

قوله : (عن شريك) هو ابن عبد الله الكوفى القاضى بواسط ثم الكوفة صدوق يخطىء كثيراً تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً شديداً على أهل البدع (عن عبد الله بن عيسى) هو ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى أبو محمد الكوفى ثقة فيه تشيع (عن ابن جبر) هو عبد الله بن عبد الله ابن جبر كما صرح به الترمذى وهو ثقة (يجزى فى الوضوء رطلان من ماء) الرطل بالفتح ويكسر اثنتا عشرة أوقية والأوقية أربعون درهما كذا فى القاموس ، وقوله يجزى ظاهره أنه لا يجزى فى الوضوء دون رطلين من الماء ، ويعارضه حديث عباد بن تميم عن أم عمارة بنت كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فأتى بماء فى إناء قدر ثلثي المد ، رواه أبو داود والنسائى وصححه أبو زرعة . وحديث الباب قد تفرد به شريك القاضى وقد عرفت أنه يخطىء كثيراً وتغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك على هذا اللفظ .

وروى شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمسكوك ويغتسل بخمسة مكأكي » .

٤٢٥ — باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع

٦٠٧ — حدثنا بندار أخبرنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن

قوله : (هذا حديث غريب) وأخرج بنحوه أحمد وأبو داود .

قوله : (كان يتوضأ بالمسكوك) بفتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديدها بوزن تنور . قال النووي : لعل المراد بالمسكوك هنا المد انتهى . وقال صاحب مجمع البحار : أراد بالمسكوك المد وقيل الصاع والأول أشبه انتهى . (ويغتسل بخمسة مكأكي) جمع مسكوك وأصله مكأكيك أبدلت الكاف الأخيرة بالياء وأدغمت الياء في الياء : وقد جاء في قدر ماء الاغتسال وماء الوضوء روايات مختلفة ، قال الشافعي وغيره : الجع بين هذه الروايات أنها كانت اغتسالات في أحوال انتهى ، وكذلك كانت وضوءات في أحوال ، قال الشوكاني : القدر المجزئ من الفسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعاً أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في النقصان إلى مقدار لا يسمى مستعملاً مغتسلاً أو إلى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الإسراف . وهكذا الوضوء القدر المجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مداً أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في الزيادة إلى حد الإسراف أو النقصان إلى حد لا يحصل به الواجب انتهى كلام الشوكاني . قلت : الأمر كما قال .

باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع

قوله : (أخبرنا معاذ بن هشام) بن أبي عبد الله الدستوائي البصري وقد سكن اليمن صدوق ربما وهم مات سنة مائتين (قال حدثني أبي) هو هشام بن أبي

قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي بَوْلِ الْغَلَامِ الرَّضِيعِ : « يُنْضَحُ بَوْلُ الْغَلَامِ
وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ » . قَالَ قَتَادَةُ وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا ، فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا
جَمِيعًا .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

رَفَعَ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ ، وَوَقَّعَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي
عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ .

عبد الله سنبر وزن جعفر أبو بكر البصرى الدستوائى ثقة ثبت وقد روى بالقدر
من كبار السابعة (عن أبي حرب بن أبى الأسود) الدبلى البصرى ثقة قبل اسمه
محجن وقيل عطاء من الثالثة مات سنة ١٠٨ ثمان ومائة (عن أبيه) هو أبو الأسود
الدبلى بكسر المهملة وسكون التحتانية ويقال الدولى بالضم بعدها همزة مفتوحة
البصرى ، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان ، ويقال عمرو بن ظالم ، ويقال غير ذلك
ثقة فاضل مخضرم .

قوله : (قال فى بول الغلام الرضيع : ينضح بول الغلام ويغسل بول
الجارية) قال الجزرى فى النهاية : نضح عليه الماء ونضجه به إذا رشه عليه انتهى .
وفى القاموس : نضح البيت ينضجه رشه . وقال فيه الرش نقض الماء والدم والدمع
انتهى . وهذا الحديث حجة صريحة فى أنه يكفى النضح فى بول الصبى ولا يكفى
فى بول الجارية بل لا بد من غسله وهو الحق . واعلم أن الترمذى رحمه الله قد عقد
فى أبواب الطهارة باباً فى هذه المسألة بلفظ : باب ما جاء فى نضح بول الغلام قبل
أن يطعم وذكر فيه حديث أم قيس بنت محصن وأشار إلى أحاديث منها حديث على
المذكور ههنا ثم قال : وهو قول غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم
والتابعين ومن بعدهم مثل أحمد وإسحاق ، قالوا ينضح بول الغلام ويغسل بول
الجارية وهذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا جميعا انتهى كلامه ، فلا أدرى لم ذكر

٤٢٦ - بابُ

مَا ذُكِرَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْجَنْبِ فِي الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ إِذَا تَوَضَّأَ

٦٠٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادُ أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَطَاءٍ

أَخْبَرَنَا عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ عَنْ عَمَّارٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِلْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » .

هذا الباب ههنا والظاهر أنه تكرر ، وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة هناك فتذكر .

تنبيه : اعلم أن المصنف رحمه الله قد ذكر في آخر كتاب الصلاة أبواباً كان موضع ذكرها كتاب الطهارة فلا أدري لم فعل هكذا فتفكر .

باب ما ذكر في الرخصة للجنب في الأكل والنوم إذا توضأ

قوله : (أخبرنا قبيصة) بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي أبو عامر الكوفي صدوق ربما خالف روى عن الثوري وشعبة وحمام بن سلمة وغيرهم ، وعنه البخاري والذهلي وهناد بن سري وغيرهم كذا في التقريب وتهذيب التهذيب (عن يحيى ابن يعمر) بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة البصري زيل مرو وقاضيهما ثقة فصيح وكان يرسل من الثالثة كذا في التقريب . وقال صاحب مجمع البحار في كتابه المغني بفتح الميم وضهما .

قوله : (رخص للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة) أي الوضوء الشرعي . والحديث يدل على أفضلية الغسل للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام لأن العزيمة أفضل من الرخصة ، وعلى أنه

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

يجوز له أن يأكل أو يشرب أو ينام قبل الاغتسال ، وهذا كله يجمع عليه قاله النووي : وأما من أراد أن يأكل أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه ، وحكى ابن سيد الناس في شرح الترمذى عن ابن عمر أنه واجب ، وأما من أراد أن ينام وهو جنب فقال الظاهرية وابن حبيب من المالكية بوجوب الوضوء عليه وذهب الجمهور إلى استحبابه وعدم وجوبه . وتمسك القائلون بالوجوب بحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : توضأ واغسل ذكرك ثم نم ، رواه الشيخان . وتمسك الجمهور بحديث ابن عباس مرفوعاً : إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ، أخرجه أصحاب السنن ، وبحديث عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماءً ، أخرجه أبو داود والترمذى ، وهو حديث ضعيف لا يصلح للاستدلال . قال الشوكانى فى النيل بعد ذكر ما تمسك به الفريقان ما لفظه : فيجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب ، ويؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبى صلى الله عليه وسلم : أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم ويتوضأ إن شاء انتهى كلام الشوكانى .

قلت : الأمر عندى كما قال الشوكانى والله تعالى أعلم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد . وأخرج الشيخان عن عائشة مرفوعاً بلفظ : كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ، وأخرج أحمد والنسائى عنها مرفوعاً بلفظ : إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو جنب يغسل يديه ثم يأكل ويشرب ، قال الشوكانى : يجمع بين الروايات بأنه تارة يتوضأ وضوءه للصلاة ، وتارة يقتصر على غسل اليدين ، لكن هذا فى الأكل والشرب خاصة ، وأما فى النوم والمعاودة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيهما بأنه كوضوء الصلاة انتهى .

٤٢٧ — باب ما ذكر في فضل الصلاة

٦٠٩ — حدثنا عبد الله بن أبي زياد أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا غالب أبو بشر عن أيوب بن عائذ الطائي عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن كعب بن عجرة قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم «أعذك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء يكونون من بعدي، فمن غشى أبوابهم فصدّ قهّم» في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه،

باب ما ذكر في فضل الصلاة

قوله : (حدثنا عبد الله بن أبي زياد) هو عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني الكوفي الدهقان من شيوخ الترمذي ، (أخبرنا عبيد الله بن موسى) العباسي الكوفي ثقة من رجال الستة (أخبرنا غالب أبو بشر) هو غالب بن نجيح الكوفي وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة (عن أيوب بن عائذ الطائي) اليحترى ثقة (عن قيس بن مسلم) الجذلي الكوفي ثقة (عن طارق بن شهاب) الأحصى كوفي مخضرم ، قال أبو داود : رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، وثقه ابن معين (عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم الأنصاري المدني صحابي مشهور .

قوله : (أعذك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء) أي من عملهم أو من الدخول عليهم أو اللحق بهم (يكونون من بعدي) يعني سفهاء موصوفين بالكذب والظلم (فمن غشى أبوابهم) وفي رواية النسائي . فمن دخل عليهم ، وهو المراد من غشيان أبوابهم ، قال في النهاية غشيه يغشاه غشيانا إذا جاء وغشاه تغشية إذا غطاه ، وغشى الشيء إذا لابس انتهى (فصدقهم في كذبهم) بفتح فكسر ويجوز بكسر فسكون والأول أصح وأفصح لعدم ورود غيره في القرآن ، وقيل السكذب إذا أخذ في مقابلة الصدق كان بسكون الذال للازدواج ، وإذا أخذ وحده كان بالكسر كذا في المرقاة (وأعانهم على ظلمهم) أي بالإقناء ونحوه (فليس مني ولست منه)

وَلَا يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ، وَمَنْ غَشَى أَبُوَابِهِمْ أَوْ لَمْ يَغْشَ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ
وَلَمْ يُعْنِهِمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ، يَا كَعْبُ
ابْنُ عَجْرَةَ الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّوْمُ جَنَّةٌ حَصِينَةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ
الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، يَا كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَرِيءُ لَحْمٌ نَبَتَ
مِنْ سَحْتٍ إِلَّا كَانَتْ النَّارُ أَوْلَى بِهِ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ
ابْنِ مُوسَى وَاسْتَعْرَبَهُ جَدًّا .

٦١٠ — وقال محمدٌ : حدثنا ابنُ نميرٍ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى
عن غالبٍ بهذا .

أَيُّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بَرَاءَةٌ وَنَقُضُ ذِمَّةٍ قَالَهُ الْقَارِي ، وَقِيلَ هُوَ كُنَايَةٌ عَنْ قَطْعِ الْوَصْلَةِ
بَيْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَبَيْنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَيُّ لَيْسَ بِتَابِعٍ لِي وَبَعِيدٍ عَنِّي ، وَكَانَ
سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ يَكْرَهُ تَأْوِيلَهُ وَيَحْمَلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ (وَلَا يَرِدُ)
مِنَ الْمُرُودِ أَيُّ لَا يَمُرُ (عَلَى) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ بِتَضْمِينِ مَعْنَى الْعَرَضِ ، أَيُّ لَا يَرِدُ مَعْرُوضًا
عَلَى (الْحَوْضِ) أَيُّ حَوْضِ الْكُوثر (فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ) كُنَايَةٌ عَنْ بَقَاءِ الْوَصْلَةِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ قَاطِعَ آخِرِ (الصَّلَاةِ بُرْهَانٌ) أَيُّ
حُجَّةٌ وَدَلِيلٌ عَلَى إِيْمَانِ صَاحِبِهَا (وَالصَّوْمُ جَنَّةٌ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ هُوَ التَّرْسُ
(حَصِينَةٌ) أَيُّ مَانِعَةٌ مِنَ الْمَعَاصِي بِكَسْرِ الْقَوَّةِ وَالشَّهْوَةِ (وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ)
الَّتِي تَجْرُ إِلَى النَّارِ ، يَعْنِي تَذْهِبُهَا وَتَمْحُو أَثَرَهَا (إِنَّهُ) ضَمِيرُ الشَّأْنِ (لَا يَرِيءُ) أَيُّ
لَا يَرْتَفِعُ وَلَا يَزِيدُ ، رَبَا الْمَالُ يَرَبُو إِذَا زَادَ (لَحْمٌ نَبَتَ) أَيُّ نَشَأَ (مِنْ سَحْتٍ) بِضَمِّ
السَّيْنِ وَسُكُونِ الْحَاءِ أَيُّ حَرَامٌ .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه النسائي .

٤٢٨ — باب منه

٦١١ — حدثنا موسى بن عبد الرحمن الكوفي أخبرنا زيد بن الحباب أخبرنا معاوية بن صالح قال حدثني سليم بن عامر قال سمعت أبا أمامة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع فقال « اتقوا الله ربكم ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا إذا أمركم ، تدخلوا جنة ربكم » قال :

باب منه

أى من الباب المتقدم ، والمعنى هذا باب آخر فى فضل الصلاة .

قوله : (حدثنا موسى بن عبد الرحمن الكوفي) هو موسى بن عبد الرحمن ابن سعيد بن مسروق الكندى المسروق أبو عيسى الكوفي من شيوخ الترمذى ، قال فى التقريب : ثقة من كبار الحادية عشر (حدثني سليم بن عامر) الكلاعى ويقال الحبابى الحصى ثقة من الثالثة ، غلط من قال إنه أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، مات سنة ثلاثين ومائة .

قوله : (وصلوا خمسكم) أضاف إليهم ليقابل العمل بالثواب فى قوله جنة ربكم ، ولينعقد البيع والشراء بين العبد والرب كما فى قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم) الآية . وقال الطيبي : حكمة إضافة هذا وما بعده إليهم لإعلامهم بأن ذوات هذه الأعمال بكميبتها المخصوصة من خصوصياتهم التى امتازوا بها عن سائر الأمم ، وحشهم على المبادرة للامتثال بتذكيرهم بما خوطبوا به ، وتذكيرهم بأن هذه الإضافة العملية يقابلها إضافة فضلية هى أعلى منها وأتم وهى اللجنة المضافة إلى وصف الربوبية المشعر بمزيد تربيتهم وتربية نعيمهم بما فرقوا به سائر الأمم (وصوموا شهركم) المختص بكم وهو رمضان وأبهمه الدلالة على أنه صار من الظهور عندهم إلى حد لا يقبل الشك والتردد (وأدوا زكاة أموالكم) فى الخلعيات وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم ، وحجوا بيت ربكم ، كذا فى قوت

قلتُ لأبي أُمَامَةَ : مُنْذُ كَمْ سَمِعْتُمْ هَذَا الْحَدِيثَ ؟ قَالَ سَمِعْتُمْ وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً .

المقتضى ، والمراد بأموالكم أى التى هى ملك لكم (وأطيعوا ذا أمركم) قال القارى : أى الخليفة والسلطان وغيرهما من الأمراء ، أو المراد العلماء ، أو أعم ، أى كل من تولى أمراً من أموركم سواء كان السلطان ولو جائراً ومتغلباً وغيره ومن أمراته وسائر نوابه ، ألا أنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، ولم يقل أميركم إذ هو خاص عرفاً ببعض من ذكر ولأنه أوفق لقوله تعالى : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) انتهى كلام القارى .

قلت : المراد بقوله ، ذا أمركم ، هو الذى أريد بقوله (أولى الأمر) فى هذه الآية : قال البخارى فى صحيحه : باب قوله أولى الأمر منكم ذوى الأمر ، قال الحافظ : وهو تفسير أبى عبيدة ، قال ذلك فى هذه الآية وزاد . والدليل على ذلك أن واحداً من ذوى أى واحد أولى لأنها لا واحد لها من لفظها ، قال : واختلف فى المراد بأولى الأمر فى هذه الآية ، فعن أبى هريرة هم الأمراء أخرجه الطبرانى بإسناد صحيح ، وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه ، وعن جابر بن عبد الله قال : هم أهل العلم والخير ، وعن مجاهد وعطاء وأبى الحسن وأبى العالمة : هم العلماء ، ومن وجه آخر أصح منه عن مجاهد قال : هم الصحابة وهذا أخص ، وعن عكرمة : أبو بكر وعمر ، وهذا أخص من الذى قبله ، ورجح الشافعى الأول واحتج له بأن قريشاً كانوا لا يعرفون الإمارة ولا ينقادون إلى أمير ، فأمروا بالطاعة لمن ولى الأمر ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : من أطاع أميرى فقد أطاعنى . متفق عليه ، واختار الطبرى حملها على العموم ، وإن نزلت فى سبب خاص ، قاله الحافظ فى الفتح :

قلت : والراجح أن المراد بقوله ، ذا أمركم ، فى الحديث وبقوله (أولى الأمر) فى الآية هم الأمراء ، ويؤيده شأن نزولها ، فروى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قال : نزلت فى عبد الله ابن حذافة بن قيس بن عدى إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم فى سرية انتهى . وعقد البخارى رحمه الله فى ابتداء كتاب الأحكام من صحيحه باباً بلفظ : باب قول الله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) ، وأورد فيه حديثين الأول

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

آخر أبواب الصلاة

حديث أبي هريرة الذي فيه : ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ومن عصى أميرى فقد عصانى ، والثانى حديث ابن عمر : ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته . قال الحافظ فى الفتح : فى هذا إشارة من المصنف إلى ترجيح القول الصائر إلى أن الآية نزلت فى طاعة الأمراء خلافاً لمن قال نزلت فى العلماء ، وقد رجح ذلك أيضاً الطبرى ، وقال ابن عيينة : سألت زيد بن أسلم عنها ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله ، فقال اقرأ ما قبلها تعرف ، فقرأت (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) الآية فقال هذه فى الولاة انتهى . وقال العيني فى عمدة القارى ص ٥٥٤ ج ٨ قوله : (وأولى الأمر منكم) فى تفسيره أحد عشر قولاً الأول الأمراء قاله ابن عباس وأبو هريرة وابن زيد والسدى ، الثانى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، الثالث جميع الصحابة قاله مجاهد ، الرابع الخلفاء الأربعة قاله أبو بكر الوراق فيما قاله الثعلبى ، الخامس المهاجرون والأنصار قاله عطاء ، السادس الصحابة والتابعون ، السابع أرباب العقل الذين يسوسون أمر الناس قاله ابن كيسان ، الثامن العلماء والفقهاء قاله جابر ابن عبد الله والحسن وأبو العالقة ، التاسع أمراء السرايا قاله ميمون بن مهران ومقاتل والكلبى ، العاشر أهل العلم والقرآن قاله مجاهد واختاره مالك ، الحادى عشر عام فى كل من ولى أمر شىء وهو الصحيح ، وإليه مال البخارى بقوله ذوى الأمر انتهى كلام العيني .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ولا يعرف له علة ولم يخبره ، وقد احتج مسلم بأحاديث أسلم بن عامر وسائر رواته متفق عليهم ، كذا فى نصب الراية . وفى الباب عن أبى الدرداء أخرجه الطبرانى فى كتاب مسند الشاميين مرفوعاً بلفظ : أخلصوا عبادة ربكم وصلوا خمسكم وأدوا زكاة أموالكم وصوموا شهركم وحجوا بيت ربكم تدخلوا جنة ربكم ، ذكره الزيلعى فى نصب الراية .